الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنـــــة– 01– العقيد الحاج لخضر

كلية اللغة و الأدب العربي و الفنون
قسم اللغة و الأدب العربي

العنـــــوان

الإجراء اللساني و تحليل بنية اللغة العربية

دراسة في ضوء اللسانيات التقابلية

رسالة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في اللغة العربية
اختصاص اللغويات

من إعـــداد الطالب :
- عبد السلام قدادرة

إشراف الأستاذ الدكتور:
- السعيد هادف

الاسم و اللقب	الرتبـــــــة	الجامعـــــــة	الصفة
أ.د عز الدين صحراوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	رئيســـا
أ.د السعيـــد هـــادف	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	مشرفا و مقررا
أ.د لبوخ بوجملين	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا
أ.د إدريس حمروش	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا -قسنطينة	عضوا مناقشا
د. الأمين ملاوي	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
د. حسين تروش	أستاذ محاضر	جامعة سطيف 02	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :1439 / 1440 هـ
الموافـــق: 2017 / 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يعدّ التفكير في اللغة من حيث ماهيتها وأصلها ومكوّناتها وعلاقاتها وكيفية اشتغال بنياتها من أقدم القضايا التي أثارت اهتمام المفكّرين منذ مطلع الحضارات الإنسانية، فارتبطت في البدء بالأساطير التي حاولت أن تعطي تفسيرا لهذا الذي يلغو به الإنسان فيُعرَّف به ضميرُه ويَعرِف منه ضميرَ مُحادثِه ، وكيف يستطيع أن يبلغ فهمه وبيانه ، ثمّ وَجَدَ السؤالُ حول اللغة توجيها في الكتب المنزّلة التي فسّرت بيانها وإعجازها بتوفيق الخالق وإلهامه إلى وضع الأسماء ، والإبانة عن الأفكار والمعاني. ثمّ تولّى الفلاسفة والمفكّرون هذه المسألة فتشعّبت آراؤهم بين من يردّها إلى التوفيق، ومن يردّها إلى التواضع، ومن يردّها إلى الطبيعة، ومن يعزوها إلى العقل والتوسّع . وكان الدافع إلى هذا البحث الحثيث والتفكير العميق هو أنّ مسألة اللغة تشغل مكانا محوريا في مجال العلم والمعرفة الإنسانية، فاللّغة هي مفتاح العلم عند كثير منهم بل هي العلم أحيانا، بها يحصل التفكير، و تصاغ حصائل الأفكار، وتُحفظ العقائد والشرائع والعلوم والمعارف .

ولأنّها كانت الوعاء الحافظ لكلّ هذه الكنوز فقد كان من الضروري إيجاد السبيل إلى صونها، والتفكير فيما يحفظ نظامها وييسّر انتقالها بين الشعوب والأجيال، وبذلك صون ما تحمله من التراث العقدي والعلمي والحضاري ، وقد قام لهذه المهمّة العظيمة نفر من العلماء واللغويين على اختلاف المجتمعات والحضارات، وعلى امتداد العصور والحقب بداية من المصريين والهنود والصينيين واليونانيين والعرب ، ووصولا إلى الدراسات الحديثة الغربية والعربية . وتولّد عن هذا الاهتمام كمّ من المعارف والعلوم التي تناولت بالدراسة جوانب شتى من اللغة الإنسانية فكانت علوم الأصوات والصرف والنحو والبلاغة والعروض، وانضمّ إليها حديثا علوم ماثلتها موضوعا وعارضتها منهجا كاللسانيات ومباحثها الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية والدلالية ، ويطلق المحدثون على هذه الفروع جميعا مصطلح اللغة الواصفة لأنها عبارة عن أنساق رمزية تصف اللغة الطبيعية التي تستعمل في التواصل ونقل المعارف والأفكار .

فكلّ علم من العلوم أو كل نظرية من النظريات اللغويّة تُنتِج بالموازاة مع جهازها المفاهيمي منظومة من الاصطلاحات الإجرائية التي تطبقها على موضوع بحثها. والإجراء: هو ما يمكن أن تقترحة نظرية من النظريات اللسانية لتحقيق الوصف النحوي للغة من اللّغات، فهي تسعى جميعا إلى تحقيق التوصيف الأمثل للعناصر والعلاقات المؤلفة والناظمة لبنية اللغة.

ويجد الدارس المحلل لبنية لغة من اللغات تراكما من المصطلحات والآليات المقترحة منها القديم والحديث، فيقف حائرا في أيها يتخذ أداة للوصف والتحليل . هل يقف موقف المُوصل الذي يرى أن المصطلحات والقواعد اللغوية قد بلغت قمة كمالها في أعمال السالفين من علماء اللغة؟ أم يسلك مسلك الحداثيّ الذي ينفي عن الدراسات القديمة أدنى مظهر من مظاهر العلمية ويعتبر ما أنتجته من أدوات للوصف والتحليل أقيسة معيارية غير مجانسة لواقع اللغة، وأنّ الدراسة الموضوعية لبنى اللسان إنما تأسست مع ما سطّره علم اللغة الحديث من أطر وما اقترحه من نماذج للتحليل ؟

كما تكشف عملية تحليل بنية اللغة العربية في مستوياتها المختلفة عن جملة من الإشكالات و التساؤلات التي تحول دون إمكانية التوصيف والتصنيف اللائق وفق ما تقترحه المدارس اللّسانية الحديثة من إجراءات تحليلية ، ولعل مصدر هذه الإشكالات الأسباب الرئيسة الآتية:

1- إن الدراسة اللسانية ذاتها متفرعة إلى مدارس واتجاهات مع كونها متفقة في بعض المبادئ والقواعد وتتقاسم قائمة من المصطلحات الإجرائية.

2- إن المتتبع للمسار التطوري للدرس اللساني الحديث يجد أن العينات الأولى التي اعتمدها في التحليل هي اللغات الهندية الأوروبية وهي تنتمي فئة اللغات التي يغلب عليها الإلصاق؛ حيث يكون التحليل أكثر ملائمة لخاصية هذه اللغات القابلة للتجزيء، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى جواز تعميم هذه الإجراءات على الأنماط اللغوية التي تخالفها من حيث الخصائص.

3- إن خاصية التصريف بما تتضمنه من إدماج للوحدات الشكلية، وتداخل بين وجهي الدال والمدلول حيث لا يتراتب هذان الوجهان واحدا لواحد وفق التواجد السلسي للعبارة اللغوية ممّا يحول دون إمكانية تفكيك مكونات البنية .

4- إن الدارس المحلل لا يميز الحدود الفاصلة بين مصطلحات التحليل المستمدة من العلوم اللغوية القديمة، ومصطلحات علم اللسان الحديث.

إن هذه الإشكالات لا تبعد أن تُشكّل انشغالا علميا مشتركا يتقاسمه المهتمون بدراسة بنيات اللغة العربية ونصوصها والمتعلّمون للنظريات والإجراءات اللسانية، والمشرفون على تعليمها في المعاهد والجامعات ، وهذا ما دفع إلى طرحها بشكل منهجي في بحث علمي معمق يتناول مسألة تحليل نظام اللغة العربية وفق الإجراء اللساني في ضوء مقابلتها ببنية اللغات التي نشأ في أحضانها هذا النوع من الإجراء، وهي في الغالب لغات تنتمي إلى الفصيلة الهندية ـ الأوروبية التي تغلب عليها الخاصّية الإلصاقية . وقد كان السؤال المحوري الذي انطلق منه هذا البحث هو الآتي **: ما مدى مطاوعة بنية اللّغة العربية لتطبيق إجراءات التحليل اللساني؟ وكيف طبقت هذه الإجراءات من خلال البحوث العلمية عند اللّسانيين العرب المحدثين؟ وهل من دور تؤديه إجراءات علوم اللغة المستمدة من الدراسات اللّغوية العربية القديمة ؟**

وقد تمّ اختيار عنوان البحث الآتي **: " الإجراء اللساني وتحليل بنية اللغة العربية ، دراسة في ضوء اللسانيات التقابلية."**

ولم يكن التفكير في هذا الموضوع بذخا علميا تدفع إليه قلة الموضوعات المتاحة للدراسة إنّما رأيت فيه ضرورة علمية تدعو إليها قلة الدراسات التي اقتحمت هذه المسألة الشائكة، ولبنة أريد إضافتها إلى الجهود العلمية المبذولة في هذا السياق والرامية إلى توحيد المصطلح العلمي عموما واللّساني على وجه الخصوص،و ضبط مصطلحات المفاهيم التقنية في هذا الصدد تمهيدا لخوض غمار الميادين التطبيقية لعلم اللّغة. ولعلّ من أهم هذه الميادين:ميدان تحليل النصوص، وبرمجة اللّغة، والترجمة الآلية، وتعليم اللّغة، وتعليم اللّسانيات في جامعاتنا العربية.

ويسند هذا الهدف العلمي هدف أسمى منه هو خدمة اللّغة العربية ، لغة القرآن الكريم،وضبط آليات تحليلها، وإدماجها في هذه المجالات الحديثة، وكذلك إحياء تراثها العلمي وإعطائه المكانة التي يستحقها .

وبالنسبة للدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع فمن أهمها: دراسة الأستاذ تمام حسان الصادرة في القاهرة عام 1955م بعنوان " مناهج البحث في اللّغة " حيث عرّف بالمناهج اللّسانية الحديثة وتعرّض بالشرح لأهم مصطلحاتها الإجرائية. ودراسة الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح الموسومة " بحوث ودراسات في اللسانيات العربية " الصادرة عن المِؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بالجزائر وأصلها رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية قدمها الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح في جامعة "السوربون" بباريس عام 1979م وعنوانها: "علم اللّسان العربي وعلم اللّسان العام" وهي دراسة شاملة. قارن فيها صاحبها بين أصول ومفاهيم علوم اللّغة العربية وعلم اللّسان الحديث. ودراسة الأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري"اللّسانيات واللّغة العربية: نماذج تركيبية ودلالية"، الصادرة عن دار توبقال عام 1985م. والذي يرّكز فيه على مفاهيم وإجراءات النظرية التوليدية-التحويلية وتطبيقاتها في اللّغة العربية. وكذا مجموعة من رسائل الدكتوراه التي أنجزت بجامعات المغرب حول تحليل بنية اللغة العربية في مستوياتها المختلفة منها :

ـ رسالة دكتوراه لـ : حافيظ إسماعيلي علوي ، عنوانها " تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، جامعة الحسن الثاني(الدار البيضاء) ، كلّية الآداب بنمسيك ، إشراف الدكتور مصطفى غلفان ، 2002- 2003م .

ـ رسالة دكتوراه لـ : محمّد الرّحالي، عنوانها " الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية "، جامعة محمّد الخامس (الرباط) ، كلّية الآداب ، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ،2000- 2001م .

ـ رسالة دكتوراه لـ : عبد الرزّاق تورابي، عنوانها " البنية الصرفية للغة العربية ، جامعة محمّد الخامس (الرباط) ، كلّية الآداب ، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ، 2002- 2003 م .

ولعل من هذه الدراسات ما توسّع في بحث الأصول والمفاهيم التي تقوم عليها العلوم اللّغوية قديمها وحديثها كما هو الحال في بحث" الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح"، ومن هذه البحوث ما اهتم بدراسة المناهج اللّغوية الحديثة وتطبيقاتها كما هو الحال عند" تمام حسان"، ومنها ما اقتصر على اتجاه بعينة كما في دراسة "عبد القادر الفاسي الفهري"، ومنها ما خصّ بالدراسة مستوى بعينه من مستويات بنية اللغة العربية .

أما الجانب الذي كان محلاَ للاهتمام في بحثنا هذا فهو المصطلحات الإجرائية الأساسية في اللّسانيات والمنتمية إلى اللغة الواصفة ، وكيفية تطبيق هذه المصطلحات لوصف بنية اللّغة العربية في ضوء مقابلة نظامها بنظام اللّغات التي بنى عليها الدرس اللّساني توصيفاته، وهي اللّغات الهندية-الأوروبية، ونخص بالذكر اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

وأمّا السبيل المتّخذ لبحث هذا الموضوع فهو استقصاء أهم الدراسات والمراجع التي تناولت مسألة دراسة نظام اللّغة العربية في ضوء علم اللّغة الحديث، والمقارنة بين كيفيات توظيفها للمصطلحات الإجرائية اللّسانية في دراسة بنية اللّغة العربية والنظر في مدى استفادتها من إجراءات علوم اللّغة العربية، في توصيف هذا النظام مع السعي إلى توثيق هذه المصطلحات الإجرائية بالرجوع إلى مصادرها الأصلية.

وكان أقرب منهج إلى مباشرة الجانب التطبيقي لهذا الموضوع هو منهج **اللسانيات التقابلية** الذي يقوم على افتراض وجود صعوبة لدى المتعلم تتمثل في عدم قدرته على استيعاب أشكال أو أنماط بعينها في النظام اللغوي المراد اكتسابه ،وذلك ناتج عن اختلاف هذا الشكل أو النمط عن بنية لغة المتعلم الأصلية ، ولذلك فإن الإجراء التقابلي يقوم في الأساس على توقّع وانتقاء هذه الأشكال التي هي مكمن الصعوبة ثم مقابلتها بما يشاكلها في النظام اللغوي الأصلي للمتعلم . وتكون هذه المقابلة منتظمة حيث قد يقع الاختيار على أنماط بعينها في البنية الصوتية تقابل بما يشاكلها في بنية لغة المنشأ ، أو قد يقع الاختيار على فصائل نحوية ، أو صيغ صرفية ، أو عناصر معجمية ، أو أنماط دلالية. فتتمّ المقابلة وفق خطوات إجرائية أساسية هي :

- تخصيص الوصف لأنماط محددة يفترض أنها تشكل صعوبة بالنسبة للمتعلم .
- المقارنة المنتظمة لأنماط محددة من مستوى محدد بين بنيتي اللغتين المتقابلتين .

ـ رسم مخطط تقابلي يوضع فيه النظامان اللغويان للغتين المدروستين فيما يخص الجزئية التي تمّ اختيار مقابلتها ، ثم تحديد العلاقة بينهما، وهي أهم الخطوات لأنها تكشف عن نقاط الاختلاف والاتفاق بين النظامين.

فكان هذا المنهج خير معين لنا في مقابلة نظام اللّغة العربية بأنظمة اللّغات التي تأصلت معها إجراءات التحليل اللساني ؛ بحيث وقع الانتقاء على بعض المصطلحات الإجرائية من مستويات معيّنة . فمن المستوى الصوتي اخترنا:(الفونيم، والتقابل الصوتي ، والكتابة الصوتية ، والمقطع، والنبر) ، ومن المستوى الصرفي اخترنا (المورفيم و الكلمة) ، ومن المستوى التركيبي اخترنا (المركّبات ، والجملة ، والعلاقات التركيبية) ، ومن المستوى الدلالي اخترنا(الوحدة الدلالية ، والملمح الدلالي ، والحقل الدلالي) .

وقد توزعت مباحث هذه الدراسة على خمسة فصول مسبوقة بمقدّمة و مدخل نظري ومذيّلة بخاتمة ، حيث تضمّن المدخل الإطار النظري للبحث المتمثّل في التعريف باللسانيات التقابلية واللسانيات و علوم اللغة وما تقوم عليه هذه المجالات من أسس ومبادئ.

وجاء الفصل الأوّل بمثابة استكمال لهذا الجانب النظري من خلال ضبط مفاهيم المصطلحات الأساسية التي تستهدفها الدراسة وهي : الإجراء اللساني ، واللغة العربية وما لها من خصائص تطرح استثناءات إجرائية بحكم خاصيتيها الإعرابية و التصريفية.

وأمّا الفصول الأربعة الموالية أي الفصل الثاني والثالث والرابع والخامس فاختص كلّ واحد منها بدراسة الإجراء اللساني في مستوى من مستويات بنية اللغة العربية ، الإجراء الصوتي ، والإجراء الصرفي ، والإجراء التركيبي، والإجراء المعجمي ـ الدلالي ؛ حيث تمّ انتقاء مصطلحات إجرائية بعينها ضمن هذه المستويات المحدّدة لتكون موضوعا للمقابلة .

وقد أعانني على خوض غمار البحث في هذه القضايا النظرية والتطبيقية مجموعة من المصادر والمراجع القيّمة، منها المصادر القديمة التي أسّست لدراسة بنية اللغة العربية وفي مقدّمتها كتاب سيبويه، وكتابا الخصائص وسرّ صناعة الإعراب لابن جنّي ، وكتاب المنصف في شرح كتاب التصريف لابن جنّي، وكتاب الإيضاح للزجّاجي ، وكتاب

المزهر للسيوطي ، ومنها المصادر الحديثة التي تعدّ أصولا تنظيرية لعلم اللغة الحديث ككتاب " دروس في الألسنية العامة " لـ " فاردينان دي سوسير " وكتاب " اللغة " لـ " ليونارد بلومفييلد " وكتاب " المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها" لـ " نعوم تشومسكي " وكتاب " علم التركيب " لـ " أندري مارتيني " . ومنها المراجع العربية والأجنبية التي شرحت المصطلحات الإجرائية اللسانية وإجراءات علم اللغة التقابلي ، وأوضحتها بالأمثلة التطبيقية ومنها كتاب " دراسات في اللسانيات التقابلية " لـ " أوليفيي سوتي" ومجموعة من المؤلفين " وكتاب " علم الأنماط اللغوية وعلم اللغة التقابلي " لـ " آنا سوري " ، وكتاب " اللسانيات وقضايا اللغة العربية " لمصطفى حركات " ، إلى جانب مجموعة كبيرة من الكتب التي أوردناها في قائمة المصادر والمراجع.

ولا يخفى على قارئ هذه المقدّمة ما يمكن أن يواجه الباحث في هذا المجال من مصاعب ناجمة في الأساس من طبيعة هذا البحث الذي اخترت أن يكون شاملا لمكوّنات مختلفة من جوانب بنية اللغة العربية، فلم أقتصر على جزئية من الجزئيات أفرغ لها البحث والدراسة، وإنّما انتقلت من مستوى إلى آخر، ولم أقتصر في هذا المستوى على مصطلح إجرائي واحد مما تطلّب الاطّلاع على مادة واسعة في عدد كثير من المصادر والمراجع العربية والأجنبية، و هو ما استنفذ منّي الوقت والجهد.

ولا أنسى في ختام هذا التقديم كلمة تقدير وشكر لابدّ منها لمن يقرّ بفضل الله والناس عليه ، كلمة تقدير وعرفان لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور " السعيد هادف " الذي لم يدّخر جهدا في ترشيد خطّة البحث وتذليل صعوباته ، كلمة امتنان لكلّ الزملاء والأساتذة الذين أسهموا بتوجيهاتهم ومناقشاتهم البناءة في تحقيقه .

1 ـ اللسانيات التقابلية: من دراسة اللغات الطبيعية إلى دراسة اللغات الاصطناعية.

تمهيد :

دأب اللغويون المحدثون على تقسيم اللسانيات (Linguistique) شعبتين أساسيتين ويخصون كل واحدة بفروع وعلوم، وقد جعلوا القسم الأول لما يطلق عليه اللسانيات النظرية (Linguistique théorique) أو ما هو معروف باللسانيات العامة ويختص ببحث نظرية اللغة ووضع الأسس المنهجية للتحليل اللغوي على مختلف مستوياته بداية من المستوى الصوتي ووصولا إلى المستوى الدلالي[1] . وجعلوا القسم الثاني وهو اللسانيات التطبيقية (Linguistique appliqué) خاصا بتطبيق حصيلة البحث في القضايا النظرية من خلال السعي إلى تجسيد النتائج المحصلة من البحث اللساني النظري في المجالات ذات الصلة به ومنها المجال الاجتماعي أو النفسي أو العصبي أو الحاسوبي أو التعليمي [2]

وتعد اللسانيات التقابلية من أبرز فروع اللسانيات التطبيقية وهي علم تطبيقي يهتمّ " بالتحليل التقابلي للأنظمة اللغوية المختلفة والتحليل التقابلي للأخطاء (Erors) " [3] فهي ميدان اتصال بين اللسانيات وتعليم اللغة وتأخذ خصوصيتها من استثمارها المقابلة بين اللغات بهدف تحسين تعلّمها ومعالجة ما يحول دونه .

في اللّـغةً : قال الخليل :... والقَبَل رأس الجبل والأكمة ونحوه (أي ما يرى منه ويقابل) ... ومن الجيران مُقابِل ومُدابِر ... ومُقابَلة وقُبَالة ما كان مستقبِل شيء ... [4]

وفي مقاييس اللغة لابن فارس (قبل) القاف والباء واللام أصل واحد صحيح تدلّ كلمه كلّها على مواجهة الشيء للشيء ، ويتفرّع بعد ذلك

---

[1] ـ ينظر البدراوي زهران ، في علم اللغة التقابلي دراسات نظرية ، ط 1 ، القاهرة دار الآفاق العربية 2008م، ص 8 .

[2]- v : Charles BOUTON ,La linguistique appliquée ,(2eme édition ,France imprimerie des presses universitaires ,1979),p5 .

[3] ـ البدراوي زهران ، المرجع السابق ، ص 9 .

[4]ـ الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ،كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ،2003م ، مادة (ق ب ل) ، ج3/ ص 356 .

فالقبُل من كلّ شيء خلاف دبره ، وذلك أن مُقدمه يُقبل على الشيء ... والقبلة سميت قبلة لإقبال الناس عليها في صلاتهم، وهي مقبلة عليهم أيضا، ويقال فعل ذلك قِبَلاً أي مواجهةً... والقبول من الرياح الصَبَا لأنها تقابل الدَبور أي البيت (لأنّ البيت في مغرب أهل العراق).[1]

و**التقابلية** في اشتقاقها اللغوي من المصدر **"التقابل"** بزيادة ياء النسبة المشددة وتائها ، وهو مصدر التفاعل المفيد معنى المشاركة ، من الجذر اللغوي(ق ب ل) ومعناه كما جاء في لسان العرب المواجهة " المقابلة المواجهة والتقابل مثله وهو قِبالُك وقُبالتك أي تجاهك "[2] وما يفهم من المواجهة هنا جعل الشيئ بإزاء الشيئ أو في مواجهته فهي في معنى الاستقبال وعكسه الاستدبار ، أما جزء معنى (و ج ه) الذي ينبغي تحريه في سياق حديثنا عن مقابلة اللغات فهو أن لكل شيئ أوجه أو وجوه تختلف باختلاف زاوية وموقع الناظر إليه منها ، وأن مُقابِل هذه الوجوه بين الشيئين يستخلص إما وجوه اتفاق أو وجوه اختلاف .

في الاصطلاح : تختلف التسميات التي تطلق على هذا الفرع التطبيقي للسانيات شأنه في ذلك شأن الاختلاف القائم في تسمية المصطلح الأصل اللسانيات فقد سماها " زابروسكي " zabrocki وبعض الباحثين الألمان konfrantativelinguistics وسماها " إليس" (Ellis) اللسانيات الوصفية المقارنة (comparative describtivelinguistics) ، وأطلق "ميلنشوك " (Akhmanobaet Mlencuk) "مصطلح لسانيات المقابلة " (confrontation) ، وأصدر " كارل جايمس سنة 1980م كتابا عنوانه " التحليل التقابلي (contrastive analysis) ، واختار محمود فهمي حجازي في كتابه "علم اللغة العربية " مصطلح **علم اللغة التقابلي** (contrastive linguistics) [3] . تشير كل هذه المصطلحات إلى فرع من الفروع التطبيقية للسانيات

[1] ـ ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون ،بيروت ؛ دار الفكر للطباعة والنشر ، 1979م ، مادة ق ب ل ، ج 5 / ص 52 .

[2] ـ ابن منظور ، لسان العرب، ط 4 ، بيروت : دار صادر ،2005م .، مادة ق.ب.ل.

[3]ـ ينظر: محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية في اللغة العربية والملايوية دراسة تقابلية ، القاهرة؛ مكتبة الآداب ، دط، 2004م ، ص 13 .

يسند فرعا تطبيقيا مجاورا له هو تعليمية اللغة و يختص **بالبحث في أوجه التشابه والاختلاف بين اللغة الأولى للمتعلم واللغة الأجنبية التي يتعلمها أو بين اللغة الأم واللغة الهدف ،وبحث أثر هذا التقابل في اكتساب اللغة الجديدة أو معالجة العوائق التي تحول دون تعلّمها** [1]، فهي في المقام الأول فرع تطبيقي من اللسانيات وهذا ما يجعلها تختلف عن اللسانيات المقارنة و علم الأنواع اللغوية التي تعتبر علوما نظرية قائمة بذاتها ، كما أنها تعتمد المقارنة أو المقابلة بين اللغات بهدف تسهيل تعليم اللغة أو ترجمتها . [2]

و في معجم تعليمية اللغات" لروبار غاليسون " تحت تسمية اللسانيات التقابلية أو (لسانيات الفروق) (Linguistique différentielle) يعرّف هذا المصطلح بكونه شعبة من اللسانيات التطبيقية تعتمد تقنية مقارنة لغتين في جميع المستويات الصوتية والصرفية والتركيبة وحتى الدلالية ، بهدف وضع طرق تعليمية تذلل الصعاب التي تعترض متعلمي لغة أجنبية ما في استيعاب بنياتها المختلفة عن لغة منشئهم [3] ، وتنطلق هذه الممارسة التطبيقية من حقيقة نفسية ـ إدراكية أثبتها الباحثون والمتخصصون في تعلّم اللغات ، مفادها أن العناصر الصوتية أو الصرفية أو المعجمية أو التركيبية التي تشابه لغة المتعلم الأولى يكون من السهل تعلمها بالنسبة له، في حين يصعب عليه اكتساب العناصر التي تختلف عما في لغته.[4] وبذلك فإن إعداد المواد الدراسية لتعليم اللغات ينبغي أن ينطلق من وصف النسقين اللغويين للغة الأم واللغة الهدف، وتحديد نقاط التشابه والتباين بينهما. وعلى حدّ تعبير **" فريز "** (Fries) فإن **" أكثر المواد فاعلية هي تلك**

---

[1] ـ ينظر: عبده الراجحي ، علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 1998م ، ص 46 . وكذلك : البدراوي زهران ، في علم اللغة التقابلي ، ص 12.

[2] - « la linguistique contrastive est une branche de la linguistique appliquée dont l'objectif est la comparaison des systèmes linguistiques de deux ou de plusieurs langues afin de faciliter leur enseignement et leur apprentissage ainsi que la traduction . l'essentiel de la définition réside dans la notion de « comparaison » il existe plusieurs disciplines linguistiques qui comparent les langues… »Anna Sorés ,Typologie et linguistique contrastive ,théories et applications dans la comparaison des langues . 1ere édition , Allemagne ; Berne, Editions Peter Lang, p 18 .

[3] - v : Robert GALISSON et Daniel COSTE , Dictionnaire de didactique des langues , France ; HACETTE , 1976, p 125 .

[4] ـ البدراوي زهران ، في علم اللغة التقابلي ، ص 13 .

التي تُعد وصفا كافيا للغة المراد تعليمها مع وصف موازٍ في اللغة الأصلية للطالب الذي يتعلم هذه اللغة."[1]

فالثابت عند الباحثين والمختصين في هذا المجال أن ثمة تداخل (interférence) يحدث بين نسق اللغة الأصلية للمتعلّم واللغة المراد تعلّمها، وهذا التداخل قد يكون بوعي من المتعلم والمعلّم أو بغير وعي لتأثيره على التعلّمات الجديدة ، كما يكون هذا التداخل ذا أثر إيجابي أو سلبي في تعلّم اللغة الجديدة ، ولذلك فإن الهدف المنتظر من البحث في هذا المجال هو جعل هذا التداخل واعيا وإيجابيا [2].

وقد بدأ مصطلح اللسانيات التقابلية في الانتشار في أمريكا في خمسينيات القرن العشرين من الباحثين منهم " وينراش " (Weinreich) (1950)و " لادو " (Lado) (1957)حيث فتحت مؤلفاتهم المجال لمقابلة اللغات والثقافات لأهداف تعليمية ، ثم انتقلت هذه الممارسة التطبيقية إلى أوروبا في الستينتات وحتى السبعينات [3]، وكانت بمثابة المصطلح البديل للسانيات المقارنة (linguistique comparée)التي صار الباحثون في ذلك الحين ينظرون إلى منهجها نظرة تحفّظية نقدية فهو في رأيهم يجانب النهج العلمي القويم . كما يشيع عند الباحثين في هذا السياق مصطلح ثالث متاخم هو ما يعرف **"بعلم الأنواع اللغوية "**(typologie) ، ولئن كانت اللسانيات التقابلية تشترك مع هذه العلوم اللسانية النظرية في آلية المقابلة فإنها تختلف عنها ماهية وهدفا .[4]

1. 1 اللسانيات التقابلية/اللسانيات المقارنة/ علم الأنماط اللغوية :

يهدف علم اللغة المقارن إلى مقارنة اللغات المختلفة المنتمية إلى أسرة لغوية واحدة ،بغية الوصول إلى الخصائص "الوراثية " بين هذه اللغات كأن نقارن بين العربية والعبرية ، ولذلك اهتم بدراسة التغيرات التي طرأت على لغات من عائلة واحدة ابتغاء

[1]- البدراوي زهران ، في علم اللغة التقابلي ،ص13

[2] - ينظر: دوجلاس براون ، أسس تعلّم اللغة وتعليمها ، ترجمة : عبده الراجحي و علي أحمد شعبان ، بيروت؛ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، دط، 1994. ، ص 183 ، و محمد زين بن محمود ،الفصائل النحوية، ص9.

[3] -v : Anna Sorés ,Typologie et linguistique contrastive ,p 18-19 .

[4] - ibid, p18

الوصول إلى قوانين عامة لهذه اللغات على نحو ما نعرف من أعمال "جريم " (grimm) الذي وضع قانونا للتغيرات الصوتية التي تصيب اللغات المتفرعة عن أصل واحد مقارنة باللغة التي انحدرت منها، وذلك انطلاقا من وجهة النظر المقارنة؛ حيث يوسم هذا التغيّر بسمة القانون إذا كان مطّردا في نماذج صوتية كافية. وعلى سبيل المثال فإنّ كلّ صوت /c/ في اللاتينية الأمّ يتحوّل إلى /ch/ في الفرنسية نحو :

(campus) ⟵ (champ) - (calvus) ⟵ (chauve) .[1]

أما علم اللغة التقابلي فيبني دراسته على الموازنة والمقابلة بين لغتين ليستا من أسرة لغوية واحدة ، ويبحث فيهما جوانب التشابه والاختلاف بين نظامين لغويين ، اللغة الأولى هي لغة الأم واللغة الثانية هي اللغة الهدف، اللغة المنشودة التي يتعلمها الطلاب ، وتهدف المقابلة إلى التنبؤ بالصعوبات التي يُتوقّع أن يواجهها الدارسون عند تعلمهم اللغة الثانية .

ويلحّ كثير من الباحثين على ضرورة تمييز الحدود الفارقة بين البحث التقابلي والبحث المقارن " وقد نجد خلطا كبيرا لدى الدارسين بين مجال علم اللغة المقارن ، ومجال علم اللغة التقابلي ، إذ يبحث الأول في لغتين من أرومة واحدة ، كالعربية والعبرية مثلا وهما من الأصل السامي ابتغاء الوصول إلى الخصائص الوراثية المشتركة بين اللغات ذات الأصل الواحد ، وهذا هدفه مختلف عمّا نحن بصدده اختلافا بيّنا ، أما الثاني فمجاله التقابل بين لغتين مختلفتي الأصل كالعربية والإنجليزية مثلا " [2]

يختلف علم اللغة المقارن عن علم اللغة التقابلي من حيث **الموضوع والمنهج والهدف** فقد يعنى علم اللغة المقارن بمقارنة التركيبات الخاصة بلغتين أو أكثر كالإنجليزية والألمانية والسويدية مثلا ، أو كالعربية والعبرية والسريانية، بهدف التوصل إلى الأصول التاريخية المشتركة ، والبحث عن الصيغة الأقدم على مستوى البنية اللغوية ، أما علم اللغة التقابلي فيعنى بالمقابلة بين نظامين لغويين للغتين مختلفتين تنتميان إلى أسرة لغوية

[1] ـ ينظرعبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص45. وجان بيرو، اللسانيات ، تر: الحوّاس مسعودي و مفتاح بن عروس ، الجزائر ؛ دار الآفاق ، 2001م ، ص 56 .

[2] ـ أسماء رشيد المومني ، لسانيات تقابلية الاستفهام بين العربية والإنجليزية ،الأردن ـ إربد ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 م ، ص3.

مختلفة كالإنجليزية والعربية ، ثم المقابلة بين نظامين لغويين في لغة واحدة كالعربية والعامية في إطار اللغة العربية **بهدف** التوصل إلى مواطن الاختلاف بين اللغتين في صورتهما الحاضرة دون النظر إلى أصولهما التاريخية أي في البنية اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين النظام اللغوي الأول والثاني ، و **يسعى** علم اللغة التقابلي إلى هدف تعليمي يتمثل في الوقوف على أوجه الاختلاف حتى يستفيد منها علم اللغة التطبيقي لحصر الصعوبات التي تواجه أبناء أحد النظامين اللغويين عندما يتعلمون النظام اللغوي الآخر .[1]

ويمكن حوصلة أهداف التحليل التقابلي للغة فيما يأتي :

1- فحص أوجه الاختلاف والتشابه بين اللغات .

2 ـ التنبؤ بالمشكلات التي يمكن أن تنشأ عند تعليم لغة أجنبية .

3 ـ الإسهام في تطوير مواد دراسية لتعليم اللغة الأجنبية .[2]

2. 1 فرضية التحليل التقابلي:

يقوم التحليل التقابلي على **الفرضية الأساسية** المشار إليها آنفا والتي يقول أصحابها إنّ ثمة تدخّل يحدث بين لغة المتعلم الأصلية واللغة المراد تعلّمها يمكن أن يشكّل عائقا لعملية التعلّم ، والتدخّل أو التداخل ـ عل اختلاف في ترجمة المصطلح (interférence) ـ أوما يعرف كذلك بنقل الخبرة (transfer d' expérience)هو كما يعرّفه براون : " مصطلح عام يصف نقل أداء سابق أو معرفة سابقة إلى تعلّم لاحق ، ويكون النقل إيجابيا حين تفيد المعرفة السابقة عمل التعلم ، أي حين ينطبق العنصر السابق على الموضوع الحالي ، ويكون النقل سلبيا حين يفسد الأداء السابق الأداء اللاحق ." [3]

ففي عملية التعلم بشكل عام يحدث نقل للخبرة أو تأثير التعلّمات السابقة في التعلّمات اللاحقة ، وإذا خصصنا الحديث عن تعلّم لغة جديدة فإن النقل أو التأثير يكون على صعيد النظام اللغوي وما يشكّله من مستويات . ويعبّر دوجلاس براون عن هذه الفرضية بقوله :

---

[1] ـ ينظر: محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية ،ص12. و أسماء رشيد المومني ، لسانيات تقابلية الاستفهام بين العربية والإنجليزية ، ص ص3-4 .

[2]- ينظر :عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص49.

[3] ـ ينظر محمد زين بن محمود ، م س ،ص14

" إن الحاجز الأساسي الذي يحول دون اكتساب اللغة الثانية هو تدخل أنظمة اللغة الأولى مع أنظمة اللغة الثانية ، وإن فحص كلتا اللغتين فحصا علميا قد يتمخض عنه تصنيف للتقابلات اللغوية بينهما مما يمكّن اللغوي من التنبؤ بالمشكلات التي قد تواجه متعلم اللغتين ." [1]

والظاهر من خلال ما ذُكر أن الباحثين يركزون على ما يمكن أن يشكله الاختلاف بين الأنظمة اللغوية من صعوبات تعيق عملية التعلّم وتتسبب في جل الأخطاء التي يرتكبها المتعلّمون . كما تحيلنا عبارة **"براون "** المذكورة على **فرضية ثانية** يقوم عليها التحليل التقابلي، وهي أنه بالإمكان التنبؤ من خلال المقابلة بين نظامين لغويين بما يمكن أن يواجهه المتعلّم من صعوبات ناتجة عن الاختلاف بين بنيتين لغويتين والاستفادة من هذه التنبؤات في إعداد المواد والبرامج الدراسية ،وهو ما من شأنه التخفيف من الآثار السلبية المتمثلة في التباين القائم بين لغة المتعلم واللغة المراد تعلّمها . [2]

هناك ثلاثة مصطلحات مفاتيح في حاجة إلى نظر وتفصيل لاستكناه الفرضية التي يقوم عليها التحليل التقابلي :

1. 2. 1 لغة الأمومة (langue maternelle) أو لغة المتعلّم الأصلية التي كانت أول ما نطق به وربا عليه ، أو اللغة الأولى التي عرفها ، فهي تكتسب بشكل عفوي طبيعي في المحيط الأسري وبدون جهد تعلّمي إرادي ، وتعرف في بعض المعاجم المختصة بـ " لغة المنشأ " ، فاللغات من منظور تعليمياتي ترتّب بحسب أسبقية تعلّمها إلى : لغ 1،لغ2 ، لغ1 ،... (L1 ,L2, L3 …) [3]

---

[1] ـ هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 183

[2] ـ ينظر محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية ،ص15

3ـ ينظر رشاد الحمزاوي ، معجم المصطلحات اللغوية، تونس؛ الدار التونسية للنشر ، 1987م ،ص170. وعبد السلام المسدي ، قاموس اللسانيات ، تونس ؛الدار العربية للكتاب ،1984م.ص 205. وينظر كذلك:

-Jean DUBOIS ,Dictionnaire de linguistique , , France ; Larousse,Bordas , 2002 , p 296.

- v : Robert GALISSON et Daniel COSTE , Dictionnaire de didactique des langues p 576 :

1 .2.2. اللغة الهدف (langue cible) : أو اللغة المراد الوصول بالمتعلّم إلى تحصيل بنياتها والتمكن من التواصل أو التعبير بواسطتها. [1]

1. 2. 3 التداخل (interférence) أو التدخّل وهو تأثير نظام وبنية اللغة السابقة أو الأصلية للمتعلم في تعلّم بنيات اللغة اللاحقة أو اللغة الهدف، أو العكس حيث يكون التأثير خلفيا ، ويخص أغلب الباحثين مصطلح التداخل بالجانب السلبي أي وجود اختلاف بين اللغتين مما يسبب صعوبات في التعلّم فـ **"حيث لا يتوقع تدخّل لا يتوقع وجود صعوبة تعليمية ، لأن الفرد يمكن أن يكتسب كل جزئيات اللغة الهدف بشكل إيجابي . وكانت النتائج المنطقية التي تمخضت عنها كل هذه الدراسات النفسية واللغوية هي أن تعلّم لغة ثانية يقوم أساسا على التغلّب على الاختلافات الموجودة بين نظامين لغويين ، نظام اللغة الهدف ونظام لغة المتعلّم ."** [2] فالتداخل انطلاقا مما يقوله "براون" يتوقف على جوانب الاختلاف بين نظام لغة المتعلم الأصلية واللغة المراد تعلمها ،أما حيث يكون الاتفاق بين النظامين فالتعلّم يتم بشكل سلس حيث لا تصطدم مدارك المتعلمين بما يثير الارتباك أو التبلبل. [3]

ومن خلال استقرائنا لتعريفات التداخل يمكن ملاحظة تركيز الباحثين على التدخل السلبي للغة المتعلّم في تعلّم لغة جديدة حيث يكون الاختلاف بين البنيتين صوتيا أو صرفيا أو تركيبيا أو دلاليا مما يشكل عائقا في عملية التعلّم ، ويمكن ردّ هذه المسألة إلى أن الدرس التقابلي نشأ أول ما نشأ مع تحليل الأخطاء الذي يعد من المباحث الأساسية للسانيات التطبيقية يقول **"براون " : " من البديهي أن فرضية التحليل التقابلي تستند إلى ما نلاحظه بشكل عام من كثرة أخطاء متعلمي اللغة الثانية التي تعزى إلى النقل السلبي من اللغة الأم إلى اللغة الهدف . ومن الشائع أن تلحظ بعض اللكنات المعينة فتعرف المجتمع الذي ينتمي إليه الدارس من كلامه فقط ، ويستطيع الإنجليزي أن**

[1] - Jean DUBOIS ,Dictionnaire de linguistique , p 85

[2] ـ هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 183

[3]- Jean DUBOIS ,Dictionnaire de linguistique , p 252

يتعرّف ـ في يسر ـ على متعلمي اللغة الإنجليزية الذين ينتمون إلى بعض اللغات مثل الألمانية والفرنسية واليابانية ، وذلك من بعض اللكنات التي اعتاد على سماعها من أهل هذه اللغات..." [1] حيث يشير دوجلاس براون هنا إلى نقل سلبي ناتج عن اختلاف فونولوجي بين البنية الصوتية للغات الأصلية للمتعلمين الألمان أو الفرنسيين او اليابانيين والبنية الصوتية للغة المراد تعلّمها وهي اللغة الإنجليزية . وفي منحى قريب جدا من هذه الفكرة يحدثنا العالم اللغوي والأديب أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ منذ القرن الثالث الهجري عن اللكنات والأخطاء الصوتية التي كان يرتكبها الوافدون على المجتمع الإسلامي آنذاك من الفرس وغيرهم حيث تجذب لسان المتكلّم عادته الأولى، مما يدلّ على سبق الدراسات التراثية إلى بعض المفاهيم التقابلية التي يتداولها اللسانيون اليوم منها فكرة التأثير السلبي الناتج عن اختلاف بنية اللغة السابقة عن بنية اللغة اللاحقة وهو ما يؤدّي إلى أخطاء صوتية كاللثغ في نطق القاف، والسين ، واللام ، والراء ، في نحو(بسم الله ـ بثم الله) ، و(قلت ـ طلت) أو (اعتللت ـ اعتييت)، و (عمرو ـ عمغ أو عمي). [2]

1 .2 . 3 . 1 أنواع التدخّل :

يميز المختصون بين أنواع من التداخل بحسب كيفية التأثير بين اللغتين واتجاهه فيكون التدخل **أماميا** بأن تؤثر المهارات الموجودة على المهارات الجديدة أي السابقة على اللاحقة ويكون **ارتجاعيا** أي العكس بحيث يتسبب اكتساب بنيات لغة جديدة في ارتكاب أخطاء في اللغة الأصلية وهو حال كثير من المُعَرَّبين اليوم حيث يلحنون في لغتهم تأثرا بمعرفتهم اللغات الأجنبية، فتجد من ينطق الجيم العربية جيما معطشة تأثرا بصوت / G / أو تجد من يقدّم الصفة على الموصوف تأثرا باللغة الإنجليزية والأصل في العربية أن يتقدم الموصوف الصفة [3] . و يكون التدخّل بالنظر إلى كيفيته **إيجابيا أو سلبيا** فالإيجابي معناه تيسير تعلم بنية أو مهارة جديدة بسبب التشابهات بين البنيتين أو المهارتين ، والسلبي معناه إعاقة تعلم بنية أو مهارة جديدة بسبب الاختلاف بين البنيتين

[1] ـ هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص183.

[2] ـ الجاحظ ، البيان والتبيين، تح : عبد السلام محمد هارون، ط 7 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ، 1998م ،ج 1،ص ص 34 وما بعدها.

[3] ـ ينظر : محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،(بيروت ؛ دار النهضة العربية) ، ص 206.

أو المهارتين . [1] يقول روبرت لادو " فالعناصر المتماثلة مع لغة الدارس ستكون يسيرة عليه ، أما المختلفة فسيكون من العسير عليه تعلّمها ".[2]

فإذا ما نظرنا في جوانب التشابه بين اللغات والموصوفة فيما يعرف بالتدخل الإيجابي فهي خاصية شكلت منذ أقدم العهود وعلى الدوام عاملا تحفيزيا لتعلّم اللغات المختلفة، بحيث تمكن المتعلمين من التحصيل في أقل وقت وبأيسر جهد ويجمع المختصون على أن هناك جملة من الحقائق والخصائص التي لا تنفك تتطابق وتشترك بين لغات العالم جميعها ولعل أهم هذه السمات المتشابهة والنقاط المشتركة :

ـ إنها تستخدم بلا استثناء الصوت البشري وسيلة للتعبير ، وتستعين بالإشارة والإماءة، كما تستعمل الرموز المكتوبة أو الحروف .

ـ وجود مفاهيم لغوية كلية موحدة إزاء النحو والمفردات والمعاني مع وجود بعض المفاهيم الفرعية المشتركة، مثل الضمائر وأسماء الإشارة والظروف والأزمنة والاسمية والفعلية وأدوات الربط المختلفة.

ـ هناك مفاهيم نفسية مشتركة في اللغات مصدرها وجدان الناس وعواطفهم ومشاعرهم ،مثلا الحب والكره والرحمة والغيرة والحسد. فما تعبر عنه اللغات من دلالات ومفاهيم وموجودات مشترك بين جميع الأجناس وإن اختلفت الأماكن و الألسن .

ـ هناك مفاهيم حسية و إدراكية مشتركة بين البشر: الألوان، الأحجام، مسافات، الموازين، كذلك إدراك الزمن والمكان والأيام والليالي والشهور والسنين فهي مفاهيم متفرعة، وكلها مفاهيم معبر عنها لغويا وهي مفاهيم تنتظم عند الباحثين في علم الدلالة في مجالات وحقول محسوسة أو مجردة .

[1] ـ ينظر محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية ، ص9 .
[2] ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 183

ـ المفاهيم الحياتية البيولوجية لدى الناس واحدة وتتعلق بظروف الحياة على سطح الأرض والتي لخصها بعضهم في سبعة ميادين أساسية: الأكل والشرب والتنفس والنوم والإفراز ودرجة الحرارة والنوع والجنس

ـ توجد مفاهيم كونية واحدة كالجبال والكواكب والأنهار و الأمطار و البرودة والحرارة والرياح والنباتات والحيوانات واللغة هي وسيلة التفاعل مع هذه الأشياء

ـ توجد مفاهيم حضارية وثقافية مشتركة تتصل بالدين ،والتعليم ،والتربية، والسلطة والعادات ،والسياسة، والزراعة وغيرها من مجالات الحياة الإنسانية. [1]

وإذا كان اشتراك اللغات في مجموعة من الكليات والسمات حقيقة مقررة لدى الباحثين، فإنهم يقرون كذلك بوجود الاختلاف بين بنيات اللغات في "أصواتها " وفي "كلماتها " وفي " جملها " وفي " معجمها". ولعل رأس الأمر ومدار الدرس التقابلي هو العناصر والسمات المختلفة بين اللغات لأن نقاط الاشتراك لا تشكل عائقا للمتعلم بل تيسر له الطريق وتمهد له سبيل التعلّم ، أما نقاط الاختلاف فهي العقبة الكؤود التي ينبغي النظر فيها وتفحص مسارها لأجل تذليل وعورة دربها ، ورأب تصدعاتها وخللها . [2]

ولذلك فإن ثمة جوانب يركز عليها الدارسون في إجراء المقابلة بين لغتين أو مجموعة من اللغات ولعله من المهم في هذا المقام التطرق لخطوات الإجراء التقابلي ومستوياته.

1. 3 الإجراءات :

يقوم الإجراء التقابلي عند كثير من الباحثين المختصين ومنهم **" روبرت لادو "** على خطوتين إجرائيتين أساسيتين هما :

- **تخصيص الوصف لأنماط محددة يفترض أنها تشكل صعوبة بالنسبة لمتعلم اللغة.**
- **المقارنة المنتظمة لأنماط محددة من مستوى محدد بين بنيتي اللغتين المتقابلتين.** [3]

---

1 ـ ينظر عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص47. و البدراوي زهران ، في علم اللغة التقابلي، ص 13 . وكذلك: أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ،(ط 5 ؛ القاهرة : عالم الكتب ، 1998م)،ص ص83 – 95.

2 ـ عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص47.

3 ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ، ص 183

فمن المعلوم أن التحليل التقابلي يقوم على افتراض وجود صعوبة لدى المتعلم تتمثل في عدم قدرته على استيعاب أشكال أو أنماط بعينها في النظام اللغوي المراد اكتسابه ، وذلك ناتج عن اختلاف هذا الشكل أو النمط عن بنية لغة المتعلم الأصلية ، ولذلك فإن الإجراء التقابلي يقوم في الأساس على توقّع وانتقاء هذه الأشكال التي هي مكمن الصعوبة ثم مقابلتها بما يشاكلها في النظام اللغوي الأصلي للمتعلم . وتكون هذه المقابلة منتظمة حيث قد يقع الاختيار على أنماط بعينها في البنية الصوتية تقابل بما يشاكلها في بنية لغة المنشأ ، أو قد يقع الاختيار على فصائل نحوية ، أو صيغ صرفية ، أو عناصر معجمية ، أو أنماط دلالية .

وكثيرا ما يستعمل هنا مصطلح المقارنة وهو يرادف المقابلة أحيانا ، ويستعمل حينا بدلالة مشمولة خاصة بحيث يفهم كآلية جزئية من آليات الإجراء الوصفي التقابلي بحيث تكون المقابلة سابقة للمقارنة التي تمثل عملية الكشف عن أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين النمطين . وفكرة الانتظام في المقابلة تتأتى من وقوع الاختيار في المقابلة على مستوى بعينه من مستويات اللغة وعلى فصيلة بعينها من فصائل هذا المستوى يتم مقابلتها .[1] فالتحليل التقابلي كما يراه **"عبده الراجحي " "** لا يقارن لغة بلغة ، وإنما يقارن مستوى بمستوى ، أو نظاما بنظام ، أو فصيلة بفصيلة ، ويجري التقابل على كل ما ذكرنا آنفا ؛ فالتقابل الصوتي مهم جدا في تعليم اللغة ، وكذلك التقابل الصرفي، والنحوي، والمعجمي." [2]

ويذكر "راندل ويتمان " أن التحليل التقابلي يتضمن أربعة **إجراءات أساسية:**

1ـ تقديم وصف للغتين باستخدام أدوات النحو الشكلي ، والنحو الشكلي هو النموذج الذي اعتمدته البنوية من إجراءات هيكلية هيمنت على الدرس اللغوي ردحا من الزمن واعتقد في تلك الحقبة أن لها الكفاية التامة في وصف اللغات وصفا علميا دقيقا واستنباط أنظمتها .[3]

---

[1] ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ، ص 183 . و عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص47.

[2] ـ عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص47. وينظر محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية ،ص21

[3] ـ هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 183

2- **اختيار** أشكال معينة سواء أكانت جزئيات لغوية أم قواعد ، أم تراكيب لمقارنتها بنظائرها في اللغة الأخرى لأنه من المستحيل أن تجري المقابلة على كل جزء من اللغتين. ويشير **"ويتمان"** إلى أن عملية الاختيار تعكس افتراضات المحلل الشعورية واللاشعورية التي تؤثر بدورها في اختيار الأشكال والتراكيب . فاختيار فصائل نحوية أو صيغ صرفية أو نماذج معجمية أو دلالية معينة يتم وفق محض اختيار المحلل وافتراضاته بوجود اختلاف بين اللغتين في جزئية رآها أنسب للمقابلة [1]، كأن تكون المقابلة بين رتبتي الجملة في العربية والفرنسية انطلاقا من افتراض وجود اختلاف بينهما يصعّب من اكتساب اللغة الفرنسية بالنسبة للمتعلمين الناطقين باللغة العربية .

ومن الباحثين العرب الذين نبهوا إلى هذه القضية رفاعة الطهطاوي حيث لاحظ أن للغة الفرنسية طريقة خاصة بها في تصريف الأفعال ، فإذا أراد الإنسان أن يخبر بأنه أكل فإنه يقول : " أملك مأكولا ، يعني لا يمكن تصريف " أكل" في بعض أحواله إلا مع فعل الملك أو التلبس ، فكأنه يقول تلبست بالأكل ، وإذا أراد أن يقول " خرجت " يقول " أنا أكون مخرجا ، يعني خرجت، وهكذا يسمى فعل الملك (avoir) وفعل الكينونة (être) فعلين مساعدين يعني أنهما يعينان على تصريف الأفعال ويتجرّدان عن معناهما الأصليّ؛ فكان الطهطاوي أحد الأوائل الذين عقدوا نوعا من **المقارنة** أو ـ على الأصح ـ قاموا **بدراسة تقابلية** بين اللغتين العربية والفرنسية. [2]

3- رسم مخطط تقابلي يوضع فيه النظام اللغوي للغة الهدف بإزاء النظام اللغوي للغة الأم فيما يخص الجزئية المدروسة، ثم تحديد العلاقة بينهما، وهي أهم الخطوات لأنها تكشف عن نقاط الاختلاف والاتفاق بين النظامين.

4 ـ وضع تصور للتنبؤ بالأخطاء والصعوبات عن طريق وضع تدرج هرمي للصعوبات بتطبيق النظرية اللغوية والنفسية تطبيقا ذاتيا ، فالجزئيات التي تتباين تباينا تاما بين اللغتين تمثل أصعب المكتسبات بالنسبة للمتعلم، وتذلل تلك الصعوبات كلما تناقصت الفوارق، وتزول تلك الصعوبة تماما إذا تماثل النظامان اللغويان . ويمكن التمثيل لهذا المستوى بسهولة تعلم المفردات المشتركة بين معجمين لغويين ، فهناك آلاف المفردات المشتركة

[1] ـ هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 183

[2] ـ . ينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات في الثقافة العربية ، ص 30 .

بين القاموسين الفرنسي والانجليزي مثلا والتي يتعلمها الفرنسيون بمجرد سماعها للمرة الأولى .[1]

1. 4 مستويات المقابلة:

من المتعارف عليه في حقل الدراسات اللغوية الحديثة أن اللغة نظام من العلامات ، وأن لكل لغة نظام خاص يميزها عن اللغات الأخرى من الناحية الصوتية أو الصرفية أو التركيبية او المعجمية ـ الدلالية، ولا تخرج الدراسة الصوتية التقابلية عن هذه القاعدة المألوفة لدى الباحثين اللغويين ، حيث إن مستويات الدراسة التي تنصب عليها المقابلة هي نفس المستويات المتداولة في الدرس اللغوي ، بل إنها تنطلق من فرضية وجود الفرق بين اللغات [2]، ويتجلى هذا الفرق في شتى مستويات البنية المتمثّلة في المستويات المعروفة :

ـ الجانب الصوتي العام (phonetics): أي الوضعيات العضوية والفيزيائية للنطق بالأصوات في اللغتين المدروستين وهو ما يعرف بالتحليل الصوتي التقابلي

ـ الجانب الصوتي الخاص أو الوظيفي (phonology): أي تشكيل الأصوات وفقا لنظام اللغة المدروسة ، وهو ما يعرف بالتحليل الصوتي الوظيفي التقابلي . ويشمل هذا المستوى الجانب الفونيمي أي جانب الوحدات الصوتية الصغرى ذات القيمة التمييزية أي الفونيميات [3]. فالغين على سبيل المثال هو "فونيم" أو "صوتم" في اللغة العربية لأن له قيمة تمييزية مختلفة عن صوت الراء كما يظهر في اللفظين (/ر/م/ ز /) (/غ/م/ز/) أما صوت الغين في اللغة الفرنسية فليس إلا تنوعا صوتيا (ألوفون) لصوت الراء لأنه

[1] ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 185/184

[2] - v : GALISSON Robert, Dictionnaire de la didactique des langues , p

[3] ـ ينظر أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، (ط4 ، القاهرة ؛ عالم الكتب ، 2006) ، ص 179 .

يؤدي نفس قيمته التمييزية ، حيث في كلمة (prendre) على سبيل المثال قد تنطق الراء غينا دون فارق في المعنى .[1]

ـ المستوى الصرفي : دراسة الإسباق والإلحاق والحشو في الصيغ اللغوية المفردة و هو ما يعرف بالتحليل الصرفي (المورفيمي) التقابلي ، ويرتبط بهذا الجانب مستوى المفردات vocabulary ويختص بدراسة الكلمات المفردة وما يتصل بها من تغيرات وتطورات، أقسامها واستعمالاتها و وظائفها ودلالتها الحاضرة ، ويدخل ضمن هذا الفرع دراسة الاشتقاق .

ـ المستوى التركيبي : (syntaxique)أي ما يختصّ بالتأليف بين الكلمات وما ينتظم ذلك من علاقات وروابط ومحددات، حيث تدرس في هذا المستوى أنواع الجمل في اللغات، وأنواع العلاقات التركيبية بين مكوّنات هذه الجمل ، والروابط التركيبية التي تؤلف أجزاءها . فالعربية مثلا تتسم تركيبيا بوجود نمط من الجمل يبتدئ بالفعل ونمط آخر يبتدئ بالاسم خلافا للغات الأوروبية كالفرنسية التي تبتدئ جملها بالاسم . والإنجليزية مثلا تستعمل في صيغة السؤال فعلا مساعدا هو (Do) بمعنى (فَعَل) خلافا للغة الألمانية التي تكون فيها صيغة السؤال مباشرة دون استعمال الفعل المساعد .[2]

ـ المستوى الدلالي(sémantique)وهو دراسة كيفية دلالة الكلمات والعبارات عن المعاني في اللغتين المدروستين وما يحيط بذلك من قرائن لفظية وحالية وملابسات نفسية واجتماعية وثقافية وهو ما يعرف بالتحليل الدلالي التقابلي . ويرتبط بهذا الجانب مايعرف بالمستوى المعجمي lexicography ، الذي يحصي مفردات المعجم اللغوي للغات ويحدد قوائم المعاني التي قد تفيدها في سياقات مختلفة ويكون بذلك خير معين لكشف كيفية التدليل على المعاني في اللغات .[3]

---

[1] ـ ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية (الجزائر ؛ موفم للنشر ، 2007م)،ج2 ، ص245 .

[2] ـ ينظر: هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 187 .

[3] ـ ينظر أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، (ط5 ، القاهرة ؛ عالم الكتب ، 1998) ، ص 251 ومابعدها.

ومن المعلوم أن الحدود بين هذه المستويات متشابكة ، حيث هناك ارتباط بين الأصوات والصيغ والتركيب والمعنى ، غير أن الفصل بين هذه المستويات أثناء الدراسة التقابلية ضرورة منهجية تسهل على الباحث فرز نقاط الاتفاق أو الاختلاف بين اللغتين المدروستين .[1]

وقد يتجاوز التحليل عند بعض الباحثين هذه المستويات المتصلة بالبنية الظاهرة للغة إلى مستويات أخرى تتعلق بالجانب التداولي والثقافي للغتين المدروستين وهو ما يعرف بالمستوى الثقافي التقابلي ، نحو الحديث عن ميل اللغة العربية مثلا إلى التعبير المحسوس الناتج عن الاحتكاك المباشر للعربي بالبيئة الصحراوية واتصاله بما يحيط به من عناصر الطبيعة الحية والجامدة [2]،أو قد يتعداه إلى التحليل الرمزي التقابلي أي دراسة الجانب الرمزي المتعلق بالوسائل غير اللفظية كتعابير الوجه أو الإيماءات أو حركات الجسم .[3]

اقترح "ستوكويل" و"بووين" و"مارتن" (stockwell , Bowen and Martin) (1965) ما أسموه "بتدرج الصعوبات " وهي فكرة يتمكن بها اللغوي من التنبؤ بالصعوبات التي تكتنف بعض جوانب اللغة الثانية وهو تدرج يخص اللغة الإنجليزية والإسبانية وقد زعموا أن الفكرة يمكن تطبيقها على كل اللغات .

وقد اقترحوا ثماني درجات من الصعوبات التي توجد في التقابلات بين الأنظمة الصوتية . وحددت هذه الدرجات بناء على فكرة النقل" الإيجابي والسلبي والعدمي " وقد وضع هؤلاء أيضا قائمة بالصعوبات النحوية في اللغتين المتقابلتين ضمت ستة عشر مستوى من الصعوبات .[4]

---

[1] ـ البدراوي زهران ، علم اللغة التقابلي ، ص 16 . وكذلك زين محمود ، الفصائل النحوية ، ص19 . و عبده الراجحي ، علم اللغة التقابلي وتحليل اللغة ، ص 45 .

[2] ـ ينظر: محمد المبارك ،فقه اللغة وخصائص العربية ، ط1 ، بيروت ؛ دار الفكر ،1975م ، ص 388.

[3] ـ ينظر محمد زين بن محمود ، الفصائل النحوية ،19

[4] ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 186/185

و حدد "براتور" ست فئات تُعَدّ جوهر الصعوبات النحوية والصوتية أخذت أمثلتها من اللغتين الإنجليزية والإسبانية (ناطق بالإنجليزية يتعلم الإسبانية كلغة ثانية) وهذه الفئات هي :

1- مستوى عدم النقل : حيث لا توجد اختلافات بين اللغتين بل يوجد اتفاق ، والدارس هنا ينقل نقلا إيجابيا الأصوات أو التراكيب أو الوحدات المعجمية من اللغة الأم إلى اللغة الهدف، ومن ذلك مثلا بعض الفونيمات الأساسية في اللغتين الإنجليزية والإسبانية (الصوامت الأساسية ، وبعض الصوامت /S//Z//M//N/ والتراكيب مثل تركيب الكلمات بشكل عام ، وبعض الوحدات المعجمية مثل :

(mortal, inteligente ,arte, americanos)

فهذا المستوى يخص ما يتم تعلمه بشكل انسيابي بسبب الاتفاق بين اللغتين وقد نسميه النقل التام أو الإيجابي

2- مستوى الدمج : حيث تندمج وحدتان من اللغة الأم لتقابلا وحدة من اللغة الهدف ، فاللغة الإنجليزية مثلا تفرق في ضمائر الملكية للغائب بين المذكر والمؤنث His, her ولا يحدث ذلك في الإسبانية su

وفي هذه الحالة يتغاضى المتعلم عن بعض الفروق التي ألفها في لغته .وبالنسبة للدمج في المستوي الصوتي نجد أن الإنجليزي الذي الذي يتعلم اليابانية يمكنه التغاضي عن الفرق بين /R/ و /L/ وينطق فقط / R/في اليابانية حيث أن صوت /L/ في اليابانية ينطق صوتا أقرب إلى /R/ في الإنجليزية أو العربية [1]. ويمكن كذلك القول عن العربي الذي يتعلم الفرنسية أو الإنجليزية أنه يستعمل آلية الدمج عند تعلّم ضمائر المثنى والأسماء المثناة .

3- مستوى التفريق الناقص :

حيث لا يوجد نظير تماما في اللغة الهدف لوحدة لغوية في اللغة الأم ولذلك فعلى المتعلم أن يتفادى تماما استخدام هذه الوحدة فالمتعلم الإنجليزي للغة الإسبانية عليه أن يتفادى تماما استخدام كلمة do فهي غير موجودة في الإسبانية. و يستخدم هذا الفعل المساعد في الإنجليزية في السؤال أو النفي ، وهو غير موجود في الفرنسية والعربية .وعلى العكس

[1]- ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 186 .

من ذلك يصير هذا **التفريق زائدا** بالنسبة للإسباني أو الفرنسي أو العربي الذي يتعلم الإنجليزية

ومن أمثلة التفريق الناقص كذلك في المستوى الصوتي غياب الفونيم /غ/ في اللغة الفرنسية حيث يؤدي ذلك بالمتعلم العربي إلى التغاضي عنه ،أو مراعاة عدم وجوده في اللغة الهدف .

4ـ مستوى إعادة التفسير حيث تكون بعض الوحدات في اللغة الهدف بمثابة إعادة التفسير لبعض الوحدات في اللغة الأم حيث أنها تستعمل استعمالا مختلفا، فاستخدام علامة التعريف أو التعيين في الإنجليزية يكون واجبا مثل : He is a philosopher بينما يكون اختياريا في اللغة الإسبانية

El se (un) philosopho ولذلك فعلى متعلمي الإسبانية من الإنجليز إعادة تفسير نظام أدوات التعيين في لغتهم. [1]

5ـ مستوى التفريق الزائد : حيث توجد وحدة لغوية جديدة في اللغة الهدف يجب تعلمها ، ولا يوجد لها نظير في اللغة الأم فاسم الجنس في الإنجليزية مثلا لا يقبل أداة التعريف Man is mortal أما في الإسبانية فتستخدم أداة التعريف El hombre es mortale كما تستخدم se مع الأفعال اللازمة للدلالة على الفاعل غير المحدد .في العربية والفرنسية كذلك تدخل الـ التعريف على أسماء الجنس الإنسان(l'homme).

6ـ مستوى الفصل : نجد أحيانا أن الوحدة اللغوية الواحدة في اللغة الأم تقابلها وحدتان أو أكثر في اللغة الهدف مما يحتم على الدارس أن يتعلم فرقا جديدا والفصل هو المقابل للدمج ، ومن أمثلته في الإسبانية وجوب التفريق بين ser و estar فعل الكينونة، وبين tu بمعنى (ملكك) ،و usted بمعنى (أنت). [2]، وقد نأخذ نفس أمثلة الدمج مع جعل اللغة الهدف هي اللغة الأم في أمثلة الدمج ، فالفرنسي عندما يتعلم العربية يجد المفرد والمثنى والجمع في مقابل المفرد والمثنى في لغته الأم ، وعليه هنا أن يتعلم فرقا جديدا.

[1]ـ ينظر هـ. دوجلاس براون ،أسس تعلّم اللغة وتعليمها ،ص 187 .
[2]ـ المرجع نفسه ،ص 188.

ولقد وجد بعض الباحثين في اختلاف الإجراءات التي تطبّقها الدراسات التقابلية من باحث إلى آخر منفذا لانتقاد مدى نجاعة علم اللغة التقابلي وأهميته في تعليم اللغات ، فمن الانتقادات التي يوجّهها المختصون : مدى ذاتية التحليل التقابلي مما يجعله في درجة دون الوصف العلمي من منظور التقاليد العلمية الصارمة ، فاختيار عيّنة المقابلة يكون من قبل المحلل وفق ما يراه أنسب لإدراك مكامن الصعوبة ، كما أن وصف البنية يكون باستعمال النموذج التوصيفي الذي يراه أكفى لإظهار نقاط الاختلاف والاتفاق . فمنطلق التحليل هو اختيار الباحث ومنتهاه هو تصوراته وتنبؤاته بالصعوبات المنتظرة ، وانتقاء مواد دراسية تيسّر تعلم اللغة الثانية .[1]

ويضاف إلى هذا المأخذ مسألة ثانية تتعلق بجدوى التحليل التقابلي في ظل انتشار الطرائق المباشرة في تعليم اللغات. فقد صارت الطرائق المعتمدة حديثا في تعليم اللغات تدعو إلى النأي بالمتعلم عن الوقوع في متاهة المقابلات بين الأنظمة والقواعد اللغوية بل تنأى به حتى عن التفكير في القواعد لأن ذلك ـ كما يرى أنصار الطرائق المباشرة ـ يجعل ذهن المتعلمين منشغلا بأنساق اللغة وقواعدها عن اكتساب بنياتها وأساليبها ، كما أنّ مقابلة الأنظمة اللغوية يجعله مشتت الذهن بين نظام لغوي أصلي ونظام مستجدّ.

ويعمد هؤلاء إلى جعل مكتسب اللغة الجديدة يسمع ويكرر ويستعمل المفردات والتراكيب، ويقرأ النصوص، و ينغمس في المحيط اللغوي والثقافي بشكل مباشر، فيكتسب اللغة دون حاجة إلى القواعد والمقابلات [2] ، غير أنّ هذه الطرق المباشرة التي تستند في حقيقتها إلى منهج سلوكي يعتمد بشكل كبير على آلية التكرار والتعزيز في التعلّم وجدت ردة فعل نقدية لاذعة من طرف أصحاب الاتجاه العقلاني لأنها تلغي دور الفاعلية العقلية والملكة الذهنية المتحكمة في السلوك اللغوي ، وما اللغة في نهاية المطاف إلا

[1]- ينظر عبده الراجحي ، علم اللغة التقابلي وتعليم اللغات ، ص 49.

[2] ـ حمادة إبراهيم ، الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحيّة لغير الناطقين بها ،(القاهرة : دار الفكر ،1987)، ص51 - 52 . وكذلك :

- Henrie Besse et Rémy Porquier , Grammaire et didactique des langues (Paris : Hatier ,1984) p 87 .

أنساق ذهنية تصاغ في شكل قواعد واصفة .[1] وقد أثبتت التجارب التعليمية أن تعزيز التعليم المباشر للبنيات والتراكيب بفهم القواعد اللغوية الناظمة لهذه البنيات يضاعف من قدرة المتعلّم على الاكتساب اللغوي ، كما أن التحليل التقابلي له مردود كبير في تطوير المواد الدراسية وتيسير تعليم اللغة الأجنبية .[2]

1. 5 ما تقدمه اللسانيات التقابلية في مستوى اللغة الواصفة أو اللغة الصناعية :

إذا كان أغلب الدارسين يتفقون حول نجاعة التحليل التقابلي في تعليم اللغة الأجنبية وتطوير ملكة المتعلّمين اللغوية من خلال استيعابهم للنظام النحوي للغة المراد تعلّمها ، فإنّ السؤال يبقى قائما حول مدى نجاعة الإجراء التقابلي في مواجهة إشكالية اختلاف منظومة القواعد الواصفة من لغة إلى أخرى .

إنّ اللسانيات التقابلية تتأسس على فرضية وجود اختلاف بين اللغات ، فكيف تتعامل مع حقيقة وجود اختلالات واستثناءات في تطبيق منظومة من الإجراءات والاصطلاحات اللسانية الواصفة على لغات تختلف من حيث خصائصها الصوتية، والصرفية ،والتركيبية والدلالية ؟

تعرّف **اللغة الواصفة (métalangue)** بأنّها لغة صناعية يضعها فرد أو مجموعة أفراد لوصف لغة طبيعية ، فمجموع الرموز والمصطلحات التي تشكل منظومة مصطلحية يتم التخاطب بها او استعمالها في وصف الظواهر في مجال علمي معيّن ، على سبيل المثال الرموز الرياضية أو الهندسية ، أو الفيزيائية ،أو الكيميائية ، أو المصطلحات النحوية ، أو البلاغية كلها تعدّ لغات صناعية ، في مقابل اللغات الطبيعية التي هي لغات التواصل المعروفة في المجتمعات كالعربية أو الفرنسية أو

[1]- ينظر : تشومسكي ، **المعرفة اللغوية طبيعتها واصولها واستخداماتها**، ترجمة: محمد فتيح (الطبعة الأولى؛ القاهرة : دار الفكر العربي،1993)، ص45. وكذلك:
- Chomsky, a review of B.F Skinner's verbal behavior, In :Jerry-Fodor/Jerrold Katz, **The structure of language** (New Jersey :Prentice-hall, Englewood Cliffs,1964) P. P. 547 FF

[2] - عبده الراجحي علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ،ص49.

اليابانية،والموجودة من دون حصول اتفاق معلوم على وضعها .[1] وتعدّ المصطلحات الإجرائية التي أنتجتها المنظومة اللسانية أو النحوية لوصف بنية اللغات نحو مصطلح : الفونيم ، المورفيم ، المقطع ،الاسم ، الفعل ،الحرف ،المركَب ، الفاعل ، المفعول ... تعدّ كلّها عناصر مشكّلة لمعجم مصطلحي لما نسميه لغة اصطناعية واصفة للغات طبيعية ، وإذا افترضنا منطلقا أنّ اللغات الطبيعية تختلف نمطيا ، فيكون منها الإلصاقي ،والعازل ، والتصريفي ، والإعرابي ، والرتبي ، فإنه من الضروري أن يمرّ الإجراء التقابلي عبر مقابلة هذه المصطلحات الإجرائية الواصفة ، واختبار كفايتها الوصفية من لغة إلى أخرى ، لأن الإجراء اللساني أو النحوي الذي يصف اللغات على اختلافها ينبغي أن يستوعب كلّ ما تنطوي عليه من اختلافات بنويّة ، وفروق في الأنماط والخصائص .[2]

2 ـ اللسانيات

2. 1 ـ اللسانيات في اللغة والاصطلاح :

أ ـ لغةً :

جاء في كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي : اللسان ما يَنْطِق يُذكّر ويُؤنّث ، والألسن بيان التأنيث في عدده ، والألسنة في التذكير . ولَسَن فلانٌ فلانا يلسُنه أي أخذه بلسانه ، و قال طرفة :

وإذا تلسُنُني أَلسُنُها إنّني لسْتُ بمَوْهُون فَقِرْ [3]

---

[1] - v : Jean DUBOIS ,Dictionnaire de linguistique ,pp 53-301-320 .

[2]ـ ينظر : محمد الأراغي ، نظرية اللسانيات النسبية ، دواعي النشأة والتطوّر ، ط 1 ، الجزائر ؛ منشورات الاختلاف ، 2010م ، ص 205 . وكذلك :

- GALISSON Robert, Dictionnaire de la didactique des langues , p 513.

[3]ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ،كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ،2003 م ، مادة : ل س ن ،ج 13، ص 83-84.

تلسُنني أي تأخذني بلسانها وتذكرني بالسوء و ألسُنها أي أغلبها في الكلام .[1]

... وشيء ملسّن أي جُعل طرفه كطرف اللسان ...واللسان : الكلام من قوله عزّ و جلّ : " وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه " (إبراهيم : 4) [2]

وفي مقاييس اللغة لابن فارس :باب(ل س ن) اللام والسين والنون أصلٌ صحيح واحد يدلّ على طول لطيف غير بائن في عضو أو غيره . من ذلك اللسان معروف، وهو مذكّر والجمع ألْسُن، فإذا كثُر فهي الألسِنة ... واللسَنُ جودة اللسان والفصاحة، واللِّسنُ : اللغة، يقال لكلّ قوم لِسنٌ أي لغة، وقرأ ناسٌ:"وما أرسلنا من رسول إلّا بلِسن قومه "(إبراهيم: 4) [3].

وفي لسان العرب لابن منظور : اللسان جارحة الكلام ... والمِقوَل... والكلمة ...واللغة ...يذكّر ويؤنّث والجمع ألسنة فيمن ذكّر مثل حمار أحمرة ، وألسن فيمن أنّث كذراع أذرع.[4]

فلفظ اللسان لا يخرج في هذه التعريفات اللغوية عن معنيين اثنين أوّلهما العضو أو الجارحة المعروفة وثانيهما معنى الكلام أو الكلمة أو اللغة وهي معدودة كلها من الوظائف الفردية أو الاجتماعية المؤداة بواسطة هذا العضو .

اصطلاحا :

أما مصطلح اللسانيات في المعاجم اللسانية المختصة فهو ينتمي إلى فئة المصطلحات المرتبطة بتسمية العلوم والمجالات البحثية، ففي معجم اللسانيات لـ " جان دي بوا " تعرّف اللسانيات (linguistique) بأنها " الدراسة العلمية للغة " [5]، ويربط " جان دي

[1]- ينظر ديوان طرفة بن العبد ، لبنان ؛ دار بيروت للطباعة والنشر ، 1986م ،ص53 .

[2]- الخليل بن أحمد الفراهيدي ،كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ،ج4 ، ص 84 .

[3]- ابن فارس ، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون ، مادة (ل س ن) ، ج 5 ،ص 246 - 247 .

[4] - ابن منظور ، لسان العرب ، ج 13، ص196،مادة (ل س ن).

[5] -« étude scientifique du langage » (v : jean Dubois , dictionnaire de linguistique , p 285)

بوا " ترسيم هذا المصطلح بمفهومه الحديث بظهور كتاب " فردينان دي سوسير " " دروس في الألسنية العامة " سنة 1916م .[1]

وفي معجم اللسانيات بإشراف جورج مونان **اللسانيات:** هي علم اللغة ، وهي الدراسة الموضوعية والوصفية والتفسيرية لبنية واشتغال اللغات الطبيعية الإنسانية (لسانيات تزامنية)، وكذا تطوّرها خلال الزمن (لسانيات تعاقبية) ، وبهذا فهي تقابل النحو (الوصفي المعياري) وفلسفة اللغة (فرضيات ميتافيزيقية ، بيولوجية ، بسيكولوجية ، جمالية عن الأصل والاشتغال والدلالة الإناسية الممكنة للّغة) .[2]

وفي معجم المصطلحات اللغوية للحمزاوي حيث يُدرج مصطلح :

(linguistique generale /General linguistics) تحت تسمية علم اللغة ـ ومعلوم لدى المتابعين لشأن الدراسات اللسانية ما يحصل من اختلاف في ترجمة المصطلح ـ [3] ثمّ يعرّف المصطلح في هذا المعجم بتحديد موضوع دراسته فهو" يتناول بالدراسة الحقائق اللغوية التي يمكن أن تشترك بين اللغات الإنسانية المختلفة بغضّ النظر عن قرابة هذه اللغات وعن علاقتها التاريخية ". [4]

ويعد مصطلح اللسانيات من أكثر المصطلحات التي شهدت اختلافات جمة في تحديد مفهومها وحتى في تحديد الإطار الزمني لظهورها ، فإذا اعتبرناها دراسة للسان أو اللغة البشرية فإن ذلك يعطيها مفهوما فضفاضا يصعب تحديد معالمه المكانية والزمانية ، وإذا قلنا إنّها الدراسة العلمية للغة البشرية صار من الضروري تحري مفهوم العلمية

---

[1] - ibid

[2] ـ ينظر : جورج مونان ، معجم اللسانيات ،ط 1 ، بيروت ؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 م ، ص 370 .

[3] ـ تجدر الإشارة إلى وجود مصطلحات موازية؛ "علم اللغة" "الألسنية" "علم اللسان" ... و ينظر في ذلك عبد السلام المسدي ، **قاموس اللسانيات** ،(الدار العربية للكتاب ،1984م)، ص71-72 . و ينظر كذلك مقال أحمد محمد قدور ،"مشكلات المصطلح اللساني"، **مجلة بحوث جامعة حلب** , سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية , العدد 26-1994م ، ص 90.

[4] ـ محمّد رشاد الحمزاوي ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، ص 135.

والاحتراز من ربطه بالفترة الزمنية الحديثة [1] ، فليس من سداد الرأي نفي هذه السمة عن كل ما هو قديم من الدراسات . ويحذّر باحثون كثر من السقوط في فخ التحقيب الزمني الخارجي بحصر مفهوم العلمية في الدراسات اللسانية لنهاية القرن التاسع عشر، وعلى حد تعبير "حافظ اسماعيلي علوي" فإنه ينبغي"... إعادة النظر في مسألة **تحقيب تاريخ اللسانيات** إذ لم يعد الأمر محصورا في إسار تحقيب زمني خارجي ؛ ينزع بموجبه أغلب المصنفين (مصنفو التيارات والمدارس اللسانية) إلى إقصاء النتاج التقليدي من مجال التفكير اللساني ، على اعتبار أن تاريخ اللسانيات الحقّ يبتدئ في القرن التاسع عشر ، بما اصطلح على تسميته باللسانيات التاريخية أو اللسانيات المقارنة، بل منهم من يذهب إلى أن التفكير في خصائص اللغات الطبيعية لم يأخذ الطابع العلمي إلا في بداية القرن العشرين مع رواد كـ : **سوسير** و **بلومفيلد** وغيرهما ..."[2] وأصل هذه الفكرة أن المراجع التي تؤرّخ لظهور اللسانيات الحديثة تربطها بـ "فاردينان دي سوسير" وتجعلها طرفا نقيضا لما يعرف بالدراسات المعيارية المتمثلة في النحو التقليدي الغربي ، أو الدراسات التاريخية والمقارنة التي سادت في أوروبا في الفترة التي سبقت ظهور كتاب "دي سوسير" بقليل أي القرن السابع عشر والثامن عشر. [3]

تَضَعُنا وجهات النظر المتضاربة في تحديد تعريف اللسانيات في موقف غير واضح المعالم ، نعود من خلاله مرارا إلى جدل نكرر فيه نفس الأسئلة حول ماهية اللسانيات، وعلاقتها بالعلوم اللسانية القديمة ، ومدى تداخل مصطلحات وإجراءات هذين المجالين ، وسبب هذا الجدل يرجع لا محالة إلى فصل هذه العلوم عن سياق نشأتها ، وافتقاد

[1]- ينظر:فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية ، تر:صالح القرمادي ،تونس؛الدار العربية للكتاب،1985م،ص29. وينظر عبد الرحمان الحاج صالح ، بحوث ودراسات في علوم اللسان مدخل إلى علم اللسان الحديث نشأته وأطواره، الجزائر ؛موفم للنشر 2007م، ص 48 .

[2] ـ حافظ إسماعيلي علوي، ومحمد الملاخ ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ،ط1 ، الجزائر؛ منشورات الاختلاف ، بيروت الدار الالعربية للعلوم ناشرون ، 2009م ، ص35 .

[3]- ينظر :ر.هـ . روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة ،تر : أحمد عوض ، الكويت؛المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ،1997م ، ص 318-319 . و سيلفان أورو، تاريخ التفكير اللساني تر: عبد الرزاق بنور، تونس ؛ منشورات دار سيناترا ـ المركز الوطني للترجمة، 2010م، ص245. و ينظر كذلك :
-jean Dubois , dictionnaire de linguistique , p285-286

النقاشات الدائرة في المراجع والدراسات إلى أدوات نظر صارمة تستند إلى مبادئ محددة في نقد ودراسة الأسس التي تقوم عليها العلوم ، وأهم هذه الأدوات تحديد الحيز الزمني لنشأة هذه العلوم وربطها بالظروف العلمية والاجتماعية والحضارية التي أنتجتها .

ولعلّ التعريف الأقرب إلى الإحاطة بمفهوم اللسانيات وفق هذا المنظور هو أنها : **علم حديث له مبادئ محددة في دراسة اللغة وله منهج وإجراءات خاصة يتبعها في تحليل البنية اللغوية ، غير أن هذه المبادئ والإجراءات لا تنفصل انفصالا تاما عن مبادئ العلوم اللغوية القديمة بقدر ما تميل إلى مبادئ العلوم الحديثة** ، وربما تكون ترجمة العبارة التي تداولناها في الأدبيات الأكاديمية في أوساطنا الجامعية " اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة " هذه الترجمة أوقعتنا في تلق خاطئ للمفهوم، بل إنه يصح القول إن اللسانيات هي دراسة اللغة وفق مبادئ العلم الحديث وإجراءاته في مقابل دراسة القدماء للغة وفق مبادئ العلم القديم ، لأن منهج وفلسفة العلم الحديث يختلف عن منهج وفلسفة العلوم القديمة.[1]

2. 2 - اللسانيات ومنهجها:

يقوم منهج اللسانيات على اقتراح طريقة تفكير جديدة في موضوع طالما فكّر فيه الباحثون وهو اللغة الإنسانية ولعله من اللائق بحث ماهية هذا التفكير ثم بحث أصوله ومنطلقاته ، وكما أن العلوم اللغوية القديمة استمدت أصولها من الفضاء العلمي والمعرفي الذي كان سائدا في عصرها وتأثرت به تأثرا صبغها بصبغته ، فإن اللسانيات استمدت منهجها وإجراءاتها مما اتسمت به العلوم الحديثة من طابع وضعي تجريبي ، وقد تجلى هذا التأثر في سعيها إلى ضبط محاور ثلاث : **مفهوم العلم ، موضوع العلم ، منهج العلم.**

[1] - ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص ص24 وما بعدها ، و إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص35-36 .

اللسانيات كما يعرّفها روادها الأوائل هي ضرب من النظر العلمي الصارم للغة فهي علم يدرس اللغة كنظام من العلامات[1] ، أو هي " الدراسة العلمية للغة " [2] التي تلتزم مبادئ العلم الحديث وتتبع خطواته المنهجية ، وتتميز بتمثلها المختلف لبنية اللغة وعناصرها الصوتية والتركيبية والدلالية تمثلا يختلف عن الأوصاف الواردة المتناقلة ، ويتميز بالنظر الموضوعي المنطلق من الوصف الظاهراتي إلى التعمّق في ما يحكم الظواهر من قوانين . [3]

ولعلّ هذه الرِؤية المنهجية الخاصة هي ما يجعلنا في الغالب نطلق على مجموعة من الاتجاهات اللسانية كالبنوية والوظيفية والتوليدية تجوّزا مصطلح نظرية فهي تتقاسم وجهة النظر المتمثلة في ضرورة التقيّد بالمنهج العلمي في دراسة الظاهرة اللغوية ، وهذا ما يمنحها ـ على الأقل من منظور السيرورة التاريخية لتطور الأفكار والمعارف الإنسانية ـ صفة المنافاة لمناهج سبقتها في بحث أو تناول اللغة الإنسانية بالدراسة . فالاشتقاق اللغوي لمصطلح النظرية في جذرها اللاتيني هو النظر و الملاحظة ومعناها النظر العقلاني المنتظم ضمن مبدأ عام يحكم دراسة موضوع معين بحيث يضفي هذا المبدأ الصرامة والانضباط اللازمين على مسار الدراسة وإجراءاتها، و تكون القضايا المستنبطة منسجمة مع هذا المبدأ بعد إخضاعها للتجريب[4].

ظهرت في خضم هذا التوجه الساعي إلى إضفاء صفة العلمية على الممارسة البحثية في مجال اللغة أو اللغات نظريات شتى في مجال البحث اللساني منها البنوية، والوظيفية، والتوليدية، والدلالية، والتداولية، وكما أن لعلوم الطبيعة والرياضيات والهندسة والفيزياء نظريات ينطلق كل منها من مبدأ خاص يسعى من خلاله إلى تفسير ظاهرة معينة وصياغة القوانين التي تحكمها فينبغي أن يكون لعلم اللغة نظرياته التي تتوخى تفسير

---

[1] ـ ينظر: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة ، تر : صالح القرمادي ، ص 37 .

[2] ـ أندري مارتينيه ، مبادئ في اللسانيات العامة ، تر: سعدي زبير ، الجزائر دار الآفاق ، 1999م، ص12 .

[3] ـ الفاسي الفهري ،البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة والجملة، ط1 ، الدار البيضاء ؛ دار توبقال ،1990م ، ص8 .

[4] ـ ينظر: عبد القادرالفاسي الفهري، **اللسانيات و اللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية**(ط:1 ؛ بيروت :منشورات عويدات، 1986م)، ص13 . و حافظ إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص ص63 ـ 64 ، وكذلك تمام حسان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ،(د ط) القاهرة :عالم الكتب ،2009م ،ص 150.

تجليات الظاهرة اللغوية انطلاقا من مبدأ معين تتولد عنه فرضيات يتم إخضاعها للتجريب للنظر في مدى صمودها أمام إمكانيات الدحض والتقويض .[1]

إننا حين نبحث التطوّر الدلالي لمصطلح " العلم " مرتبطا بمجال البحث اللغوي نجد أنه استعمل قديما بمفهوم المعرفة والإحاطة بالشيء، يقال عالم بالعربية أي حافظ لأثرها وأشعارها وأخبارها وأيام قبائلها وشوارد ألفاظها، حيث يطغى مفهوم الحفظ والنقل على العلوم اللغوية قديما، أما العلم بالمفهوم الحديث فهو يناقض الخرافة والتخمين، ويرادف التفكير الموضوعي المعقلن المؤسس على التجريب.[2] فيشترط في النظرية بالمفهوم العلمي الحديث أن تتوخّى تقديم تفسيرات للظاهرة المدروسة ، وأن تسعى لصياغة قوانين كلية ، وأن تلجأ إلى الأمثلات التي تخلق توترا بين منطق الحس العام والعلم (والأمثلة معناها حصر موضوع الدراسة في عينة يمكن من خلالها استنباط قوانين عامة حتى وإن كان في ذلك نوع من التجريد الذي يفصل الظاهرة عن تواجدها الطبيعي ومثال ذلك فكرة المجموعة اللغوية المتجانسة عند " تشومسكي " لأنه لا وجود في الواقع لمجموعة لغوية متجانسة) ، كما يشترط في النظرية أن تقدم تنبؤات قابلة للإبطال والدحض، وتشكل مصطلحات من قبيل الفرضية والانسجام والتحقق مصطلحات مفاتيح لتعريف النظرية . [3]

2. 2 .1 موضوعها :

تتخذ اللسانيات من العلامة اللغوية موضوعا[4] ، وهي بذلك تتناول جزءا من النظام العلامي السائد في الكون .

اعتبر "دي سوسير " علم اللغة قسما من علم العلامات أو السيميولوجيا [5] ، ولعل أهم ما يميز العلامة كموضوع قابل للتناول والدراسة العلمية هو طابعها الحسي النظامي فهي قابلة للملاحظة بواسطة الحواس فتكون إما مرئية أو مسموعة أو ملموسة أوتحس بالذوق

[1] ـ اسماعيلي علوي ، قضايا إبستيمولوجية ، ص 64 .
[2] ـ ينظر : الفاسي الفهري ، البناء الموازي ، ص 08.
[3] ـ حافظ إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص64.

[4] ـ ينظر: عبد الجليل مرتاض،العلامة اللسانية بين الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية،مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،الجزائر،العدد الثالث ، نوفمبر 2003م، ص12-13 .
[5] ـ ينظر فردينان دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر : صالح القرمادي ، ص 37 .

أو الشم ، وبالنسبة للعلامة اللغوية فهي إما أصوات مسموعة أو على الأصح صور سمعية ترتسم في إدراكنا وهذا أهم جانب ، أو رموز كتابية مرئية .

من أهم الأسس التي انبنت عليها اللسانيات الحديثة تحديدها لموضوع العلم .وإذا كان تحديد مفهوم العلم هو مهمة الفيلسوف أو الإبستمولوجي فإنّ تحديد موضوع العلم هو مهمة اللغوي ، وقد أقامت اللسانيات جوهر تعريفها للغة كموضوع وهدف للبحث على فكرة العلامة التي تكتسب دلالتها باتفاق عارض يضفي عليه قيمة الرمز فاللغة هي ـ في مكوناتها المبدئية ـ مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطا عضويا ، ومعنى الارتباط في هذا السياق أن العلامات تحكمها علاقات من التوافق أو الترابط ، ومن الاختلاف أو التضاد ، ومن التناظر أو التباين ، مما ينشئ بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحول الروابط إلى نظام من العلاقات تتجاور أفقيا، وتتراكب عموديا فإذا هي نسيج متكتل الأبعاد .[1]

لا خلاف في أن العلوم تتأثر بالدأب المعرفي المتواجد في عصرها ومثلما كان للعلوم اللغوية قديما تأثر بعلوم الإنسان كالمنطق والفلسفة والتاريخ والأنساب [2] وغيرها، فإن اللسانيت الحديثة كان لها الحظ الوافر من التأثر بالعلوم الصلبة كالرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية ، وكما أن بعض المفاهيم التي تداولتها العلوم قديما تطورت دلالاتها ودقت وتحددت في تداولها العلمي الحديث فإنها عرفت التطور ذاته في مجال البحث اللغوي ، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم البنية العميقة الذي اختلفت دلالته في العلوم الحديثة وفي اللسانيات عن مفهومه الفلسفي والسيكولوجي، وكذا مفهوم الفطرية[3] الذي أخذه

[1] ـ ينظر : عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ،تونس؛ الدار التونسية للنشر 1986م، ص30.

[2] ـ ينظر : فؤاد بوعلي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ص81-82 . و حافظ اسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ، ص 34 .

[3] ـ الفطرية : (Innèe) نسبة إلى الفطرة وهي الجبّلة التي يكون عليها الإنسان في أوّل خلقه في مقابل الاكتساب وهو ما يتعلّمه بالتجربة ، وعند "ديكارت " الأفكار الفطرية هي التي لم تستمدّ من التجربة ، وهي وتشمل قوانين المعرفة وصورها ومبادئها العقلية (ينظر جميل صَليبَا ، المعجم الفلسفي ، لبنان؛ الشركة العالمية للكتاب ، 1994م،ج1، ص 150 - 151).

اللسانيون التوليديون عن السيكولوجيين والذي استعمله الفلاسفة قديما بمفهوم يطغى عليه التجريد [1].

2. 3 اللسانيات ومبادئ العلم الحديث :

تُوجّهُنا القراءة الناقدة الممحصة إلى ضرورة تقصي المبادئ التي يقوم عليها ما ندعوه اليوم بعلم اللغة أو اللسانيات متخذين في ذلك إطارا نظريا متاحا لتبني مثل هذا الموقف الفاحص وهو ما يعرف اليوم بالإيبستيمولوجيا (Epistémologie) وهي مصطلح صيغ من كلمتين يونانيتين Epistémé ومعناها :علم ، و Logos ومن معانيها : علم ،نقد ،نظرية ، دراسة ...وهي تعني انطلاقا من الاشتقاق اللغوي " علم العلوم "أو " الدراسة النقدية للعلوم "، وهذا يحيل على المفهوم الاصطلاحي فـ**هي الدراسة النقدية لمبادئ مختلف العلوم ، ولفروضها ونتائجها ، بقصد تحديد أصلها المنطقي (لا السيكولوجي) و بيان قيمتها وحصيلتها الموضوعية.**[2]

وهي نظر في العلوم لاستخلاص ما تقوم عليه من مبادئ وأسس و تحديد المسار المنهجي الذي تتخذه سعيا إلى بيان مدى صلتها بالمنطق العلمي . وتتخذ كلمة منطق هنا مفهوما خاصا فهي ليست بمعنى صور التفكير كما هو في الأصل وإنما تعني التفكير العلمي في صورته الحديثة .

ولأن الإبستيمولوجيا تتناول بالدراسة والنقد مبادئ العلوم ومناهجا وحصائلها، فإنها تمتّ بصلة وثيقة لمجالات قريبة تنحو نفس المنحى وتتخذ نفس الموضوع والغاية، منها **الميتودولوجا** Methodologie أو علم المناهج وأصله من الكلمة اليونانية Metodos وتعني الطريق الموصل إلى غاية معيّنة، وهي العلم الذي يتناول بالدراسة والوصف والتقييم جملة العمليات العقلية والخطوات العملية التي يتبعها الباحث من بداية بحثه إلى

[1] ـ ينظر إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، ص122.و ينظر عابد الجابري ،مدخل إلى فلسفة العلوم ،و جميل صليبا ، معجم المصطلحات الفلسفية .

[2] ـ ينظر محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 18 . وجميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ،ص33 .

نهايته، فهي أخص من الإبيستيمولوجيا التي تتناول المبادئ والمناهج والحصائل في محاولة لاستخلاص الفلسفة التي يقوم عليها التفكير العلمي .[1]

كما أن الإبستمولوجيا تختلف عن فلسفة العلوم وهي فرع من فروع الفلسفة اهتم بقضايا العلم وأهدافه، وكرّس مبدأ التفكير في العلم بعيدا عن الميتافيزيقا من حيث علاقته بالعالم والمجتمع ومكانته ضمن مجموع القيم الإنسانية ... حيث ظهرت بوادر التفكير العلمي مع دعوة الفلاسفة بداية من **فرنسيس بيكون Francis Bacon** (1561-1626) إلى الفصل بين قضايا العلم وقضايا الدين؛ حيث يتفرغ البحث العلمي لفهم الطبيعة ومظاهرها والعمل على تسخيرها لصالح الإنسان وتترك المسائل التجريدية المجاوزة للطبيعة لعلماء الدين مما فتح المجال لظهور فلسفة تنحو بالعلوم نحو مناهج أكثر اتصالا بالواقع والطبيعة بدل الخوض في قضايا الميتافيزيقا ، وتميل إلى المناهج الوضعية التجريبية ، وهو ما عرف بفلسفة العلوم ، وهو مجال يتقاطع مع الإبستمولوجيا في مبحثه و موضوعه لكنه يختلف عنه غاية وهدفا .[2]

وإذا كانت إبستمولوجيا اللسانيات تتساءل ـ على حد تعبير بعض الباحثين ـ عن هذا الخطاب ﴿الميتا لغوي﴾ ذاته ، بقصد الكشف عن أصوله واستلزاماته ومناهج تحققاته ، لذلك كان من الطبيعي أن تفرز الممارسة اللسانية خطابا إبستيمولوجيا موازيا يسائل ويفسر ويكشف عن المبادئ والأسس الصريحة والمبطنة بها و ويقوّمها وينتقدها ...[3] فما هي الأصول التي يقوم عليها الخطاب اللساني وما انتجه من لغة واصفة وآليات إجرائية ، وما صلة ذلك كلّه بالبيئة العلمية الحديثة وما ترتكز عليه من أسس ومبادئ ؟

[1] ـ ينظر الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص23- 24 .
[2] ـ المرجع نفسه، ص 237 .
[3] ـ ينظر حافظ اسماعيلي علوي ،قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ،ص17

4. 2 اللسانيات / أسس العلم الحديث نظرة إبستيمولوجية :

تربط الدراسات الإبستيمولوجية التي تتبنى استراتيجية البحث في المحاور المتحكمة في مناهج العلوم بين منهج اللسانيات الحديثة ومنهج العلم الحديث من حيث تبنيها لجملة من الأسس والممارسات البحثية ، منها فكرة التجريد التي يتلخص مفهومها في النفوذ إلى القوانين العميقة التي تحكم الظواهر ، وفكرة الأمثلة المتمثلة في انتقاء الظاهرة المدروسة والاستغناء بها كعينة تمثيلية لدراسة ما يتصل بها من الظواهر، حيث يربط بعض الدارسين الإبستيمولوجيين على سبيل المثال بين منهج "غاليلي " (1564- 1642) الذي دشن فترة جديدة في تاريخ البحث العلمي فقد قطع الصلة بالفكر القديم وأسس طريقة جديدة في البحث تقوم على نظرة جديدة للطبيعة ، و بين فكراللساني " تشومسكي " ليجدوا أن الجامع بينهما هو التجريد أي عدم الوقوف عند التجريب . فالنظريات اللسانية تشبه النظريات الفيزيائية من حيث إنها تتعامل مع واقع معدل ومبني .

إن النجاح الفعلي للعلوم المعاصرة يعود إلى بحثها عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ إلى المقومات العميقة للعالم الطبيعي لتدرس بعض الظواهر وتعزف عن تناول كل الظواهر وهو ما يعرف في منهج العلوم الحديثة بالاستقراء الناقص حيث يركز" غاليلي " في تفسيره للحركة على الحركة الميكانيكية بدل صياغة قوانين تفسيرية لجميع انواع الحركة كالحركة الأحيائية ، والحركة الذاتية ...[1] وهذا النهج الانتقائي نجده عند " تشومسكي " من خلال فكرة الأَمثَلة .

تساعد الأمثَلة على فهم المبادئ المجردة التي تكتنف الظواهر المعقدة ،ومن نماذجها أمثَلة المجموعة اللسانية المتجانسة في نظرية " تشومسكي"، فالمجموعة اللسانية بطبيعتها غير متجانسة ، ورغم ذلك فإن الأخذ بفرضية المجموعة اللسانية غير المتجانسة لا يفيدنا في صياغة تخصيصات كافية للمعرفة اللسانية ولآليات اكتسابها أثناء البحث في

[1] ـ تعرّف الحركة بأنها خروج جسم ما من حيّز زماني ومكاني إلى حيز زماني ومكاني آخر ، وهي أنواع : حركة آلية ميكانيكية ، وحركة دينامية ، وحركة في الكمّ كالنمو والذبول ، وحركة في الكيف كالسخونة والبرودة ، وحركة في الأين ، وحركة في الوضع كالحركة الدائرية ، وحركة قصرية ، وحركة إرادية .(ينظر : جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ، ص 459.)

الخصائص المجردة للملكة اللغوية.[1] وبهذا فإن فيزياء "غاليلي" تقوم على انتقاء الظواهر، وكذلك لسانيات " تشومسكي " تقوم على إبعاد البارمترات الهامشية .

وتتمثل **مجموع الخصائص** التي توحّد بين العلم الحديث والدرس اللساني الحديث كما يحددها ميلكا إفيتش في النقاط الآتية :

ـ التنظيم المنهجي والتعميم : استنباط الخصائص غير المتحوّلة للظواهر.

ـ التجريد : الانتقال من الاهتمام بالطبيعة المحسوسة للحقائق إلى الاهتمام بتجريد السمات غير المتحوّلة .

ـ الانتقال من البحث في العناصر إلى البحث في البنية التي تنتظم وفقها العناصر، أي العلاقة بين مفردات النظام، وهو ما عرف بعصر البنيوية في البحث العلمي .

ـ استعمال اللغة الواصفة أو الرمزية التي تعاون الباحثون في مختلف المجالات في وضعها، وهو ما أسهم في تطور العلوم .

ـ الفصل الحاد بين الدرس الآني والزماني، وهو ما اتصف به الدرس اللساني.

ـ عدم الاقتصار على دراسة اللغات الهندية الأوروبية حيث اتسعت رقعة الاهتمام إلى لغات أخرى كالسلافية مثلا.[2]

ويضيف تمّام حسان في كتاب الأصول مجموعة من الخصائص يتسم بها العلم الحديث تكمّل الخصائص المذكورة وتشرح بعضها ومنها :

الشمول : والمقصود به ألا يقنع العلم بالنظر الجزئي إلى حقل الظواهر التي يتناولها، ولا يدرس البعض منها دون البعض أي إنه إذا صحّ أن نكتفي في الاستقراء ببعض المفردات

[1] ـ ينظر : إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات،ص 150 .

[2] ـ ينظر ميلكا إيفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، تر : سعدعبد العزيز مصلوح و وفاء كامل فايد ، ط 2 ، الكويت ؛ منشورات المجلس الأعلى للثقافة ، 2000م ، ص ص 99- 110.و ينظر كذلك : عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 7.

دون بعض، فلا يصح أن نقتنع ببعض الظواهر العامة دون بعض، لأن هذه الظواهر العامة هي لبنات العلم التي لا يقوم بناؤه إلا بها .

التماسك : وهو الترابط العضوي بين عناصر الموضوع المدروس بحيث يبدو في صورته النهائية نظاما متكاملا وبناء متعاضدا وذلك بطريقين:

أ- **عدم التناقض** بين فكرة وأخرى من أفكار الموضوع.

ب- **التصنيف :** وهو يساوق التجريد من حيث إن كل صنف لا بد أن يؤدي عند التصنيف إلى خلق فكرة كلية مجردة ثابتة تندرج تحتها مفردات الصنف ومنه تصنيف الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ...والفاعل والمفعول ...

الاقتصاد : يقوم على مظهرين هما: **الاستغناء** بتناول الأصناف عن تناول المفردات وهو بناء العبارة العلمية الدالة على الأصناف وليس على المفردات . كعبارة الفاعل مرفوع فهي قاعدة قائمة على التصنيف وهي مظهر من مظاهر الاقتصاد في العلم .[1]

2 . 5 أصولها الفلسفة والعلمية :

إذا سلّمنا بالقول منطلقا إن للسانيات أصولا فلسفية فلا بد أن تكون مختلفة عن الأصول الفلسفية لعلوم اللغة قديما لأن الفلسفة مثل سائر مباحث العلوم الإنسانية اتخذت مسارات تطورية انتقلت بها من الميتافيزيقا والتجريد والمثاليات والجدليات إلى ما يعرف اليوم بالفلسفة الواقعية ،والوضعية ،و العقلانية . وعلى حد تعبير **"المسدي"** فإننا " ما لم نربط بين أسس المعرفة اللغوية ومقوّمات العلوم السائدة الأخرى فإنه يتعذر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي كما يتعذر إدراك خفاياها الأصولية ، ومما نعتبره بديهيا أن العلوم تتواكب تاريخيا فتنشئ فلسفة منهجية متكاملة ، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التماثل وقد يكون من باب التقابل ."[2]

[1]- ينظر تمام حسان ، الأصول ،ص ص 17 - 19.
[2] - المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 113

هناك فلسفة قديمة استندت إليها العلوم قديما وعارضتها حديثا ، وفلسفة حديثة تستند إليها العلوم حديثا تعارض بعض ما اتخذته العلوم القديمة من مبادئ ومناهج ، ولقد كانت بداية الانتقال من عهد التجريد والتفسير الميتافيزيقي مع ما عرف بالفلسفة الجدلية التي تعاملت مع الوقائع وحاولت تفسيرها في ضوء التاريخ وهو ما أرسى هذا المبدأ المحوري المتمثل في تحوّل الاهتمام من البحث في الأسباب والعلل الغائية الكامنة وراء الظواهر إلى البحث في تركيب هذه الظواهر وما يكتنفها من تشكيل ونظام .[1] تَوَجُّهٌ صنعته تيارات فلسفية ناهضة أثرت في مسار العلوم الحديثة منها على وجه الخصوص التيار الوضعي ،والتيار الظاهراتي ، والتيار التجريبي ، والتيار العقلاني .[2]

1 .5. 2 وجهة النظر الوضعية :

- **وضعية "أوغست كونت" :** رأى **"كونت"** أنّ الفكر البشري لا يستطيع أن يكشف طبائع الأشياء وأسبابها القصوى وغاياتها النهائية ولكن يمكنه إدراك ظاهرها ، والكشف عن علاقاتها وقوانينها ، وتلك هي مهمّة العلم وحدوده في إطار الفلسفة الوضعية [3].

لقد عاش الفيلسوف الفرنسي **أوغست كونت** (1798-1857) في ظل الأوضاع التي أعقبت الثورة الفرنسية وتأثر لما أصاب المجتمع الفرنسي آنذاك من فوضى

[1] ـ ينظر الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص ص 18 وما بعدها .

[2] ـ هناك محطات في تاريخ الفكر والفلسفة ذات صلة بتبلور التفكير والمنهج اللساني الحديث ومنها جدلية "هيجل" (1770- 1830) الذي اعترض على المنهج الذهني المجرد الذي أسسه الفيلسوف "إمانويل كانت " (1724 - 1804) وعلى المنهج الحدسي المنبثق عن التيار الرومنطيقي المشيد على اللامعقول فأسس بذلك المنهج العقلاني المتمثل في استعمال أدوات التفكير الفلسفي في البحث عن الحقيقة المتلابسة بطبيعة الوقائع .وتقوم جدليته التاريخية على العقل (العقل عنده يتحكم في الوقائع استدلالا بوقائع التاريخ الإنساني)، ثم جاء ماركس (1818-1883) فقلب المعادلة وهو ما عرف بالجدلية المادية (الواقع المادي عنده يتحكم في الأفكار لذلك يقال أن هيجل كان يمشي على رأسه فجعله ماركس يمشي على قدميه) ومع هذا الاختلاف بين الفلسفتين فإنهما ترسيان معا وعيا بأهمية التاريخ في تفسير الواقع وهو ما رسخ قواعد المنهج التاريخي في البحث عن القوانين التي تحكم الظواهر في الوجود.وفي الوقت الذي ازدهرت فيه الجدلية التاريخية في ألمانيا (ولذلك كان رواد المنهج التاريخي المقارن من ألمانيا) ظهر في فرنسا ما يعرف بالمنهج الوضعي على يد**"أجوست كونت "** الذي دعا إلى تأسيس المعرفة على كشف ما يحكم الظواهر من علاقات و قوانين والكف عن البحث في العلل المتصلة بماهيات الأشياء.(ينظر ، المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 110-111)

[3] ـ ينظر : جميل صَليبَا ، المعجم الفلسفي ، ج2 ، ص578 .

وتمزق ، وفكّر هذا الفيلسوف في أن السبب الكامن وراء هذه الفوضى والتشتت والانقسام فكري عاطفي في الأساس، و هو تنافر الأفكار في بحث ومناقشة أمور لا سبيل إلى معرفتها والكشف عن كنهها ، كالبحث في جواهر الأشياء وأسبابها الأولى وغاياتها القصوى والذي اكتسى أول الأمر طابعا لاهوتيا وهميا ثم طابعا ميتافيزيقيا تجريديا...ولا سبيل إلى توحيد الفكر والنظر والشعور إلا الرجوع بتفكيرنا إلى الواقع ، فدعا إلى أن يركز اهتمام الفكر الإنساني إلى ملاحظة الظواهر والتركيز على العلاقات التي تربط بينها ، ليتوصل إلى القوانين التي تتحكم في الظواهر والوقائع ، وتجمع شتاتها وتجعلها في متناول الإنسان فيستفيد منها فكرا وعملا ، وهذه الحالة التي يسميها (الحالة الوضعية أو حالة الحقائق الواقعية) هي أرقى مراحل تطور الفكر البشري يحصل فيها الاتفاق ويزول الاختلاف ، وهذا ما تشهد به العلوم الوضعية من رياضيات وطبيعيات، حيث يتفق الباحثون ويتعاونون ويتقدمون[1].

لقد مثلت وضعية" **كونت**" الفلسفة الرسمية للعلم في القرن التاسع عشر لما مثلته من نقلة نوعية في مناهج التفكير الإنساني استلهمها الباحثون في شتى مجالات البحث العلمي والإنساني والاجتماعي ، وعارضوا الفكر السائد حينها والذي سيطر على العقول ردحا من الزمن ورأى فيه الفلاسفة الجدد سببا لركود الأفكار وتقهقر العلوم والحضارات . [2]

[1] ـ ينظر محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 25.و جميل صليبا ، معجم المصطلحات الفلسفية ، ج2 ، ص 579 .

[2] ـ من بين الذين استلهموا الأفكار الوضعية في مجال العلوم الإنسانية " دوركايم " (1858 -1917) الذي أرسى دعائم المنهج الوضعي في دراسة الواقع الاجتماعي ، فجعل من البحث الاجتماعي علما قائما بذاته هو علم الاجتماع ، كما كان هذا المد محركا لظهور نظرية التطور عند داروين (1809-1882) (ينظر المسدّي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص110- 111.)

- **الوضعية الجديدة**

الوضعية الجديدة هي نزعة تجريبية ترى أن التجربة هي المصدر الوحيد للمعرفة التي يمكن تحقيقها عن الواقع. وهي بالتالي تدحض كل طرح ميتافيزيقي ، أو مثالي ، أو ديالاكتيكي ... وقد ظهر هذا الاتجاه **الوضعي الظاهري** في ألمانيا وتزعمه الفيلسوف والعالم الفيزيائي **"أرنست ماخ "** Ernest Mach (1838-1916) .

رأى **"ماخ"** أن المصدر الوحيد للمعرفة هو الإحساس وبناء على ذلك يقرر ماخ أن العناصر الحقيقية للعالم ليست الأشياء (أي الموضوعات المادية والأجسام) بل إنها الألوان والأصوات والضغوط اللمسية والأمكنة والأزمنة أي ما يصل إلى إدراكنا بواسطة الحواس ، ولذلك كان من الواجب حصر المعرفة العلمية والبحث العلمي في معالجة ما يقبل الملاحظة ، والامتناع عن وضع فرضيات تطمح إلى تفسير ما وراء الظواهر ، علينا فقط أن نعمل على كشف علاقات التبعية الواقعية التي تربط حركة الكتلة مثلا ، بتغيرات الحرارة دون تخيل أي شيء آخر وراء هذه الظواهر القابلة للملاحظة .

وبما أن عملية الملاحظة هذه ترتد في نهاية التحليل إلى الإحساسات فإن هذه أي الإحساسات ، هي في نهاية المطاف الواقع الوحيد الذي بإمكاننا التأكد من وجوده .

2 .5. 2 النزعة الفلسفية الظاهراتية Phénomènisme

رأى الفلاسفة أصحاب هذه النزعة أن الوجود الحقيقي مؤلّف من الظواهر ، واستبعدوا فكرة وجود جوهر للأشياء ، أو أن العقل في رأي فئة منهم لا يدرك الجواهر إنما يدرك الظواهر بطريق الحسّ [1]، وانتشرت الفلسفة الظاهراتية المغرقة في الحسية في العالم الغربي وخاصة في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت نشأتها الأولى في فيينا عاصمة النمسا بزعامة مجموعة من أساتذة الفلسفة عرفت بدائرة فيينا منهم : **"موريس شليك" و "رودولف كارناب" و"هانس ريشنباخ"** وانتقل بعضهم بسبب ضغط السياسة

[1] - جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج2 ، ص31.

الهتلرية إلى بريطانيا والولايات المتحدة وكان زعيمهم هناك **ألفريد ج أيير** الأستاذ بجامعة لندن وتعرف هذه النزعة باسم "الوضعية الجديدة" وأحيانا "التجريبية العلمية" وأحيانا باسم " الوضعية المنطقية " [1] ، وعلى حدّ قول أحد الفلاسفة الروّاد في هذه الحلقة وهو **"كارناب"** فإن موضوع ابحاث مدرسة فيينا هو العلم ، سواء باعتباره واحدا أو فروعا مختلفة .

يتعلق الأمر هنا بتحليل المفاهيم والقضايا والبراهين والنظريات التي تلعب فيه دورا ما ، مع العناية بالناحية المنطقية ، أكثر من الاهتمام باعتبارات التطور التاريخي أو الشروط التطبيقية السوسيولوجية أو السيكولوجية ، إن هذا الميدان من البحث لم يحظ لحد الآن باسم خاص به ، وبالإمكان تمييزه بأن نطلق عليه اسم " نظرية العلم " وبعبارة أدق " منطق العلم " .[2]

2. 5. 3 المنهاج التجريبي : بيكون ، غاليليو ، باسكال

كانت بداية تأسيس المنهج التجريبي مع دعوة الفيلسوف **فرنسيس بيكون Francis Bacon** (1561- 1626) إلى إصلاح أساليب التفكير وطرق البحث ، حيث دعا إلى تحويل اهتمام الفلسفة من البحث عن المعرفة في ذاتها (محبة الحكمة) إلى الاهتمام بتحقيق منفعة من هذه المعرفة وجعلها في خدمة الإنسان ويكون هذا الهدف النفعي هو السيطرة على الطبيعة وإخضاعها لأغراضنا العملية ودعا إلى استخدام المنهج الاستقرائي التجريبي . [3]

[1] ـ ينظر محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 27.و جميل صليبا ، المعجم الفلسفي،ج2، ص 31 .

[2] ـ محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص28. و جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج2، ص 31.

[3] ـ ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص ص 237 -240 .و جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج1 ، ص 244 .

لقد ترسخت هذه المبادئ بفضل جهود العالم الفيزيائي الإيطالي **غاليليو Galilée** (1564- 1632) الذي أرسى دعائم المنهاج التجريبي ودشن أهم فروعه التقليدية (الديناميك أو الحركة ،الحرارة ، المكبر ...) كما أسهم في قيام الميكانيكا النظرية ، علاوة على كشوفه الفلكية . كانت نظرته إلى الكون مادية ، فالعالم مادة وحركة ، والحركة خاضعة لقانون العطالة (أو القصور الذاتي) أي ان الأجسام لا تتحرك ما لم يتم تحريكها، فالنظرة المادية ليست حكرا على المركسيين إنما المنهاج الحديث للعلوم مادي في أساسه ومنطلقه ، بل لقد كانت نظرته المادية العلمية تشمل السماء أيضا .

أكد "غاليليو" بقوة على مادية الأجرام السماوية التي كان العلم القديم يعتبرها كائنات لا مادية ، عقولا أو نفوسا ، ونظر إلى حركتها بوصفها لا تختلف عن الحركة التي تعتري الأجسام في الأرض ، فقضى بذلك على التصور القديم الذي كان يقسم الكون إلى قسمين : العالم العلوي السماوي ، عالم الخلود والوجود الدائم الكامل ، والعالم السفلي ،عالم الأرض، عالم "الكون والفساد " .

وقد استغنى عن التفسير الميتافيزيقي بالبحث التجريبي الذي ينطلق من الملاحظة إلى الفرضية إلى التجريب لاستخلاص القانون وذلك ما طبقه في دراسة الظواهر الفيزيائية كسقوط الأجسام الذي فسره بعض الفلاسفة كأفلاطون بانجذاب ذاتي طبيعي للأجسام بينما فسره "غاليلو" فيزيائيا بإرجاعه إلى مقاومة الوسط خلافا لما كان يشاع من أنه راجع إلى ثقل الأجسام بحيث أن الثقل في الحقيقة ليس سببا كافيا لتفسير التفاوت الطفيف بين تساقط الجسم الثقيل والجسم الخفيف بل إلى أن مقاومة الوسط للجسم الثقيل هي اكثر من مقاومته للجسم الخفيف.[1]

[1] ـ ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص ص244-248. و إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، 150.

تدعم هذا المنحى التجريبي بفضل جهود ثلة من العلماء في تلك الحقبة منهم **باسكال Pascal** (1623-1662)[1] ، والعالم الفيزيولوجي كلود برنار Claude Bernard[2]، والمذهب التجريبي (Emperisme) الذي يرى أصحابه أن كلّ ما هو في العقل متولّد عن الحسّ والتجربة [3] يقابل المذهب العقلاني ، و **العقلانية** (Rationalisme) هي القول بأوّلية العقل ومن أبرز معانيها الفلسفية : القول أن كل موجود له علّة وجوده العقلية، و أن المعرفة تنشأ عن المبادئ العقلية القبلية والضرورية لا عن التجارب الحسّية لأنّ هذه التجارب لا تفيد علما كلّيا .

يجمع أصحاب الفلسفة العقلانية ببعديها الكلاسيكي والحديث على وجود محتوى خاص بالعقل يتمثل في الأفكار والكائنات الرياضية يوازي الموجودات في الواقع الحقيقي ، ولئن كان هذا المحتوى بالمفهوم العقلاني الكلاسيكي بداية من "أفلاطون " و"أرسطو" مستقلا عن موجودات العالم الواقعي سابق له ، فإنه عند أصحاب الفلسفة العقلانية الحديثة ـ ومنهم " ديكارت "ـ متّصل بالموجودات الحقيقة بل يعد نتاجا للتجربة حيث أنّ الحقائق العقلية مستقاة من التجربة ، لأن العمليات التجريبية تترجم إلى عمليات ذهنية ، والنشاط العملي هو الذي يمكّن الإنسان من التجريد واستباق الأحداث وتقنينها .وعلى سبيل المثال فإن الموجودات التي نعدّها في العالم الواقعي يتم تحويلها انطلاقا من التجربة إلى أعداد، ثمّ يتم التعامل مع هذه الكائنات الرياضية باعتبارها عناصر ذهنية محضة ، ثم البحث في العلاقات الرياضية الممكنة بينها ، ولذلك فإن موضوع البحث الرياضي تحوّل حديثا من

---

[1] ـ وضع " باسكال " قانون توازن أو ارتفاع السوائل حيث أثبت بالتجربة في سفح الجبل ووسطه وقمته أن ارتفاع السوائل في الانابيب يتأثر بالضغط الجوي يزداد بازدياده وينقص بنقصانه (حيث ينقص الضغط كلما زاد الارتفاع). ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ،ص 254. و ينظر كذلك : جميل صَليبَا ، المعجم الفلسفي ، ج 1 ، ص 245 .

[2] ـ ذهب العالم الفيزيولوجي الفرنسي كلود برنار Claude Bernard (1813-1878) في كتابه " مقدمة لدراسة الطب التجريبي إلى أن جميع المبادرات التجريبية ينبغي أن ترجع إلى الفكرة ،أي أن ما نضعه من افتراضات نريد إثباتها يوجه مسار تجربتنا . فالفكرة هي التي تخلق التجربة ، أما الاستدلال فمهمته استخلاص النتائج من هذه الفكرة ، النتائج التي يراقب صدقها أو عدم صدقها بواسطة التجربة . .. والشرطان الأساسيان اللذان يجب أن يتوافرا في كل فرضية علمية ،هما أن يكون لها سند من الواقع ، أن تكون الظواهر هي التي توحي بها أولا ، وأن تكون قابلة للتحقق منها بالتجربة ثانيا . ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 284. و ينظر كذلك : جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، ج 1 ، 244 .

[3] ـ ينظر : جميل صليبا، المعجم الفلسفي ، ج2 ، ص 90 .

البحث في هذه الكائنات الذهنية إلى البحث في العلاقات الرياضية بينها وفي الإجراءات والعمليات الرياضية التي تنتظمها، أو ما يعرف بالبنيات الأوّلية ، أو البنيات الأمّ .[1]

ويضعنا التقابل بين هذين المنزعين الرئيسين في الفلسفة الحديثة في قلب الجدل الدائر في اللسانيات الحديثة بين اتجاه وصفي بنوي تحرّكه النزعة الفلسفية الوضعية ويقف عند التوصيف الظاهري لعناصر البنية الغوية ،أسَّس له "دي سوسير" ومن تبعه ، واتجاه توليدي تحرّكه الفلسفة العقلانية ، يتجاوز وصف البنية الظاهرية إلى تفسير البنية الذهنية المولدة لها، وهذا ما دفع ببعض الاتجاهات الحديثة في اللسانيات إلى البحث في التقاطعات الممكنة بين المجال اللغوي والحقول المعرفية الأخرى كعلم النفس، والرياضيات ، وعلم الحاسوب وغيرها .[2]

لقد أدى التقاطع بين منهج اللسانيات ومنهج العلوم الحديثة إلى تطوير أدوات البحث اللغوي من خلال غلبة المنظومة المفاهيمية والمصطلحية لهذه العلوم واختراقها لمجال البحث اللساني ومن بين المصطلحات المفتاحية الجامعة في هذا السياق : مصطلح التجريب، والبنية ، والعينة والتصنيف ، والاستقراء ، والاستدلال ، والاستنباط ، والقانون كما يظهر هذا التأثير من خلال استلهام البحث اللساني لما ينبني عليه المنهج العلمي من أسس أهمها :

- **الواقعية** : نسبة إلى الواقع أي الموجود بالفعل والواقعية (Réalisme) هي المصطلح المقابل للمثالية ،وهي مذهب من يقدّم الوقائع على المُثل ، ويرى أنّ الوجود شيئ غير الفكر فلا يمكن أن نستخرج الوجود من الفكر على سبيل التضمّن ، ولا يمكن أن نعبّر عن الوجود بحدود منطقية [3]، فهي تبني دراستها على وصف الوقائع الفعلية وصفا آنيا أقرب إلى الأخذ بالمجريات الداخلية ومحاولة استخلاص قوانين انتظامها ،في منأى عن التأويلات التجريدية الماورائية،

[1] ـ ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 136-137.

[2] ـ . حافظ اسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ،ص 30 ، وينظر كذلك : الأزهر الزنّاد،نظريات لسانية عرفتية ، ط 1 ؛ الدار العربية للعلوم ناشرون ، لبنان ، 2010م ، ص ص 13 - 38 .

[3] ـ ينظر : جميل صَليبَا ، المعجم الفلسفي ، ج2 ، ص 552.

والتفسيرات التاريخية أو الاجتماعية أو النفسية و"لكي نستكمل معرفتنا عن العالم ينبغي أن نبحث عن بنية النظام ، أي العلاقة بين مفردات النظام وهكذا ظهر عصر البنيوية في البحث العلمي " [1] .ففكرة التعامل مع الواقع في مكوّناته وأحداثه وحيثياته وعلاقاته هي التي ركّزت الاهتمام على الأنظمة أو البنيات الداخلية لدراسة الظواهر ، وهو ما أدى إلى طغيان النظرة البنوية (Structuraliste) في البحث .

- **المادية :** فهو يتناول بالدراسة الظواهر المادية القابلة للملاحظة والتجريب أما الموضوعات غير المنتمية إلى الطبيعة المادية أي المجردات والماورائيات فتتناولها مجالات بحث خاصة منها الدين والفلسفة الميتافيزيقية ولذلك دعا أصحاب المنهج الحديث إلى الفصل بين مباحث الدين والفلسفة وبين مباحث العلم[2]، والمادية (Matérialisme)كمذهب قائم في العلم والفلسفة يقول إن المادة هي الجوهر الحقيقي الذي تفسر به ظواهر االحياة ويكون بالتالي مقابلا للمذهب الروحي أو العقلي .لأن المادة (Matière)تطلق في الغالب على الجسم الطبيعي المحسوس الذي تتركّب منه الأشياء وهي مقابل للروح أو الفكر ، مع أنها في اصطلاح بعض الفلاسفة قد تعني مادة فكرية مقابلة للصورة الفكرية .[3]
- **الحسية :** المذهب الحسّي (Sensualisme) هو المذهب القائل أن جميع المعارف الإنسانية ناتجة عن الحواس وأن المعقول هو المحسوس ، ويتضافر هذا المذهب مع المذهب التجريبي [4]. فإذا كان موضوع الدراسة هو الماديات المحسوسة فإنّ طريق العلم بهذا الموضوع هو الحواس الإنسانية كالسمع للأصوات والرؤية للأشياء المرئية واللمس للمحسوسات و الشم للروائح والذوق للسوائل والأطعمة ، و يتجاوز البحث العلمي في مراحل متقدمة الملاحظة الحسية المباشرة إلى استعمال الوسائل والتقنيات والأجهزة التي تتيح ملاحظة أعمق وأدق.

[1] ـ ميلكا إيفيتش ، إتجاهات البحث اللساني ، ص 101.
[2] ـ ينظر محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 24.
[3] ـ ينظر : جميل صَليبَا ، المعجم الفلسفي، ج2 ،ص ص 306 ـ 309.
[4] ـ المرجع نفسه، ج1 ،ص 245.

- **التجريبية :** في مقابل **العقلانية** ، والتجريبي (Emperique) نسبة إلى التجربة لأن قواعد عمله تجريبية اختبارية على غرار العلوم التي تعتمد التجريب كالفيزياء.[1] فإذا كانت الحواس هي سبيلنا إلى المعرفة العلمية فإن التجريب هو منهج هذه المعرفة ومنطلق ذلك كله الملاحظة الحسية للظاهرة المدروسة وافتراض فكرة توجه الدراسة ثم إجراء التجارب والاختبارات التي توصلنا إلى الاستنتاجات التي تساعدنا على ضبط القوانين المتحكمة في الظاهرة .

يعتمد المنهاج التجريبي على خطوات محددة في دراسة الظواهر أهمها **الملاحظة** و **الفرضية** و **التجربة القانون** . و**الفرضية** هي الفكرة التخمينية الموجهة للتجربة ، كما يعتمد المنهاج التجريبي على الاستقراء العلمي الناقص أي دراسة حالة واحدة واستقراء الأوجه التي تتمظهر فيها. و**التجربة** تكون في الأساس مخبرية ، فهي تتجاوز الملاحظة العامية البسيطة إلى ملاحظة علمية دقيقة تستعمل الوسائل والأجهزة، تعزل الظواهر وتصنعها لأن الطبيعة لا توجد فيها حوادث معزولة. كما يتميز المنهاج التجريبي الحديث بالاعتماد على الرياضيات ، أي صياغة عالم التجربة صياغة رياضية، أو إرجاع الحوادث الطبيعة والفيزيائية إلى بنيات رياضية، وصياغتها باستعمال رموز وقوالب الرياضيات . [2]

- **الموضوعية :** نسبة إلى الموضوع وهي " مسلك الذهن الذي يرى الأشياء على ما هي عليه فلا يشوهها بنظرة ضيّقة ، أو بتحيّز خاص "[3] وهي النظر إلى الموضوع المدروس في منأى عن الميول الذاتية ، ويُقصد بها كما يعبّر تمّام حسّان " أن يكون التفكير مرتبطا بسلوك الظواهر الخاضعة للملاحظة بحيث تصبح طبيعة موضوع الدراسة هي الفيصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على

[1] ـ المرجع نفسه ، ص469.
[2] ـ ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ،ص 257.
[3] ـ جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، ج2 ، ص 450 .

ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وآرائها الشخصية ومعتقداتها." [1] ويطلق المذهب الموضوعي بوجه خاص على مذهب الفيلسوف " إمانويل كانت " .[2]

وتتحقق هذه الخاصية عن طريق إجراء الاستقراء الناقص المتمثّل في الاتصال المباشر بالظواهر و إجراء الملاحظة على نموذج مختار من جملة الظواهر المدروسة ، كما تتحقق بضبط النتائج المتوصّل إليها والتأكّد من صدقيتها بالاختبار مثلما هو الحال في العمليات الرياضية مثلا عندما نتأكد من صحة عملية الجمع من خلال طرح أحد العددين المجموعين من الحاصل .[3]

- **الآنية :** في مقابل التاريخية وقد ازدهر المنهج التاريخي في إطار الفلسفة الجدلية حيث احتلت فكرة التطور مركزا أساسيا في النظرية الجدلية المادية، والمقصود هنا هو التطور الديالكتيكي القائم على صراع الأضداد . **"فـالديالكتيك"** كما يقول **"لينين"** هو" العلم الأوسع والأعمق للتطور " ، " هو علم القوانين العامة للحركة ، سواء في العالم الخارجي أو الفكر البشري " [4] . وإذا كانت الجدلية بأنواعها قد بحثت عن تفسير الظواهر في التاريخ ونهجت نهجا زمانيا فإن البنوية الحديثة قد ناقضت هذا النهج وانطلقت من مبدأ الفصل بين الوصف الآني للظواهر والوصف التاريخي، ورسخت ميلا نحو الوصف الآني لأنه أقرب إلى تطبيق خطوات الوصف العلمي كملاحظة الظاهرة وإخضاعها للتجريب. وهو منزع العلم الحديث في البحث عن القوانين المتحكمة في الظواهر بدل البحث في نواميس الصيرورة والتطوّر الذي كان دأب البحث العلمي في مراحل سابقة . [5]

---

[1] ـ تمام حسان ، الأصول ، ص16 .

[2] ـ ينظر: جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، ج2 ، ص 449.

[3] ـ ينظر تمام حسان ، الأصول ،ص16.

[4] ـ ينظر : محمد عابد الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص31.

[5] ـ المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص 113

3 ـ علوم اللغة ومنهجها :

لكلّ علم من العلوم منهج يقوم عليه والمنهج كما يوحي به الجذر اللغوي للكلمة هو الطريق[1] التي يرسخها التنظير والممارسة على حدّ السواء ، بحيث يصير البت أو الخوض في هذا المجال محدودا بحدود ، ومحكوما بقواعد ، ومضبوطا بضوابط ، ومقيّدا بكيفيات وطرائق وإجراءات خاصة تدرس وفقها الظواهر، وهو ـ كما تعرّفه المراجع المتخصصة ـ " جملة من العمليات العقلية ، والخطوات العلمية التي يتبعها العالم ، من بداية بحثه حتى نهايته ، من أجل البحث عن الحقيقة والبرهنة عليها [2] " . وتستمد العلوم والصناعات مناهجها من البيئة العلمية والتقنية التي تنشأ فيها فتتأثر بمبادئها وتتوجه توجهاتها وتستثمر طرائقها وأدواتها . والموقف العلمي ـ على حدّ تعبير أحد الباحثين ـ كمقابل للموقف الحضاري يقتضي بأن ننظر إلى التراث على أنه نتاج معرفي محدد بإطار تاريخي وثقافي ، يوضح مصادره الفكرية و يرسم الخطوات والمراحل التي اتبعها لتحقيق جملة من الأهداف الفكرية والاجتماعية والسياسية ، فهو بذلك مرحلة من مراحل الفكر الإنساني التي تفاعلت مع مراحل أخرى . [3]

لا يتوانى بعض الباحثين عن قراءة منهج النحو العربي قراءة إسقاطية يكررون فيها ما وصف به منظرو الفكر اللساني الأوروبي الأنحاء التقليدية الغربية ، والواقع أن وصفهم لا ينطبق بالضرورة على علوم اللغة العربية ومنها علم النحو لأن كل واحد من هذه العلوم له ظروف نشأته الخاصة و مرجعيه الفكرية والاجتماعية التي تطبع خصائصه وتحدد أسسه [4]. يقول "محمّد الأوراغي " : "لا مندوحة من التنبيه في هذا الموضع إلى ما بين النحو التقليدي الغربي والنحو العربي القديم من فروق ، وبذلك نحترز من إضفاء اختلالات ذاك على هذا . إذ تَبيَّنَ حديثا أنه كلما لاحظ لسانيو الغرب في تراثهم اللغوي

---

[1] ـ النهج في اللغة صفة للطريق وهو بمعنى الوضوح يقال طريق نهج أي واسع واضح ، ثم أطلقت الصفة على الموصوف فصار يطلق على الطريق .(ينظر الفراهيدي ، كتاب العين ، ج 4 ، ص 270 .)

[2] ـ الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 22.

[3] ـ ينظر:إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات284،والقول لمصطفى غلفان ، اللسانيات العربية، ص164.

[4] ـ إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات287،وينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات العربية الحديثة ، ص198.

ثغرة أو مثلبة إلا وأسقطها أتباعهم العرب على تراث العربية . فقد أطلق الغرب وصف " النحو التقليدي " على فكر لغوي امتد من فلاسفة اليونان بدءا من القرن الخامس قبل الميلاد إلى علماء العصر الوسيط في أوربا ، وتميز بنشوئه في حضن الفلسفة اليونانية واستمراره مختلطا بها غير مستقل عنها ." [1]

ليس كلّ نقد موجّه للنحو التقليدي الغربي صالحا بالضرورة لأن ينطبق على النحو العربي، وتعد هذه الممارسات النقدية في الدرس التأريخي والإبستمولوجي للغويات ضربا من إغفال التراتب الزمني للمعارف والعلوم الإنسانية حيث يخضع كل نتاج للنسق المعرفي الذي أنتجه .

فما هي الأسس التي قامت عليها صناعة اللغويات العربية وماهي المؤثرات والعوامل المحيطة بتأسيس منهجها ؟

1 .3 الأسس والمعالم المعتمدة في صناعة النحو العربي :

ينطلق أي جهد علمي لدراسة لغة من اللغات من التصدي لحصر المادة اللغوية المدروسة وملاحظة واستقراء عناصرها، ثمّ وضع الفروض العلمية لتجريبها، ثم ضبطها بما يلائم من قواعد وقوانين تعدّ ضربا من التجريد لنظام عملها وسيرورة عناصرها، ولو أردنا إحصاء مراحل المسار الذي تسلكه أية دراسة تنشد صفة الالتزام العلمي بمعناه المعاصر لحددناها في الخطوات الآتية :

حصر العينة المدروسة ← ملاحظتها ← تجريبها ← وضع الفرضيات الملائمة لوصفها ← وضع القواعد التجريدية لضبطها . [2]

ولئن كانت هذه الخطوات موحدة في كلّ دراسة وصفية استقرائية تنشد النهج العلمي فإن الحكم على العلمية لا يتمّ بغير تحقيق الشروط الموضوعية التي تتطلبها كلّ خطوة من هذه الخطوات بداية بشروط جمع المادة وانتهاء إلى شروط التقعيد :

[1] ـ محمد الأوراغي ، نظرية اللسانيات النسبية، ص 26 .

[2] ـ ينظر: الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 247 و تمام حسّن ، الأصول ،ص 16 .

3. 1 .1 حصر العيّنة المدروسة :

إنّ النظر في طريقة العمل التي التزم بها اللغويون الأوائل في جمع المادة اللغوية وما اشترطوه من شروط ، وما ألزموا به أنفسهم من ضوابط يُظهِر محاولة جادة لتحري النهج العلمي الصحيح الذي يتصدى للظاهرة المدروسة وفق ما هي عليه في واقع تواجدها، وتشير المراجع المختصة إلى هذا الدأب من التحري والتحقيق والاحتراز الموافق لما ننعته اليوم بالدقة العلمية .

أ- **التحديد الزماني :**التزم اللغويون الذين قاموا بالجهود الأولى المتمثلة في جمع المادة اللغوية منهم الخليل بن أحمد، وأبو عمرو بن العلاء، وسيبويه ، والكسائي، والفراء، وابن سلام الجمحي، و الأصمعي، وغيرهم من اللغويين والنحاة، قام هؤلاء **بالتحديد الزماني** للغة المتخذة مجالا للوصف، والمتمثّل في ما بين **القرنين السادس الميلادي وبداية الثامن الميلادي أي الأول والثاني الهجريين، وهي فترة ما يسمونه بالصفاء اللغوي أو الفصاحة؛ حيث حافظت العربية في تلك الفترة على قدر من الثبات والنقاء النسبيين .**[1]

غير أن متأمّل هذا الحيز الزمني المحدد للفصاحة يلاحظ نوعا من الامتداد الذي لا يمكن من خلاله ضمان الثبات النسبي للغة فهي كائن متغيّر لا يمكن الاطمئنان إلى ثباته عبر هذا الامتداد الزمني الذي يفوق العشرين عقدا من الأجيال المتتالية من المتكلمين، ومعروف أن المدوّنة الموصوفة تجمع بين نصوص شفوية تنتمي إلى زمن جمع اللغة على أيدي اللغويين والرواة وبين نصوص محفوظة من الأشعار والأخبار المروية التي تنتمي إلى أزمنة سابقة لهم كأشعار امرئ القيس وزهير ومن وليهم من الشعراء حتى زمن "بشار بن برد" المتوفى سنة سبع وستين ومائة من الهجرة [2] ، كما استندوا في ذلك إلى النص القرآني المحفوظ .[3]

إذا كانت النصوص المروية والمحفوظة والمدونة ثابتة فإن نصوص المشافهة التي جمعها الرواة على ألسنة العرب الفصحاء في البوادي قد يكون أصابها التغير مقارنة بما

[1] - ينظر جلال الدين السيوطي ، الاقتراح في علم أصول النحو ، مصر ؛ دار المعرفة الجامعية ،2007 م ، ص 74 .
[2] - ينظر : السيوطي ، الاقتراح ، ص 147 .
[3] - ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، الجزائر ؛ موفم للنشر ،2007م، ص65 وما بعدها .

هو ثابت من نصوص القرآن الكريم والشعر، أضف إلى ذلك أن المجتمع العربي في هذه الفترة المشار إليها مرّ بأطوار من التغيّر العقدي والاجتماعي والحضاري الذي يكون له لا محالة أثر في تغيّر اللغة في مستوياتها المختلفة : صوتا ، وصياغة، وتركيبا، ودلالة، وتداولا .

وإذا ما أردنا تمثيل فكرة التحديد الزمني للمدونة اللغوية لعلوم اللغة العربية على المعلم الزمني تَجلَّى لنا هذا الامتداد الزمني للمدونة كالآتي :

أ- التحديد الزمني لمدوّنة اللغة العربية الفصيحة :

- حتى200 ما قبل البعثة	- شعرالمهلهل و امرؤ القيس ...	- فصاحة البدو والحضر
- 50 قبل البعثة إلى 50 بعدها	- الشعراء المخضرمون	
- زمن النبي (ص) والصحابة	- القرآن الكريم	- الزمن النموذجي للفصاحة
- حتى 170هـ /786م	- معجم العين للخليل وكتاب سيبويه	
- حتى 200 هـ	- الكسائي و الفراء	- فصاحة البدو
- .. حتى 213هـ / 828 م	- الأصمعي	
- حتى القرن الرابع الهجري	- ابن جني	- نهاية الفصاحة [1]

[1] - عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي ،ص133. و جلال الدين السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،ط 3 ، القاهرة :مكتبة دار التراث ، ج 1 ص 58 .

ب ـ التحديد المكاني :

انحصرت دائرة الفصاحة اللغوية عند القائمين على جمع اللغة على مجموعة من القبائل التي اطمأنوا إلى عدم فساد لغتها بمخالطتها للأعاجم فاحترزوا على القبائل المتاخمة للأقوام الأخرى كالفرس والهند والروم والأقباط والنصارى واليونان، ومن بين القبائل التي عُدّت في مركز الرقعة المكانية للفصاحة **قيس وتميم وأسد** ثمّ **هذيل و كنانة و طيء.** وعلى العموم فإنهم تحرّوا عدم اختلاط المتكلمين الذين أخذوا عنهم اللغة بأي لسان أجنبي أعجمي ، فأبعدوا القبائل المتاخمة واطمأنوا إلى المركز كما أبعدوا كل من سكن الحاضرة لأن لغة الحواضر عرضة للفساد بمخالطة أهلها للعجم في معاشهم و معاملاتهم، واطمأنوا إلى البادية لما فيها من العزلة والصفاء اللغوي .[1]

ومع هذا التحري والحرص على حصر البيئة اللغوية السليمة من التأثير وضيم اللغات بعضها على بعض، فإن التحديد المكاني للمدونة اللغوية للعربية الفصحى لا يسلم من مظهر الامتداد الذي لاحظناه في الحيز الزماني، حيث تشمل اللغة المدروسة مجموعة واسعة من القبائل التي وإن تقاسمت ميزة واحدة هي بعدها عن العجمية والاختلاط فإنها لا تكاد تتطابق في ما لها من خصائص صوتية وصرفية وتركيبية .

إن المدوّنة اللغوية للعربية الفصحى كما وصفها سيبويه وغيره من علماء اللغة القدماء لا تخلو من هذا التنوعّ في جانبها الصوتي مثلما توحي به التنوعات الصوتية أو الصرفية أو التركيبية المنتمية إلى المستوى اللهجي ما يجعلنا نسمع عن ذلك التنوّع الصوتي في لغة تميم أو الانفراد التركيبي في لغة طيء وغير ذلك من التنوّعات اللهجية. [2]

لقد كانت الجهود اللغوية الأولى تنشد أساسا حصر المنطقة اللغوية التي تكون لغة المتكلمين فيها أقرب إلى اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، ولأن لغة القرآن الكريم تتسع لمجموعة من اللهجات العربية فإن الجهود ارتكزت حول تلك اللهجات وأشارت إلى التنوعات الكامنة بينها والتي تجلت بعض مظاهرها في النص القرآني. [3] ومعيار الفصاحة كما عبّر عنه "عبد الرحمن الحاج صالح " بالنسبة للغويين الذين نهضوا بمهمة جمع اللغة

[1] ـ عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي ، ص 67 . نقلا عن:السيوطي، المزهر ، 1 /211-212 .

[2] ـ ينظر عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص67. و عبده الراجحي ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،ط1 ، الرياض ؛ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، 1999م ،ص113 وما بعدها.

[3] ـ عبده الراجحي ، اللللهجات العربية في القراءات القرآنية ،ص113 وما بعدها .

أن يكون المتكلمون الذين ينتمون إلى الدائرة الجغرافية للفصاحة وإلى حيزها الزمني تكلموا باللسان العربي الذي نزل به القرآن ، و الذي تكلم به الناطقون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن سبقهم بحيث **لا تكون لغتهم قد تغيّرت بالنسبة للغة القرآن الكريم .** [1]

إنّ النظر في اختيار علماء اللغة القدماء للعينة اللغوية التي كانت بعد ذلك مدونة قامت عليها دراساتهم اللغوية في شتى مستوياتها النحوية والصرفية والصوتية والبلاغية يُظهرما يأتي :

أولا : من حيث المعايير والشروط التي تمّ التزامها في الجمع وتحري دائرة الفصاحة والاحتراز حول من يوثق بفصاحته فإنها تحقق درجة عالية من التحري والتدقيق العلمي حيث أن النص القرآني هو أعلى درجات الفصاحة مع اختلاف حول القراءات الشاذة التي لم تلق القبول عند جميع النحاة ، واستبعد الحديث النبوي عند أغلب طبقات النحويين لاعتماد روايته على المعنى لا على اللفظ ، واستندوا إلى كلام الأعراب الفصحاء وهو المجال الأوسع للاستشهاد حيث يحتج بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم ، ووضعت لذلك ضوابط زمانية ومكانية وفق أسس التعديل والتجريح في الراوي والمروي.[2]

يقيّم "تمام حسان درجة الانضباط العلمي المحققة في جمع المدونة اللغوية بقوله : " أما جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها ، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات ، فقد تمّ كلّه على نحو يثير الإعجاب ... ولقد كان الرواة يرحلون إلى الصحراء فيلقون الأعراب ويجمعون عنهم النصوص ويروون لهم الأحاديث ، ثم يعودون إلى البصرة أو إلى غيرها من مراكز الثقافة بُجْرَ الحقائب ، فيعلمون ذلك للناس ، أو يبتغون به القربى من ذوي السلطان . ومنهم من بقي بالبصرة ولكنه كان يغشى المربد ، وهو سوقها الذي كانت الأعراب تؤمّه ، حتى إذا ما جاءه

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي ، ص 66.
[2]- ينظر فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية ، ص 202.

الأعراب عمد إلى مشافهتهم وإلى تخيّر نوادرهم وإخبارهم . والهدف من ذلك جميعه هو رواية النصّ كما نطقه الأعرابي ؛ وقد كان الكثير من هذه الروايات يسمع في مسجد البصرة . " [1]

ثانيا : مدى الامتداد الجغرافي والزمني الذي اتسمت به عملية الجمع والاختيار مما يبيّن أن هذه الدراسات اختلفت منهجا وغاية عن مسلك الدراسات اللغوية الحديثة فيما تدعو إليه من تحديد آني لزمن اللغة المدروسة ، وتحديد مكاني لرقعتها الجغرافية بحيث تحقّق قدرا من الثبات النسبي لمكوّناتها وعناصرها ، ويصير إطلاق مصطلح الوصف الآني على منهج القدماء في جمع اللغة ودراستها مناقضا لواقع الإجراءت المنهجية التي اتخذوها لأن مسلكهم أقرب إلى ما يعرف بالمنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة اللغوية عبر مراحل زمنية متفاوتة لإعادة بناء المثال اللغوي المنشود، ذلك أن الهدف الأساسي هو تقريب الممارسات اللغوية بشكل انتقائي إلى اللغة المثالية المتمثّلة في لغة القرآن الكريم الذي يمثّل محور البحث اللغوي .

3. 1 . 2 القياس :

يعد السماع منطلقا ومرجعا للعلوم اللغوية فهو السند الذي يحتكم إليه في ضبط أشكالها وأبنيتها، وهو الضابط لكلّ توليد أو استعمال وارد عند المتكلمين باللغة ، وما نحو اللغة وعلومها إلا لغة رمزية صناعية تسعى لوصف ما يرد على ألسنة المتكلمين باللغة الطبيعية في محاولة إيجاد إطار وصفي يشكّل معيارا للسلامة اللغوية ، ولا يكون ذلك إلا بوضع آلية قياسية تُنظّم عملية الإنتاج اللغوي بالاستناد إلى المسموع . [2]

السماع والقياس آليتان ضروريتان متلازمتان لقيام الدرس اللغوي عموما والنحوي على وجه الخصوص فكلّ مسموع من كلام العرب الفصحاء مقيس عليه في الغالب وكل قياس لا بدّ أن يستند إلى الدليل السماعي مع تفاوت في درجة الأخذ بهاتين الآليتين بين

[1] ـ تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ط4 ؛ القاهرة : عالم الكتب ، 2000م ،ص 159.

[2] ـ ينظر فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ،ص 205 .

النحاة على اختلاف مدارسهم ومشاربهم ؛حيث يلتزم البصريون من النحاة مثلا حدود القياس على الكثير الغالب من المسموع ويحترزون به على ما خرج من الكلام عن الضوابط الموضوعة، ويتوسّع البصريون في السماع فيجعلون كلّ ما سمع عن العرب محتجا به ودليلا على جواز ما يصاغ من القواعد المرنة المطاوعة للمسموع . وإذا كان الشاذ مردودا في القياس عند فئة منهم فهو مقبول ومعتمد عند فئة أخرى . وبين هذا وذاك يبقى السماع والقياس ركيزتان أساسيتان في وضع أي قاعدة لغوية أو نحوية مع تفاوت في درجة الاحتكام إليهما بين النحاة [1] .

الاستقراء يمثل السماع فهو تتبع لجزئيات اللغة عند الأعرابي الفصيح ثم يأتي دور النحوي في ملاحظة تلك الظواهر واستنباط ما هو ثابت منها ليجعله بمثابة قوانين وقواعد ثابتة ثم يصوغ تلك القواعد صياغة تجريدية (نحو : ف+ فا+ مف) . فالسماع والقياس ثنائية متلازمة يسمع النحوي كلام الفصيح ليقيس عليه ما لم يسمع (سماع ← ملاحظة ← استنباط ← قياس ← استدلال أو تعميم ← تقعيد أو تجريد)، أما القياس فهو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كلّ مكان وإن لم يكن كلّ ذلك منقولا عنهم ، وإنّما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول ، كان محمولا عليه ، وكذلك كلّ مقيس في صناعة الإعراب " [2] فالنحوي يجري ضربا من المقابلة الداخلية بين ما يرد عليه من العبارات والتراكيب التي لم تنقل ولم تُسمع سماعا مباشرا عن الفصحاء وبين ما نقل أو سمع عنهم ، فإذا كانت هذه العبارات مطابقة في تركيبها وبنيتها للمسموع أو المنقول كانت مقبولة مستساغة لديه لأنها وجدت السند الموافق لها في كلام الفصحاء ، وإذا خالفت المسموع ردّت وخطّئت .

---

[1] ـ إن نقطة الخلاف الرئيسية بين مدرستي البصرة والكوفة كما تورده كتب الخلاف النحوي هي تشدد البصريين في السماع والقياس حيث لا يقبلون من مروي الأشعار وكلام العرب إلا ما سمع من العرب الفصحاء سكان بوادي نجد والحجاز وتهامة ، فلا يقيسون إلا على من تنطبق فيه شروط الفصاحة المذكورة ، أما الكوفيون فكانوا يتوسّعون في السماع والقياس حتى قيل عن أستاذهم "الكسائي" :"إنّه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلا ، ويقيس عليه حتى أفسد النحو " . ولم يقف الكوفيون عند حد الاتساع في السماع وعدم اشتراط الكثرة في المسموع عن العرب بل توسّعوا أيضا في القياس ، فاعتدّوا بالأقوال والأشعار الشاذة وقاسوا عليها مما جعلهم يخرجون عن ضوابط البصريين وأقيستهم . ينظر : شوقي ضيف المدارس النحوية ، ط 7 ، القاهرة؛ دار المعارف ،ص 160-161 . و ابن الأنباري (أبو البركات) ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : جودة مبروك محمد مبروك، ط1 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ، 2002م ، ص 4 وما بعدها .

[2] ـ السيوطي ، الاقتراح في أصول النحو ، ص 203 ، نقلا عن : ابن الأنباري الإغراب في جدل الإعراب ،ص 45 .

وللقياس أركان أساسية أربعة هي : الأصل المقيس عليه الذي يشترط فيه أن يكون مطردا غير شاذ ، والفرع أو المقيس وهو ما قيس من الكلام الوارد على هذا الأصل المسموع ، والحكم وهو ما يمتد من الأصل إلى الفرع من أوصاف حالة الاستعمال والأحكام النحوية هي : الوجوب والامتناع والحسن والقبح و والضعف والجواز ومخالفة الأولى والرخصة ، والركن الرابع هو العلة وهي ما يقوم النحوي باستكشافه من أسباب ثاوية وراء كل استعمال لمبنى من المباني .

وكما يظهر من خلال تأمّل هذه الأركان فإن المنطق النحوي يقوم على الانطلاق من أصول مستقرأة وقواعد محددة بغية إدخال كل ما يرد من ألفاظ وتراكيب العربية في نسيج التقعيد النحوي ، بل في أحيان كثيرة تحديد الإمكانيات النطقية داخل النظام اللساني العربي أي ما يجوز تداوله من العبارات وما لا يجوز .[1]

ولا قيام للقاعدة النحوية إلا بتوافر هذين المرتكزين وكلّ ما تخلل هذين الأصلين الثابتين من مراحل أو نتج عنهما من عبارات مؤلفة أو قواعد موضوعة لضبط هذه العبارات فهو نتاج لهما، ولذلك قيل عن النحاة الأوائل كعبد الله ابن أبي إسحاق (تـ 117 هـ) " إنه أوّل من بعج النحو ومدّ القياس "[2] أي أنّه أوّل من وضع علم النحو. فما النحو في أبسط مفاهيمه إلا **قياس على مسموع** أو كما جاء في بعض تعريفاته أنه " علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب . "[3] أو " علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها "[4] وتشكّل هذه الأصول أطرا نظرية تدعم القواعد اللغوية والنحوية الموضوعة لتنهض بها إلى درجة القوانين الثابتة المتحكمة في إي مُخرَج لغوي .[5]

---

[1] ـ ينظر فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ، ص 204. و السيوطي ، الاقتراح ، ص 208 .

[2] ـ ينظر الزبيدي (أبو بكر محمّد بن الحسن)، طبقات النحويين واللغويين ، تح :محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، القاهرة ؛ دار المعارف، ص 31 . وينظر كذلك : شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص23.

[3] ـ ينظر السيوطي ، الاقتراح ، ص 203 . و فؤأد بوعلي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، ص 203.

[4] ـ الشريف الجرجاني ، التعريفات ، تح : محمّد صدّيق المنشاوي ، القاهرة ؛ دار الفضيلة ، 2004 م ، ص 202 .

[5] ـ ينظر دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، ط1 ،إربد ـ الأردن ؛ عالم الكتب الحديث، 2011م، ص114.

3. 1. 3 التقسيم / التقعيد :

إذا كان حمل غير المنقول على المنقول أمرا متاحا لعالم اللغة الذي ينقلها ويحفظها عن مصادرها فإن ذلك يكون عسير المنال بالنسبة للمتكلم الذي يستعمل اللغة في زمن لاحق لزمن السماع بعيد عنه ، فكان من الضروري أن يتصدى عالم اللغة لوضع معالم محددة ومختصرة لذلك القياس ، وكان لهم ذلك حين تصدّوا لتقسيم وتصنيف المكوّنات اللغوية وتسمية أقسامها يقول تمام حسان " إنّ الاستقراء والتقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة ، يتوسّط بينهما عمل ثالث هو التقسيم ، ثم تسمية كلّ قسم من الأقسام الناتجة " والتقسيم والتجريد أساسان لكلّ نشاط علمي أيا كان نوعه ، ونقصد بالتجريد خلق الاصطلاحات التي تدلّ على الأقسام . ويظل الباحث الذي لا يعتمد على هذين تائها في فوضى المفردات المبعثرة ."[1]

وإن النظر في مسار تطوّر اللغويات العربية القديمة يظهر انتقالها من مرحلة الاستقراء والقياس إلى طور التقسيم والتقعيد؛ حيث بدأ ظهور التقسيمات الأساسية للكلم وتسمية الأقسام كالاسم والفعل والحرف ، ووضع المصطلحات لأقسام التراكيب . وقد بدأت هذه المصطلحات كما يعبر عنه بعض الباحثين بسيطة متداولة ثم انتقلت بعد ذلك إلى مرحلة من التعقيد والنضج [2]، حيث انطلقت من مبدأ أقسام الكلام، وصولا إلى الأبواب النحوية التي قال بها النحاة، باب الفاعلية، باب المفعولية، باب الإضافة أي من الأجزاء والعناصر إلى عملها ووظيفتها، ثم انتقلت إلى قضايا أخرى معقدة ومتشابكة كفكرة العلل و العوامل واختلافها .[3]

تُختصر طريق الوصف العلمي حسب تقدير " تمّام حسان" في ما يأتي :

1) الاستقراء (وهو تتبع الجزئيات عكس الاستدلال وهو الانطلاق من حكم عام) .
2) التقسيم والتجريد (أي تحديد الأقسام وتسميتها بمصطلحات خاصة) .

---

[1] ـ تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص 149 . وينظر كذلك تمام حسّان ، مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ؛ مكتبة الأنجلوالمصرية ،1990م ، ص 192.

[2] ـ ينظر : فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ،ط 1، بيروت؛ مكتبة لبنان ناشرون، 2002م، ص24.

[3] ـ دليلة مزوز، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية، ص114.

3) التقعيد(وصف أنواع التشابه بين المفردات بعبارة مختصرة أي وصف الحالات الكلية التي تحتوي الظواهر اللغوية المتشابهة نحو : كل مسند إليه مرفوع). [1]

إنّ الانتقال من خطوة استقراء المادة العلمية ونقلها من ألسنة الناطقين بها إلى وضع التقسيمات والمصطلحات التي تحصر ألفاظها وعناصرها ، ثم ضبط القواعد التي تعمّم وظائف تلك الألفاظ ،كلّ ذلك يعدّ ضربا من التعميم والتجريد الذي يسم العلم الحديث بحيث يستغنى عن الألفاظ والمكونات التي لا يمكن إخضاعها للحصر بما يجمعها من اصطلاحات وقواعد عامة؛ بحيث تصدّى النحاة إلى ما نقله اللغويون والرواة من ألفاظ اللغة وعباراتها، وصاغوا له ما يختصره ويحفظ بنيته من الاصطلاحات والقوانين .[2]

إنّ فكرة التقعيد كإجراء علمي تتمثل في تعميم قضية معيّنة على مجموعة من الجزئيات بحيث تكون هذه القضية شاملة لهذه الجزئيات أو لأغلبها على الأقل[3] ، وما يقوم به النحوي ـ في الحقيقة ـ ليس إلاّ صياغة للوصف المناسب لما يطّرد عند المتكلّم من سلوك لغوي ، ويشترط في القاعدة كما يوضّح تمام حسّان ما يأتي :

ـ أن تكون وصفا لسلوك عملي مطّرد(غير شاذ) في اللغة .

ـ القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة

ـ أن تتصف بالعموم لا الكلية أو الشمولية أي أن تنطبق على أغلب الحالات لا جميعها .

ـ أن تكون مختصرة ، مرفقة ببعض الشواهد التي جرى عليها الاستقراء . [4]

إن الناظر في القواعد التي وضعتها علوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة و غيرها يجد أنها تحقّق درجة عالية من التطابق مع ما تدعو إليه وجهات النظر الحديثة من شروط للتقعيد:

ـ فهي تنطلق من إجراء التقسيمات الأساسية للكلم وتسمية الأجزاء بمصطلحات عامة كما يقتضيه التجريد العلمي، فالألفاظ المكوّنة لمعجم العربية في نظر النحاة إما أسماء أو

[1] ـ ينظر تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 155.
[2] ـ ينظر فؤاد بوعلي، الأسس المعرفية، ص 201.و السيوطي ، الاقتراح ، ص 206 - 207 .
[3] ـ " القاعدة : هي قضية كلّية منطبقة على جميع جزئياتها " الجرجاني التعريفات ، ص 143 . وينظر : فؤاد بوعلي ، الأسس المعرفية ، ص 48 . و تمام حسان ، بين اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 165 .
[4] ـ ينظر تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ص 158.

أفعال أو حروف . والتراكيب إما إسنادية أو وصفية أو إضافية أو مزجية أو أشباه جمل أو غير ذلك من اصطلاحات تتعدى اللفظ الواحد إلى اللفظين أو الثلاثة أو ما ينيف .[1]

ـ وهي تصف السلوك اللغوي الغالب لدى الناطقين بالعربية في الفترة التي جرى فيها الوصف النحوي وتحصي ما يخرج عن هذا الوصف الغالب من استعمالات خاصة يقتضيها التركيب ، أو شاذة تنتمي إلى الاستعمالات اللهجية فعندما نقول إنّ كل فعل يمتنع عن التنوين فتلك قاعدة تطّرد على أغلب الأفعال في العربية باستثناء بعض الاستعمالات الخاصة كتنوين الفعل في الترنّم .[2]

وعندما نقول إنّ كلّ الأسماء تحرّك بالكسر الظاهر أو المقدّر إذا دخلها حرف الجر فإننا نضع في الحسبان بعض الاستعمالات التركيبية الخاصة كالممنوع من الصرف أو المنصوب بنزع الخافض وغيرها . [3]

إن ما يتمّ تأكيده من تحقيق للشروط العلمية المطلوبة في دراسة الظاهرة اللغوية، والتزام بالمعايير المتبعة في وصف البنية اللغوية، ووضع القواعد الضابطة لنظامها لا يعني نفي الاختلاف بين منهج اللغويات القديمة ومنهج اللسانيات الحديثة لأن منطلق الاختلاف بينهما نابع أساسا مما يتغيّاه كل منهج من خلال دراسته للغة، فقد ركّز منهج اللغويات العربية على لغة مركزية محصورة في الزمان والمكان تعدّ اللغة المثالية الأقرب إلى لغة النص القرآني والشعر القديم هي ما أطلق عليه اللغة الفصحى التي تعدّ النموذج الغالب والمنتقى من بين الاستعمالات واللهجات المتعددة، بينما وُضعت الاستعمالات اللغوية المخالفة لهذا النمط في خانة خاصة فهي محصاة ومحددة ومعلومة غير أنها لا تنهض إلى أن تبنى منها قاعدة يقاس عليها، ولذلك فإننا نجد القواعد الإجرائية التي تصف هذه الأنماط الغالبة وتحافظ عليها جُعلت لأجل هدف أساسي هو : **توجيه سلوك مستخدم اللغة إلى التقيّد بهذا النمط الغالب القريب من دائرة الفصاحة** ،ولذلك فإن هذه

[1] ـ ينظر: ابن هشام الأنصاري ، شذور الذهب، تح: محمّد السعدي فرهود وعبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف ، القاهرة ؛ دار الكتاب المصري ، 1999 م ، ص 341.

[2] ـ ينظر: ابن عقيل شرح الألفية ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد،ط2، القاهرة ؛ دار الطلائع،2009م، ج1 ، ص19.

[3] ـ ينظر: ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبلّ الصدى ،ط 1، الجزائر؛ بيت الحكمة للنشر، 2013م ،ص33.

المصطلحات والقواعد تكون في أقصى درجات الانضباط والصرامة والتحديد ، فهي تقف فاصلا بين حدين متضادين أو متناقضين هما :

الصواب اللغوي ≠ الخطأ اللغوي

الاستعمال اللغوي الغالب ≠ الاستعمال اللغوي الشاذ

أمّا منهج اللسانيات الحديثة فهو مبني على وصف السلوك اللغوي في حيز زماني وجغرافي معيّن مستهدفا استخلاص النظام الذي يربط أجزاء البنية اللغوية التي ينبثق عنها هذا السلوك دون أن يرمي من خلال هذا الوصف إلى توجيه السلوك اللغوي إلى نموذج لغوي معيّن وعلى حدّ تعبير المسدّي فإنّ : " نسبة ما بين النحو واللسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة ، النحو قائم «على ما يجب أن يكون» واللسانيات قائمة على «ما هو كائن»" [1]

ومن خلال ما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نقطة الخلاف الرئيسة بين منهج علوم اللغة العربية ومنهج اللسانيات الحديثة ليست في خطوات وإجراءات الوصف[2] بقدر ما هي في الغاية المبتغاة من هذا الوصف؛ حيث يمكن لكلّ نحو من الأنحاء أو وصف من الأوصاف اللسانية أن يكون علميا ما دام متبعا للخطوات الإجرائية الموافقة لمبادئ وإجراءات المنهج العلمي، بغضّ النظر عن النقطة التي ينتمي إليها في المعلم الزمني أو التاريخي، غير أن هذا النحو أو الدراسة التي نصفها بالعلمية في إجراءاتها تصير معيارية إذا كانت تستهدف توجيه السلوك اللغوي نحو نموذج أو معيار ثابت للاستعمال اللغوي ،لأن اللغة

[1] ـ عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ،41.

[2] ـ ينظر تمام حسان ، اللغة بين المعيارية والوصفية ،ص 159

من منظور الدراسات الحديثة كائن دائم التغيّر وأي محاولة لتثبيته إنما تكون على صعيد الوصف اللغوي أو مستوى اللغة الواصفة وليس على صعيد الاستعمال اللغوي. [1]

من جانب آخر يمكن أن تكون الغاية مؤثرة في ترسانة المصطلحات والإجراءات التي ينتجها التوصيف اللساني أو النحوي حيث تجعلها صارمة محددة تضبط الاستعمال وتقيّده ، أو تتيح لها قدرا من المرونة والاتساع التي توافق الاستعمالات المختلفة . ولذلك تختلف الأنحاء والتوصيفات من حيث ما تنتجه من مصطلحات وصفية إجرائية ، ففي داخل منظومة النحو العربي ذاته هناك نموذجان مختلفان أو قد نقول نماذج تنتج ضوابط وقواعد متباينة أحيانا من حيث مصطلحاتها ووجوباتها وجوازاتها . [2]

[1] ـ ينظر دي سوسير ، دروس في الألسنية ، تر : القرمادي ، ص 120 وما بعدها . و القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ، أزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر ،تر : منذر العياشي ، ط2، الدار البيضاء ؛ المركز الثقافي العربي ، 2007 م ، ص314 وما بعدها .

[2] ـ ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ،في جواز دخول اللام على خبر لكنّ ص 171 و في جواز تقدّم معمول الإغراء في نحو قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " (النساء 24) ص 187 ،وفي جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا ، ص 221 . وينظر كذلك : شوقي ضيف المدارس النحوية ، ط 7 ، القاهرة؛ دار المعارف ،ص 160-161. و سميّة المكي الكفاية الوصفية للنحو العربي والنحو التوليدي ، ط 1 ، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد المتّحدة ، 2013 م ، ص 24-25 .

الفصل الأول : الإجراء اللساني واختلاف خصائص اللغات :

1- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإجراء:

لغة :

جاء في كتاب العين(جرا) جرو ، الجرو : جرو الكلب وجرو الأسد وجرو السباع ويجمع على أجر ...

جرى : الخيل تَجْرِي والرياح تجري والشمس تجري جَريًا إلا الماء فإنه يجري جِريَةُ...والجريّ الرسول لأنّك أجريته في حاجتك ...[1]

وفي المقاييس :

(جرو) الجيم والراء والواو أصل واحد وهو الصغير من ولد الكلب ثمّ يحمل عليه غيره تشبيها ...ثم يقال للصغيرة من القثّاء الجِرْوَة .

(جرى) الجيم والراء والياء أصل واحد ، وهو انسياح الشيء. يقال جرى الماء يجري جَرية وجَريا وجَرَيانا ، ويقال للعادة الإجريّا وذلك أنه الوجه الذي يجري فيه الإنسان ، والجريّ الوكيل وهو بيّن الجراية ، تقول جرّيت جريّا ، واستجريت أي اتّخذت ...[2]

وفي لسان العرب (جرا) ...الجِروة الثمرة أول ما تنبت غضّة ... وجِرية الماء ،هي بالكسر : حالة جريان الماء ...وفي حديث عمر : إذا أجريت الماء على الماء أجزأ عنك ؛ يريد إذا صببت الماء على البول فقد طهر المحل ولا حاجة بك إلى غسله ودلكه . وجرى الفرس وغيره جَريا وجِراء ... وجرت الشمس وسائر النجوم : سارت من المشرق إلى المغرب والجارية الشمس سميت بذلك لجريها من القطر إلى القطر ...وقوله تعالى : فلا أقسم بالخنّس الجواري الكنّس، يعني النجوم . وجرت السفينة جريا كذلك . والجارية :

[1] ـ الفراهيدي ، كتاب العين ، مادة (ج ر ا) ، ج1/ ص 236 .
[2] ـ ابن فارس ، كتاب المقاييس ، مادة (ج ر ى) ، ج 1 / ص 448 .

السفينة صفة غالبة . وفي التنزيل : حملناهم في الجارية ، وفيه وله الجواري المنشآت في البحر ، وقوله عزّ وجلّ : بسم الله مُجراها ومُرساها؛ هما مصدران من أُجريت السفينة أُرسيت ، ومَجراها ومَرساها ، بالفتح من جرَت السفينة ورسَت ... [1]

فمن المعاني المستخلصة من المعاجم معنى ثمرة الشيء وخلاصته ، واستخدام الشيء أو استعماله ، وإعمال الشيء في الشيئ أو تقريبه إليه وهذه المعاني كلها تتوافق مع ما أستخدم فيه هذا اللفظ اصطلاحيا .

أمّا في المعاجم الاصطلاحية االلسانية والتعليمية يطلق الإجراء (procédure) على "ما يمكن أن تقترحة نظرية من النظريات اللسانية لتحقيق الوصف النحوي للغة من اللّغات ". [2] فلا ينأى أي علم من العلوم أن يكون له شقان أحدهما نظري والآخر تطبيقي حيث لا بد لمعطياته النظرية من أن تجد مجالا للتطبيق و الاختبار لتثبت مدى فعاليتها، و تتبين درجة صحتها أو خطئها، كما أنه لا بد لكل إجراء أو تطبيق من إطار نظري يحكمه ويوجه خطاه . ولذلك نجد كل علم من العلوم أو كل نظرية من النظريات العلمية تنتج بالموازاة مع جهازها المفاهيمي منظومة من الاصطلاحات الإجرائية التي تطبقها على موضوع بحثها .

لقد استنفر البحث اللساني ـ بعد ذلك المخاض الذي عرفه ليلحق بدائرة العلوم ـ كل ما امتلكه من أدوات العلوم ليخوض بها غمار البحوث التطبيقية ، فاللسانيات كما يرى **عبد القادر الفاسي الفهري** " مشدودة و يجب أن تكون مشدودة إلى **الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي** ، حيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له طموحات (أي توقعات تجريبية ، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلا إذا اختير (أو كان ذا دلالة) كأساس لإثبات القضايا النظرية " [3] . وبالفعل فقد نشأت اللسانيات وتبلورت أفكارها ومقولاتها الأساسية

[1] ـ ابن منظور ، لسان العرب ، مادة(جرا)،ج3 ،ص134.

[2] - « … que peut ou doit proposer une théorie linguistique générale, quelle qu'elle soit ,pour établir ou apprécier , ou choisir une description grammaticale d'une langue . » GA-LISSON Robert, Dictionnaire de la didactique des langues , p 442 .

[3] ـ الفاسي الفهري ،اللسانيات واللغة العربية ،ص32.

بين ذينك الحدين من الطروحات النظرية لروادها الأوائل وممارساتهم الإجرئية الحقلية ، فشاع عن الدراسات اللسانية للمدارس الأمريكية مثلا أنها نشأت في خضم الدراسات الحقلية للغات الهنود الأمريكيين ، وعن المدرسة السياقية اللندنية أنها نشأت في حقل الدراسات الأنثروبولوجية ، وعن وظيفية براغ أنها ازدهرت مع الدراسات التطبيقية على النصوص ودراسة الاكتساب اللغوي وأمراض الكلام عند الأطفال،[1] ولقد عقدت اللسانيات في خضم هذا المسار أواصر صلة مع علوم أخرى تتقاسم معها حيزا مشتركا للبحث وخاضت بذلك غمار البحث التطبيقي في مجالات شتى اجتماعية ونفسية وجغرافية وعصبية وحاسوبية ...، وكان عليها خلال ذلك المسار أن تبلور لغتها الواصفة وتطور كفايتها الوصفية ، فكان ذلك من أولى المهام التطبيقية التى اضطلعت بها :

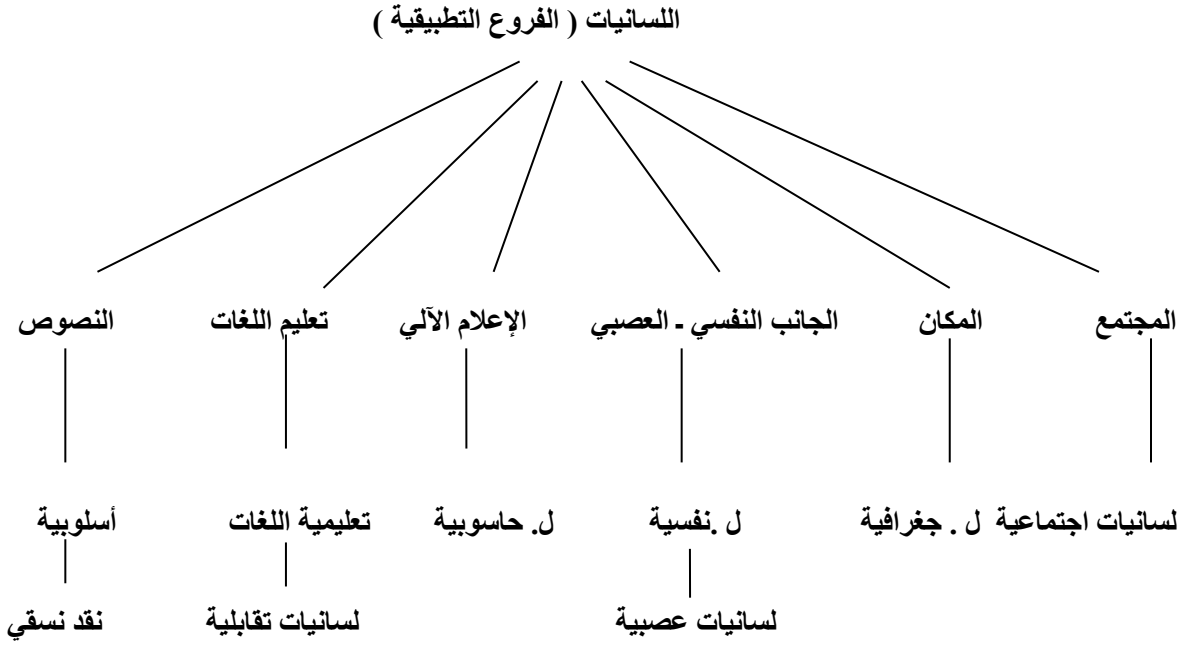

[1] ـ ينظر روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة 322،ص ومابعدها. وكذلك : رومان جاكوبسون ، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة ، تر : علي حاكم صالح وحسن ناظم ، ط 1 ، المغرب ؛ المركز الثقافي العربي ، 2002م ، ص93 .

لقد واجه البحث اللساني رهانين أساسين هما تكوين منظومته الاصطلاحية الإجرائية أو لغته الواصفة، وهي الثمرة التي تجسدت بها الأطروحات النظرية للبحث اللساني من خلال إيجاد مصطلحات واصفة لمستويات البنية اللغوية مقابلة لتلك التي عرفتها الأنحاء التقليدية ،لأنّ اللّسانيات ـ التي قدمت نفسها كبديل علمي حديث للأنحاء القديمة ـ كانت ملزمة بتقديم البديل الإجرائي على مستوى اللغة الواصفة . وهو ما اضطلعت به فروعها النظرية : علم الأصوات ، علم الصرف ، علم التركيب ، علم الدلالة. ولكن هل حققت هذه الإجراءات ما يجدر بها تحقيقه من الكفاية الوصفية ؟

" إن الخطوة الأولى في كل نظرية تدرس موضوعا ما ـ اللغة هنا ـ تتجلى في بلورة لغة واصفة ، وتبريرها على المستوى الميتودولوجي الذي يختبر مدى انسجامها ونسقيتها رياضيا ومنطقيا ، وتعرض اللغة الواصفة على المستوى الإبستمولوجي المتضمن لفرضيات ومسلمات حول الموضوع ، ويتغيأ هذا المستوى التحقق من مدى كفاية المصطلحات الوصفية و/ أو التفسيرية ، وما إذا كانت تترجم فعلا الفرضيات النظرية على المستوى الصوري والرمزي." [1]

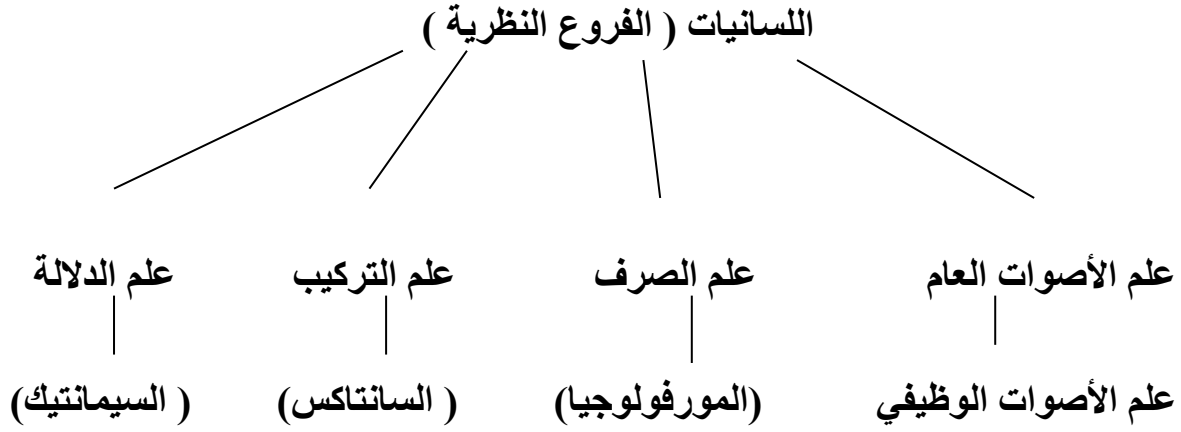

[1]ـ إسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجية، ص67 .

إننا حين ندرس المصطلحات الإجرائية للوصف اللساني في مستوياتها نكون بإزاء لغة تصف اللغات على اختلافها، فهي لغة صناعية يبتكرها العالم المتخصص في التركيب أو الصرف أو الأصوات أو المعاني لوصف المستوى الذي يدرسه ، هي لغة رموز واختصارات تكون بمثابة التقليد أو المحاكاة لما هو كائن من حقائق لغوية ، مثلها مثل لغة الرياضيات أو المعادلات الفيزيائية أو الكيميائية ، ولغة الإعلام الآلي ،" فإذا افترضنا أن اللغة نسق أزواج يربط الأصوات بالمعاني ، فإننا نحتاج في كل نموذج إلى مستوى نمثل فيه للعلائق الدلالية في اللغات الطبيعية ، والاطرادات المنطقية للذوات الشكلية (العبارات اللغوية)، ومستوى صرف ـ صوتي ، إضافة إلى مستوى وسيط يربط الشكل بالمعنى وهو المستوى التركيبي ، فالقواعد والضوابط ومستويات التحليل في النماذج واضحة ، والرموز المستعملة تخضع لأنساق صورية مضبوطة رياضيا وحاسوبيا هدفها تقييد التمثيلات اللسانية بضوابط رياضية وحاسوبية." [1]

ويتقارب مصطلح الإجراء مع مصطلح متاخم في هذا الإطار هو التحليل (analyse) الذي يشمل مستويات البنية اللغوية لأن ما يمارسه الدارس في مستويات البنية اللغوية ليس إلا انتقالا من الملاحظة الكلية لعناصرها إلى النظر في ما يتألف منه هذا الكل من أجزاء ثم إلى عناصر تلك الأجزاء ، ثم إلى ربط العلائق التي تنتظم هذه العناصر وتجعل منها كلا متكاملا .[2]

2- الإجراء البنوي:

2. 1 منطلقات الإجراء البنوي؛ فردينان دي سوسير

تختلف التقديرات التي يتبناها الدارسون لمسار البحث اللغوي واللساني حول قيمة ما أضافه "دي سوسير " فمنهم من يصفها بالقطيعة مع نمط من الممارسات البحثية التي توسم عادة باللاعلمية ،ومنهم من يراها مجرد صياغة لأفكار طالما طرحت على ممر

[1] ـ إسماعيلي علوي، قضايا إبستمولوجية، ص67

[2] ـ فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي ، ص12-13. وكذلك : جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ،ج1، ص 254.

الحقب التي عرفها التفكير في اللغة عند المجتمعات الإنسانية المختلفة ، ومنهم من يراها نقطة مركزية في الزمان استقطبت الجهود المختلفة ، وتناولتها بشيء من التهذيب والتقويم لتخرجها للناس في ثوب يتواءم مع ما عرفه العصر الحديث من جنوح نحو الطرح العلمي المنضبط .

لقد كانت طروحات" دي سوسير" شكلا من القطيعة مع ممارسات بحثية لغوية سابقة فالعلمي عنده هو في مقابل المعياري . ولكن هل كل بحث لغوي سابق لدي سوسير هو بحث معياري؟

تكشف لنا المراجع المتخصصة في تاريخ الدراسات اللغوية أن مفهوم العلمية ليس حكرا على مرحلة زمنية بعينها سواء أكانت قديمة أم حديثة ، فهناك نماذج واصفة بلغت مقدارا من الانضباط العلمي يضاهي ما يدعو إليه" دي سوسير" من مبادئ وخطوات يُلتزم بها في وصف بنية لغة من اللغات .

إن منهج الهنود على سبيل المثال التزم الملاحظة والاستقراء والوصف الموضوعي لعناصر النظام اللغوي[1] ، وهي الفكرة المحورية التي ينبني عليها منهج دي سوسير ، كما أن الدراسات اللغوية العربية انطلقت من وصف المدونة المسموعة من ألسنة المتكلمين الأقحاح [2] وهي فكرة ترتكز عليها أعمال اللغويين البنويين حديثا .

إن النظر في الأدوات الواصفة لهذه الدراسات التي لا تخلو من التزام المسار العلمي وقد تجانبه أحيانا في رأي بعض الباحثين ليدعو إلى القول إنها عرفت الإجراء العلمي ممارسة وليس تنظيرا، لأن هدفها كان استنباط القوانين التي تحكم لغة معينة بهدف الحفاظ على تراث تلك اللغة من خلال النظر في مدوناتها ،وليس التفكير في كيفية النظر في هذه النصوص . ويبدو من جانب آخر وبالنظر إلى سياق الأحداث العلمية أن اعتراض دي سوسير يفهم بشكل مباشر كاعتراض على منهج النحو التاريخي والمقارن الذي كان يسيطر حينها على ساحة البحث اللغوي. وبالرغم من أن دي سوسير نشأ في أحضان هذا

[1] ـ ينظر عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث دراسات في علوم اللسان، ص ص 61-68.
[2] ـ ينظر: السيوطي، المزهر ، ج1.، ص58. و عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي ، ص 133.

الفضاء العلمي الذي حمل لواءه النحاة الألمان إلا أن أعماله تعد النسخة الضد لأعمال النحاة المقارنين.[1]

لقد اعترض "دي سوسير" على منهج الدراسات السابقة له اعتراض الممارس لتلك المناهج المختبر لإجراءاتها وكان منطلق اعتراضه ما رآه من انحراف منهجي يمس غاية تلك الدراسات وخطواتها المنهجية فقد " كان هذا النوع من الدراسة الذي شرع فيه اليونانيون وتواصل أساسا على يد الدارسين الفرنسيين ، قائما على المنطق ، وخاليا من كل نظرة علمية غايتها الوحيدة دراسة اللغة في حدّ ذاتها ، وذلك أن الغرض الذي كان يرمي إليه أصحابه إنما هو وضع القواعد للتمييز بين الصحيح وغير الصحيح من صيغ الكلام . فهو إذن مبحث تقعيديّ بعيد كلّ البعد عن مجرّد الملاحظة الصرف ، ووجهة النظر فيه ضيّقة بالضرورة . " [2]

يبدي دي سوسير من خلال هذا التصريح اعتراضا ذا صبغة منهجية مسّ الجوانب الأساسية المشكلة لأي منهج : **غاية الدراسة** ،و **موضوعها** ، و**طريقتها** المتمثلة في خطواتها الإجرائية. ولذلك فقد اقترح منهجا جديدا يقوم أساسا على تصحيح المسار المنهجي وتلافي ما وقعت فيه الدراسات السابقة من أخطاء .

الخطوات الإجرائية المقترحة من دي سوسير :

- تحديد غاية اللسانيات : وهي غاية علمية مماثلة لما تنشده العلوم الحديثة من غايات تتمثل في استخلاص القوانين التي تحكم الظواهر ، ولذا كانت الغاية العلمية للسانيات هي كما عبر عنها دي سوسير دراسة اللغة لذاتها [3] ، أي لاكتشاف القوانين التي تحكم مستوياتها ولوصف النظام الذي يحكم بنيتها ، وذلك خلافا لما كان سائدا من تسخير الدراسات اللغوية لخدمة الأهداف الاجتماعية ،

[1] ـ ينظر فردينان دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص 13 . و روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة، ص267 وما بعدها

[2] ـ ينظر فردينان دي سوسير ، المرجع نفسه ، ص 13.

[3] ـ ينظر: دي سوسير،دروس في الألسنية العامة، ص 29 . وأندري مارتيني ، مبادئ في اللسانيات العامة،ص 12 .

والتاريخية ، والسياسية ،والدينية... حيث كانت الدراسات التاريخية والمقارنة تنساق لهذه الأهواء وتجعل قصارى جهدها الكشف عن تاريخ الأجناس البشرية أو إبراز أفضلية أوأسبقية أو قرابة جنس من الأجناس أو لغة من اللغات ، أو تغليب قوة سياسية على قوة أخرى [1].

انطلاقا من هذا المسعى استأثر البحث اللساني بغاياته الخاصة المستقلة عن غايات المجالات التي كان يُسَخّر قبلا لخدمتها ،وقد تمثلت هذه الغاية على المستوى النظري في بلورة لغة واصفة لمستويات البنية اللغوية تحقق الوصف العلمي المنشود المناظر للأوصاف العلمية التي تحققها العلوم الفيزيائية والرياضية ، واستخلاص القوانين التي تنتظم وفقها المظاهر اللغوية المختلفة ، أما على المستوى التطبيقي فكان الهدف الرئيس ربط الصلة بمجالات بحثية أخرى اجتماعية ،ونفسية،وجغرافية ،وتعليمية لأجل تحقيق الإفادة من حصائل وثمار البحث النظري ،وتجسيد فرضياته، والاستفادة مما تحققه الممارسات التطبيقية من تمحيص لتلك النتائج أو تقويض للفرضيات ، بغاية إعادة طرح فرضيات أخرى ،وتطوير اللغة الواصفة . ولا أدل على ذلك من أن البحث اللساني عرف ما بين انطلاقته الأولى مع أفكار دي سوسير و نظرياته الحديثة بدءا من التوليدية والتداولية والعَرفنية تطورات مختلفة على مستوى الأفكار والطروحات والإجراءات . [2]

- <u>تحديد موضوع اللسانيات</u>

إن موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد ـ كما يقول دي سوسير ـ هو اللغة[3] واللغة في تعريفها منظومة من العلامات المستعملة في التواصل ، والعلامة (signe) ـ مهما تعددت التعريفات ـ هي ارتباط بين عنصرين أحدهما ظاهر للعيان والآخر خفي

[1] ـ ينظر روبنز ، موجز تاريخ علم اللغة، ص 269- 270 . وكذلك: سيلفان أورو، تاريخ التفكير اللساني، نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب،ج 1 ، ص547 .
[2] ـ ينظر: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية ،ص 27- 28.
[3] ـ دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص 347 .

غائب فيكون الظاهر دليلا على الباطن [1] . ولذلك فإن هذين الجانبين عند دي سوسير متلازمان فالربط بينهما ضروري حتى وإن كان التلازم وضعيا اصطلاحيا . كما أنّ أي وصف أو دراسة للغة تنطلق من مسلمة جوهرية مفادها أن العنصر الجوهري للغة هو العلامة، وبذلك فإن الوصف ينطلق مما هو ظاهر أو محسوس في تلك العلامة وهو الجانب الصوتي ـ السمعي استدلالا على ما هو باطن أو ذهني ملازم لذلك المحسوس .

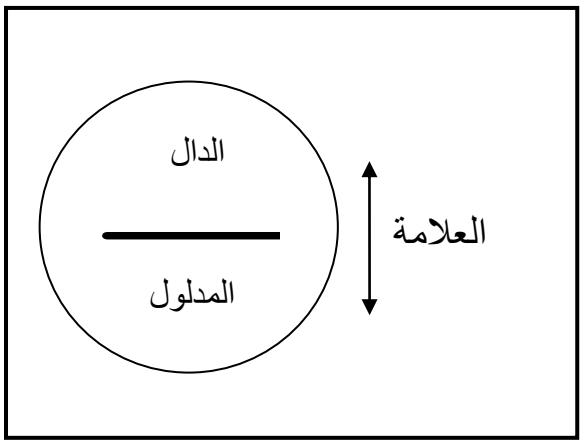

واعتمادا على هذه الفكرة صار للّسانيات كغيرها من العلوم التجريبية موضوعا ظاهرا ومحسوسا ومتعدد العناصر تخضعه للوصف والتجريب ، وتبحث في العلاقة بين عناصره ، حيث أنّ جميع مفاهيم العلم ـ كما يرى أحد الباحثين ـ تستنبط من عدد محدود من المسلّمات البديهية أو المقولات الأولية التي لا تحتاج إلى برهنة . كمقولة " اللسان نسق من الدلائل " و" مفهوم الدليل " [2].

يقول عبد السلام المسدي في سياق حديثة عن أهمية فكرة العلامة عند **دي سوسير**: " أقامت اللسانيات جوهر تعريفها للغة على موضوع العلامة الذي يكتسب دلالته باتفاق عارض يضفي عليه قيمة الرمز فاللغة هي ـ في مكوناتها المبدئية مجموعة من العلامات تترابط فيما بينها ترابطا عضويا ، ومعنى الارتباط في هذا السياق أن العلامات تحكمها علاقات من التوافق أو الترابط ، ومن الاختلاف أو التضاد ، ومن التناظر أو التباين ، مما ينشئ بينها شبكة من القرائن تتجاذب أطرافها أو تتدافع فتتحول الروابط إلى نظام من العلاقات تتجاور أفقيا وتتراكب عموديا فإذا هي نسيج متكتل الأبعاد " .[3] ولئن كانت اللسانيات تتقاسم مع علوم اللغة القديمة الموضوع ذاته وهو اللغة الإنسانية فإنها تختلف

[1] ـ ينظر: دي سوسير ،دروس في الألسنية العامة،ص 109- 110.و كذلك: عزمي إسلام، مفهوم المعنى دراسة تحليلية ،حوليات كلية الآداب، الحولية السادسة،1985، ص12-13 .و عبد الجليل مرتاض،العلامة اللسانية بين الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية، ص12-13 .

[2] ـ إسماعيلي علوي ، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات ، ص93.

[3] ـ ينظر : عبد السلام المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص30.

معها في تعريفها لهذا لهذا الموضوع حيث نظرت تلك العلوم للغة على أنها أداة لتصوير الفكر فبحثت عن تجليات وصور الفكر في مرآة اللغة ، بينما انطلق دي سوسير في تعريفه للعلامة بكونها المجموع الناتج عن ارتباط الدال أو المدلول أو ارتباط الصور السمعية بالمفاهيم [1]، مما يجعل منها وحدة غير قابلة للانفصال هي العلامة أو الدليل ، وهو ما يتيح النظر إلى تلك العلامة باعتبارها موضوعا ماديا محسوسا ، يجوز إخضاعه للوصف والتجريب ، والبحث في أجزائه وعناصره واكتشاف العلاقات الأفقية والعمودية الظاهرة بينها، واستخلاص لقوانين النسقية التي تحكمها . ولذلك " تبدو اللّسانيات الوصفيّة بهذا المعنى علما اختباريا (Empirique) بامتياز ، باعتبار الوصف اللساني ممارسة قائمة أساسا على المعاينة والملاحظة . والظواهر اللغوية التي تتم ملاحظتها هي مجموع الملفوظات والجمل التي ينتجها مستعملو لسان معيّن . والملفوظات في صورتها الأولى البسيطة والعادية ربط بين إشارات صوتية ومحتوى معنوي، يراد بها التعبير عن وقائع معينة،أو نقل معلومات متعلقة بالمتكلم أو بما يحيط به . "[2]

- **مستويات الدراسة :**

ويتعلق بتحديد موضوع الدراسة مسألة أخرى لا تقلّ عنها أهمية وهي تحديد مستويات البنية اللغوية التي تشملها الدراسة وهي مسألة عرفت وضع خطوطها العريضة في محاضرات دي سوسير ثمّ خضعت إلى إعادة ضبط وتحديد عند من تبعه من اللسانيين البنويين؛ حيث أثير النقاش حول قابلية دراسة المستوى الدلالي للغة باعتباره جانبا غير قابل للملاحظة من جهة ،وبالنظر إلى تعدده وتنوعه وخضوعه للمعايير الاجتماعية والنفسية والتاريخية ، وتأثره بالسياقات المختلفة . [3]

[1] ـ ينظر دي سوسير ، م س، ص 109 ـ 110.

[2] ـ مصطفى غلفان، اللسانيات البنوية ،منهجيات واتجاهات ، ط 1، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد، 2013م ،ص 101.

[3] ـ ينظر أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ،ص24- 25 . وكذلك: ف.ر. بالمر، علم الدلالة إطار جديد، تر : صبري إبراهيم السيّد، الإسكندرية؛دار المعرفة الجامعية،1995 ،ص 18 .

يتحدد ملمح المستويات اللغوية التي تكون موضوعا للدراسة اللسانية النظرية في دروس دي سوسير من خلال المستويات المدروسة في كتابه وهي المستوى الصوتي بشقيه النطقي والوظيفي حيث تعرّض إلى قضايا الكتابة الفنولوجية، والفونيم ،والجهاز الصوتي ومخارج الأصوات،وقوانين تشكيل الأصوات، والمقطع [1] ، والمستوى الصرفي وما يتعلّق بالوحدات الدالة أو الكيانات الملموسة للغة أو الوحدات اللغوية،والإلصاق [2] ، وكذلك المستوى التركيبي وما يتصل به من علاقات التركيب والاستبدال ، والتداخل بين الصرف والنحو والمعجم[3] .

كما نجد بعض الإشارات التي تؤسس لدراسة بنوية دلالية من خلال ما ورد عن مفهوم الدلالة والقيمة وتغيّر المعنى، ومستويي التركيب والاستبدال ، وما ينشأ عنهما من مجموعات وعلائق دلالية [4].

لقد شكلت هذه القضايا مباحث للسانيات النظرية في مقابل مباحث للسانيات التطبيقية تضمنتها فصول أخرى كاللسانيات الجغرافية [5]، وبهذا فإن بعض القضايا التي طالما بحثها الدرس اللغوي ، كأصل اللغة والعلاقة بين اللغة والفكر، العلاقة بين اللفظ والمعنى ، والعلاقة بين اللغة والسياقات الاجتماعية والنفسية والتاريخية ... وتاريخ الألفاظ كل هذه القضايا لم تعد من صميم اهتمام الدارس اللغوي الذي صار اهتمامه مركزا في العناصر الداخلية للبنية اللغوية في مستوياتها المحددة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية ، وفي العلاقة بين هذه العناصر.

[1] ـ دي سوسير، دروس في الألسنية العامة،ص ص 63 - 70 - 77 - 96 .
[2] ـ دي سوسير، المرجع نفسه ، ص ص 163- 166- 264.
[3] ـ دي سوسير ، المرجع نفسه ، ص201 - 202.
[4] ـ المرجع نفسه ، ص ص 172 - 191 .
[5] ـ المرجع نفسه ، 285- 315 .

ضبط منهج الدراسة

- **التحديد المكاني :**

إذا كان موضوع البحث اللساني هو اللغة من حيث هي مجموعة من العلامات أي بالتركيز على مكوّناتها المادية الظاهرة ، فإنّ منطلق الوصف والتحليل اللساني هو تحديد عيّنة من هذا الموضوع تحصر في المكان والزمان ،لأن وجود اللغة وجود فضفاض ممتد في الزمان والمكان، ويكون هذا التحديد باختيار ما يعرف عند اللسانيين بالمتن(corpus) أو المدوّنة التي تكون موضوعا للدراسة، وتتمثّل هذه المدوّنة في النصوص المنطوقة أو المكتوبة المنتمية إلى منطقة محدودة في المكان ، وحيز محصور من الزمان بحيث يضمن لعناصرها حدا من التجانس والانتظام تمكن الدارس من تحديد عناصرها و ضبط علاقاتها .[1] ويعد مثل هذا الإجراء المنهجي في الدرس اللساني الحديث أولى خطوات الالتزام بالمنهج العلمي الظاهراتي ، يقول عبد السلام المسدي : " إن أول مراتب الوجود المادي طبقا للتصور الظواهري (phénoménologique) للأشياء ارتباط الحدث ـ أيا كان ـ ببعدي وجود المادة وهما **بعد المكان وبعد الزمان** ، وهما البعدان المقيّدان لكل وجود موضوعي إذ لا ينفكان عن موجود إلا عُدّ من المطلق وبين لفظ المطلق ولفظ المقيد في الدلالة اللغوية فرق ما بين التصورين على الصعيد الفلسفي ."[2]

إن دراسة ما هو محدد زمانا ومكانا كما يحيل إليه كلام "المسدي" هو حصر لموضوع الدراسة فيما هو مقيّد أو ملموس (concret) وهو دأب العلوم التجريبية الحديثة ، بخلاف ما عرفته العلوم الإنسانية في عصور مضت من البحث في القضايا المطلقة . وقد تنبه علماء العربية القدماء إلى أهمية عنصر المكان في الحدث اللغوي حتى أنه يستحيل وجود اللغة إلا بوجود المكان أو المحل ،ويبسط الدكتور المسدي هذه المسألة مشيرا إلى أن ما

[1] ـ ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية: دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، منشورات كلية الآداب عين الشق، الدارالبيضاء 1998م، ص188. و إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص 287.

[2] ـ المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ط 2،تونس؛ الدار العربية للكتاب، 1986م، ص 247.

يُبيّن اختصاص الكلام بالمحل أنه يتولد عن احتكاك عضوي ، وهذا الاحتكاك لا يتجلى وجوده إلا في حدود المحل والبنية مستدلا بكلام "القاضي عبد الجبار" في كتابه "المغني": " والذي يدل أولا على أنه يوجد في هذا المحل أنه يتولد عن اعتماد الجسم على الجسم ومصاكته له ، ولا يجوز أن يولّد اعتماد المحل على المحل ما يولده إلا في المحل الذي اعتمد عليه ، يدل على ذلك توليد الاعتماد سائر ما يولده من الأكوان على اختلافها ، ولولا أن ذلك كذلك لم يمتنع أن يولّد الاعتماد ، وإن لم يماس محله محل آخر، وفي تعذّر ذلك دليل على ما قلناه ." [1]

إن احتكاك المكان بالمكان هو أصل نشأة الحدث اللغوي حيث تعرض للنفس الخارج من الرئتين مقاطع في مواضع معينة من الجهاز النطقي ، فيلتقي اللسان والحنك أو اللسان والأسنان أو الشفة والشفة أوغيرها من مواضع الالتقاء المحدثة للأصوات ، لذلك كان من الضروري ارتباط اللغة بالوجود المكاني . ولأن المسبب مجانس لما كان سببا له كان لابد لهذا الحدث من حيز مكاني يتواجد فيه ، وهو ما نسميه بالبنية الكلامية التي يكون لها موضع من موجات الهواء ووجود في الزمن .

هذا العنصر- كما عبر عنه القاضي عبد الجبار- قد مثّلته فكرة «البنية » باعتبارها شحنة اختبارية في مقاربة الإشكال الكلي. وتنعكس صورة البناء على المحل الذي فيه ينجز الحدث التعبيري، فيكون الكلام بوصفه ظاهرة متجسدة حسيا في حاجة إلى«بنية مخصوصة كما يحتاج إلى محل، وكل حرف منه يحتاج إلى بنية ومَخرج بخلاف ما يحتاج إليه الحرف الآخر »[2]. ويظهر لنا هذا البعد المكاني والزماني للحدث اللغوي عندما نمثله بالرموز الكتابية بملء الحروف والكلمات لبياض الورق ، وبتتابع تلك الوحدات المكتوبة تعبيرا عن تسلسلها الزمني وهو ما يعرف بمبدأ خطّية الدال [3] .

[1] - ينظر :المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 249. و القاضي أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي ،المغني في أبواب التوحيد والعدل ،قوّم نصه : إبراهيم الأبياري بإشراف طه حسين ، القاهرة ، 1961، ج7(خلق القرآن) ، ص 26 .

[2] - ينظر المسدي ، التفكير اللساني ، ص 250. و القاضي عبد الجبار ، المغني ، ج7 ، ص 159.

[3] - ينظر : دي سوسير ، م س ،ص72 .

وبالنظر إلى هذه الملابسة الشديدة بين اللغة والمكان كانت مسألة التحديد المكاني للغة المدروسة من الخطوات التي ينبغي للباحث اللساني أن يضعها في عين الحسبان ، حيث ينطلق في وصفه من الوجود المادي المرتبط أساسا بالوجود المكاني .لذلك انتشرت مع المنهج البنوي دراسة اللغة مرتبطة بمنطقة وجودها وشاع بعد ذلك دراسة اللهجات لأنها تمثل الوجود الطبيعي والواقعي للغة المرتبط بتخوم مكانية وجغرافية محدودة .[1]

- **التحديد الزمني ؛ الكلام والزمن**

تتخذ مسألة التحديد الزمني أهمية كبرى في منهج اللسانيات الحديثة حيث شكلت نواة أساسية للاعتراض النقدي الذي وجهه"دي سوسير" للدراسات التاريخية والمقارنة ولئن كانت الوجهة التاريخية ضمن الخيارات المنهجية المتاحة لدارس اللغة في رأي "دي سوسير" إلا أنه يصر على ضرورة الفصل بين الوجهتين الآنية والزمانية كما أن طروحاته كرست االتوجّه المنهجي الآني في الدراسات اللغوية .

يحدد دي سوسير محورين مختلفين تماما في الاتجاه أحدهما أفقي والآخر عمودي دلالة على اختلافهما منهجا وغاية، غير أنهما يتقاطعان في نقطة واحدة تمثل الوجود الزمني للغة المحددة المراد دراستها :

أ- **لسانيات آنية : (Linguistique synchronique) :** والآني أو السكوني يمثّل وصف اللّغة في حالة ثُبوت ، أو في نقطة معيّنة من الزمن . وهذا الوصف يشمِل محورَي التركيب والاستبدال ،وينتج عن هذه الدراسة استخلاص قوانين آنية .

[1]- ينظر: دي سوسير ، م س،ص ص 285- 315 .

ب- **لسانيات تاريخية (Linguistique diachronique) :** وتتمثّل في التّعقّب التاريخي للّغة أو رصد التطوّرات الصوتية أو التركيبية أو الدلالية التي تحدث في لغة معيّنة وينتج عن هذه الدراسة استخلاص قوانين زمانية .[1] و يمكن توضيح هذين القسمين في المخطط الآتي:

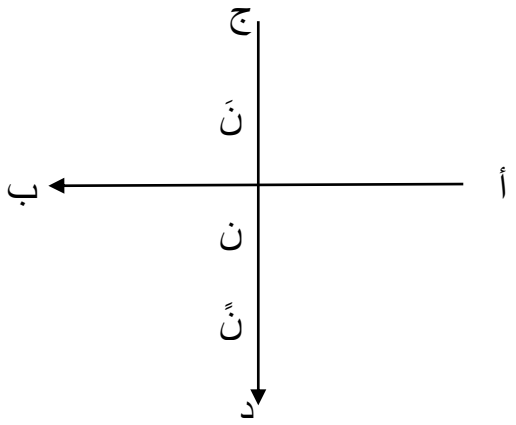

بحيث يُمثّل الخط الأفقي أ.ب الدراسة الآنية لخصائص اللّغة في نقطة معينة من الزمن (ن) أما الخط ج.د فيمثّل التعقّب التطوّري لهذه الخصائص في نقاط مختلفة من الزمن (نَ) أو (نً).

للدال تواجد في الزمن وهو ما عبّر عنه " دي سوسير " في حديثة عن فكرة الخّطية (lignearité) حيث إن خاصية التتابع الخطي لدوال اللغة في جميع مستوياتها هي نتاج للتتابع الزمني بين الدوال؛ فلا يمكن بأي حال تواجد دالين في نفس الوقت خلافا لما هو موجود في الأنظمة العلامية غير اللغوية [2]، وتتجسد هذه الفكرة في الكتابة بتسلسل الأصوات أو الكلمات في خط أفقي من اليمين إلى اليسار أو من اليسار إلى اليمين على اختلاف اللغات .

[1]- ينظر: دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص141 - 142 .
[2] - ينظر دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص 115. و عبد الجليل مرتاض ، العلامة اللغوية، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد 03 ،2003 ،ص 08 .

يشير" عبد السلام المسدي "إلى تعرض علماء اللغة العربية القدماء إلى هذه الفكرة حيث لا تنفك أصوات الكلام عندهم عن أسباب حدوثها التي تحددها زمانيا ومكانيا يقول : " أما عن ظاهرة اندراج الكلام في صلب الزمن فتتمثل في خصوصية الصوت الملازم للحدث التعبيري بالضرورة والصوت لا ينفك عن الزمن تصورا وإنجازا ، ويحدده ابن حزم بأنه هواء مندفع من الحلق والصدر والحنك واللسان والأسنان والشفتين إلى آذان السامعين ... كما يحدده **ابن سينا** « هو تقريب جرم ما إلى جرم مقاوم لمزاحمته تقريبا تتبعه مماسة عنيفة لسرعة حركة التقريب وقوّتها ومقابل هذا تبعيد جُرم ما من جُرم آخر مماس له منطبق أحدهما على الآخر تبعيدا ينقلع عن مماسته انقلاعا عنيفا لسرعة حركة التبعيد وهذا يتبعه صوت من غير أن يكون هناك قرع » [1]

إنّ هذا التواجد في الزمن هو ما يتيح للمحلل اللساني دراسة اللغة انطلاقا من تحليل التواجد الزمي لعناصرها ، فهي تختلف وتتمايز زمانيا في الأساس ، ومن هنا تأتي فكرة إجراء التقطيع المزدوج في اللسانيات التي مردها إلى تحليل البنية إلى وحدات مختلفة في تواجدها الزمني . هذا من جانب ، ومن جانب آخر يجب أن تكون عناصر العينة اللغوية المدروسة منتمية إلى طور زمني محدود أي متقاربة زمانيا حيث لا يمكن دراسة عناصر غير متجانسة زمنيا ، فاللغة تدرس وفق الوجهة الآنية في طور من أطوارها أي في حالة ثبوت نسبي ، وهذا خلافا للوجهة الزمانية " لقد تأسست الفلسفة الزمانية على مبدأ القول بأن حقيقة الظواهر كامنة في غيرها لا في ذاتها لأنها مستمدة من العلل والأسباب في وجودها على وجود المسبب والمعلول فاعترضت الآنية بالقول إن حقيقة الظواهر كامنة في ذاتها لا في غيرها ، باعتبار أنها مستمدة من تضافر الأجزاء داخل نظام الكل الواحد . وهكذا قامت الزمانية على تقدير الظواهر في ماهيتها وفي جدلها في حين قامت الآنية على تقديرها في وجودها،فجوهر الشيء هو وجوده ووجوده كامن في بنيته ونظامه . " [2]

[1]- المسدي ، التفكير اللساني ، ص 255. وابن سينا ، أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محي الدين الخطيب ، مط المؤيد القاهرة 1332 هـ ، ص 3

[2] - المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية .129.

ولعل أكبر خطأ وقعت فيه الدراسات اللغوية السابقة حسب رأي كثير من الباحثين هو دراسة الحقائق اللغوية لفترات مختلفة كأنها تعود إلى فترة واحدة .[1] إن تحديد زمن الدراسة هو ما يجعل من موضوعها محصورا في بنيتها أو منظومتها المحددة العناصر والمضبوطة القوانين وهكذا يمكن الوصول إلى نتائج محددة للوصف ، ولذلك فإن التحديد الزمني هو أساس الوجهة النظامية في مقابل الوجهة التاريخية كما يراه كثير من الباحثين وحتى الذين يحسبون على المنهج التاريخي " يرتبط مفهوم النظامية عند برجستراسر بمفهوم آخر لا يقل عنه أهمية في الدرس اللساني الوصفي ، يتعلق الأمر بالتمييز بين الآني والتعاقبي .

إن النظامية كما مر بنا ، هي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ونسأل ما هي خصائص اللغة في هذا الوقت . يحدد "برجستراسر" إذن كيفية تطبيق الدراسة التاريخية في فترة معينة من تاريخ اللغة ، وهو ما يعني تحديد طور من الأطوار التي قطعتها اللغة عبر تاريخها ، وحصر الدراسة في هذا الطور ، ويقابل مصطلح "الطور " بهذا المعنى مصطلح " الحالة Etat" كما حددها سوسور . ومعلوم أن سوسور وضّح أن اللسانيات الآنية تهتم "بالعهود Epoques" ، لكن رايسر يستعمل كلمة حالة للدلالة على ما يعرف بالدراسة لآنية .[2]

- **الوجهة النظامية :**

يختصر مصطلح الوجهة النظامية الذي يطلقه الباحثون الموقف المنهجي لعلم اللغة الحديث فيأتي كمقابل للوجهة التاريخية ، والوجهة التاريخية ـ المقارنة اللتين ترتبطان بعلم اللغة التاريخي وظلتا تسيطران ردها من الزمن على الدراسات اللغوية في أوروبا وانتقلتا إلى الدراسات اللغوية العربية من خلال أبحاث ودراسات المستشرقين ومنهم"

[1]ـ ينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، ص106.

[2]ـ ينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، ص106 . وكذلك : برجست راسر، التطور النحوي للغة العربيّة ، مراجعة رمضان عبد التوّاب ، ط 2 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ،1994 ، ص07 .

برجستراسر " في كتابه " **التطور النحوي للغة العربية** "حيث اتبع منهجا تاريخيا بحتا في تقصي التغيرات التي طرأت على بنية اللغة العربية عبر اختلاف العصور .

و **الوجهة النظامية** هي أن ننظر إلى طور معين من أطوار تاريخ لغة معينة ، ونتساءل ما هي خصائص اللغة في هذا الطور وكيف ترتبط كل واحدة منها بسائرها [1] وهو ما يرجع بنا إلى تعريف "دي سوسير" للغة بأنها نظام من الدلائل (العلامات) .[2] ومن فكرة النظام جاءت فكرة البنية والبنوية التي كانت دأب التفكير والبحث العلمي في ذلك العصر حتى قيل إنه عصر البنيوية [3].

لا نكاد نعثر في كتاب دي سوسير على تعريف للبنية مثلما تبلور عند من جاء بعده من اللسانيين والباحثين غير أن تعريفه للغة ومنهجه المقترح لدراستها حيث دعا إلى ضرورة النظر إلى عناصرها الداخلية والعلاقة بينها ، كل ذلك يتطابق تماما مع ما صاغه المنظرون من تعريف للبنية بأنها كل يقوم على ظواهر مترابطة العناصر ماهية كل عنصر وقف على بقية العناصر؛بحيث لا يتحدد أحدها إلا بعلاقته بالعناصر الأخرى ،فإذا بالحدث اللغوي جهاز تنتظم في كيانه عناصر مترابطة عضويا بحيث لا يتغير عنصر إلا انجر عن ذلك تغيّر في وضع بقية العناصر، وبالتالي كل الجهاز ، وما إن يستجيب الكل لتغيّر الجزء حتى يستعيد الجهاز انتظامه الداخلي ، ومن هنا صارت هذه الفكرة بمثابة المحور المركزي الموجه لمنهجية الباحثين في العلوم اللغوية . [4]

[1]- ينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ص102- 103. و برجست راسر، التطور النحوي للغة العربيّة ، ص07.

[2] - ينظر دي سوسير ، م س، ص 37 .

[3] - ينظر الجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص 137- 138.

[4]- ينظر: جميل صليبا ، المعجم الفلسفي، ج1 ، ص 218 . و المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص127.

3 ـ امتدادات الإجراء البنوي :

3 . 1 الإجراء التوزيعي :

نشأت البِنوية الوصفية في أمريكا في غمرة الدراسات الحقلية للّغات الهندية الأمريكية؛ حيث أهتم اللّسانيون بهذه اللّغات المنطوقة المنتشرة في القارة الأمريكية ،فتصدّوا لجمع عيناتها الشفوية ووصف بنياتها وتَبيُّنَ خصائصها، و كان"فرانز بواز"(Franz Boas) (1858-1942) صاحب فضل السبق و التأسيس لهذا النهج الجديد؛حيث قام بدراسة وصفية لعدد من اللّغات الهندية الأمريكية و جمعها في كتاب"دليل اللّغات الهندية الأمريكية"(1911). و كان لأعماله عميق الأثر في توجّه الكثير من تلامذته. وتوسَعَ الاهتمام إلى لغات أمريكا الوسطى و الجنوبية و أنجزت الكثير من رسائل الدكتوراه حول هذه اللّغات الأهلية [1] .

من بين المبادئ التي دعا إليها " بواز " في دراسة اللغة ترك الاعتماد على منهج النحو الأوروبي في دراسة اللغات الهندية الأمريكية وغيرها من اللغات لأنّ اللغات ـ كما رأى ـ " لها منطقها الداخلي الذي يأبى الانقياد لتطبيق أيّ مبدأ منهجي عام ، وأنّ المادة اللغوية نفسها هي التي تفرض طريقة ما من طرق التحليل تكون ملائمة لها ." [2]

بَرَز من بين تلاميذ "بواز" "إدوارد سابير"(Edward Sapir)(1884-1939و"ليونارد بلومفيلد" (Leonard Bloomfield)(1887-1949). أما"سابير" فكان كأستاذه "بواز" ميّالا إلى التأكيد على الصلة القائمة بين بنية اللّغة وطابع الحياة الإنسانية بما تتضّمنه من جوانب نفسية و اجتماعية. فاللّغة عنده هي جزء من الثقافة الإنسانية وانعكاس لها، وهو يرى أنّ " أغلب الكلمات تحمل وقعا شعوريا...وإنما هو

[1] -R.H.Robins, **Brève histoire de la linguistique**, P217.

[2] ـ ميلكا إفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، تر: سعد عبد العزيز مصلوح ، ط2 ،الكويت؛ المجلس الأعلى للثقافة ، 2000م ، ص274.

شحنة عاطفية دالة على الجسم الحقيقي للكلمة و نواتها المفهومية، ويُمكن لذلك القسم العاطفي أن يتغيّر...حسب التغيّر لصورة تجارب الفرد وأحواله." [1]

ويَعُدّ "سابير" المعيار"التوزيعي" (Distributionnel) أساسا لتمييز الفونيم(Phonème) أوالصوت، و يقصد بالتوزيع موقع الفونيم بالنسبة للفونيمات الأخرى، لأنّ "الصوت المنعزل لا يَعدّ بحقّ عنصرا من عناصر الكلام، لأنّ الكلام مفيد والصوت غير مفيد البتّة." [2] ويمثل لذلك بالعلامة (S) في التركيب (He hits) في الإنجليزية التي ترمز إلى معنى مختلف تمام الإختلاف عن معنى(S) في (books)[3].

وأمّا "ليونارد بلومفييلد" (Leonard Bloomfield)(1887-1949) فهو المهندس الفعلي للاتجاه التوزيعي، وقد دفعه تأثرّه بالتيار الوضعي وعلم النفس السلوكي (Behaviorisme) إلى أن يراجع كتابه الأوّل " مقدمة في علم اللّسان " (1914) حتى يتوافق مع النظرة الآلية السلوكية [4].

إن اللّغة عند"بلوفييد"هي نوع من أنواع "الاستجابة" الآلية(Repense) لـ "مثير" معيّن (Stimulus) (S⟶R) و هو يبسّط هذا المفهوم في قصّة "جاك" و"جيل" هذه الأخيرة التي "ترى تفاحة و بدافع الجوع تقوم بإحداث صوت بحنجرتها و لسانها و شفتيها، فيقوم جاك بإحضار التفاحة، و يضعها في يدها لتأكلها." [5] فالجوع بمثابة مثير أو منبّه و الصوت الذي تُحدثه"جيل" يمثّل استجابة لذلك المثير، ويقوم في نفس الوقت مقام المنبّه الذي يستجيب له "جاك" بإحضار ما طُلِب منه.

---

[1]- إدوارد سابير، **اللّغة مقدمة في دراسة الكلام**، ترجمة: المنصف عاشور (تونس: الدار العربية للكتاب ، 1995م)، ص53.

[2]- المرجع نفسه ، ص39.

[3]-(S) الأولى تدل على : التصريف في الحاضر و الثانية تدل على الجمع (المرجع نفسه ص .41.).

[4] -R.H.Robins. Brève histoire de la linguistique. P217

[5] -"Suppose that Jack and Jill are walking down a line. Jill is hungry. She sees an apple in a tree. She makes a noise with her larynx, tongue and lips. jack vaults the fence, climbs the tree, takes the apple, brings it to Jill, and places it in her hand. Jill eats the apple.". Leonard Bloom Field, **Language** (09TH Edition; great britain: Unwin university books, 1970), P22.

إنّ اختصار "بلومفييلد" لمكوّنات العملية الكلامية في "الحدث السابق لعملية الكلام" و "الكلام" و "الحدث الذي يلي الكلام"[1] جعله يلغي وجود المفهوم الذهني للسلوك اللّغوي وقد انعكس ذلك على منهجه في التعامل مع البنية اللّغوية باعتماد معيار التوزيع (Distribution) وهو" إحلال الوحدة موضوع الفحص مكان وحدة أخرى معروفة السياق نفسه، وإذا أمكن لهذا الإحلال أن يتمّ دون حلول تغيير أساسي في السياق ، فإنّه حينئذ تكون كلتا الوحدتين منتمية إلى فئة واحدة ، أي أنّ لهما خصائص نحوية واحدة(مثال ذلك كلمتا برنامج وإنسان فإنّهما تنتميان إلى فئة نحوية واحدة ؛ أي فئة الأسماء ، حيث إنّ من الممكن أن يحتلّا المكان نفسه في الجملة الآتية : ذلك الـ.....خيّب أملي. "[2] ووفق هذا التعريف فإنّ المكوّنات القابلة للاستبدال أو الإحلال في نفس الموقع تكون منتمية إلى نفس القسم التوزيعي ، فتعرّف الصفة في الإنجليزية مثلا بأنها الكلمة التي تقع بين الأداة (the) والاسم ،ولا تلحقها (s) عند الجمع.

ومن الإجراءات التي رسّخها التوزيعيون أيضا تحليل البنية إلى ما يعرف بـ"المؤلِّفات المباشرةConstituants immédiates)) وهي أجزاء المنطوق التي يرتبط بعضها ببعض ارتباطا نحويا مباشرا ،ثمّ إلى مكوّنات نهائية (Constituants finales) وهي المكوّنا الصرفية التي لا تقبل التحليل إلى مكوّنات أدنى (المورفيمات) . وعلى سبيل المثال في العبارة : (شروق الشمس يبهج النفوس.) يتم تحليل المؤلفات المباشرة كالآتي :

[1] -" Practical events preceding the act of speech" "speech" "Practical events following the act of speech." (opcit ,P23).

[2] ـ ميلكا إفيتش ، اتجاهات البحث اللساني ، تر : عبد العزيز مصلوح ، ص 287. و مصطفى غلفان ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ، ص 390.

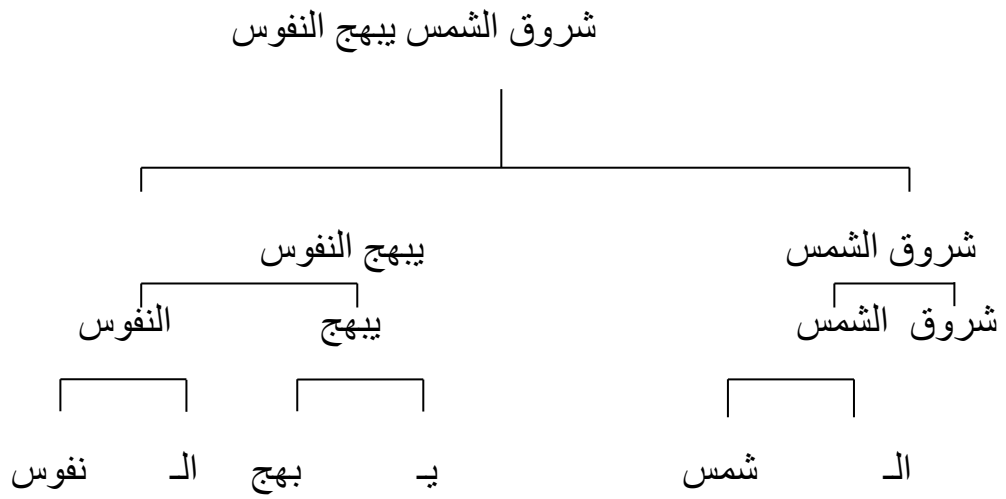

وقد عرف التحليل بالاعتماد على المؤلّفات المباشرة تطّورا ملموسا بعد أن اعتمده اللّسانيون المتأثّرون بالنهج "البلومفييلدي"أمثال "زليج هاريس" (Zelig Haris) و شارل هوكيت " (Ch. Hockette) [1] و " برنارد بلوك " (B.Bloch) إلى جانب " بيك " (K.L.Pike) صاحب تسمية " الطاقميمية " (Tagmémique)[2] و هي تتمثّل في تعويض المؤّلفات المُباِشرة بوحدات نحوية ، بحيث تمثّل كلّ "وحدة" (Tagmème) وظيفة نحوية كوظيفة (الفاعل) أو (المفعول)[3].

لقد حققّت المنهجية التوزيعية قدرا كبيرا من الانتشار، وعُدّت تجسيدا للمبادئ التي دعا إليها دي سوسير لما اقترحته من خطوات إجرائية هي أقرب إلى النهج العلمي الذي وجّه إليه، وكان ذيوع إجراءاتها بشكل أوسع في الجانب التركيبي والصرفي، حيث اعتمدت في دراستها للبنية اللّغوية على العناصر و المؤشّرات القابلة للملاحظة كـ "المؤلِّف" و " الموقع " (Position) . واستطاعت هذه المدرسة أن تمدّ التحليل اللّساني

[1] -Charles Hockette, **A cours of modern linguistics**(England: Macmillan publishing CO, 1958.

[2]-يترجمها عبد السلام المسدي إلى (المَوْقِعية).(قاموس اللّسانيات. ص79)

[3] -R.H.Robins**, Brève histoire de la linguistique**, p 222.

بجملة من الإجراءات التحليلية التي أضحت إجراءات مركزية في الدرس اللّغوي المعاصر.

3 . 2 الإجراء الوظيفي :

إن البحث عن الوظيفة (Fonction) كأساس للدراسة اللّسانية هو مبدأ تبنّته مدرسة "براغ" في داساتها الصوتية الفونولوجية [1] . حيث أسّست لدراسة تهتم بإظهار الدور الإبلاغي الذي يؤدّيه كلّ عنصر من عناصر البنية اللّغوية، وذلك من خلال علم الأصوات الوظيفي الذي انبرى روّاده إلى دراسة التنوعات التي تعرض للصوت في مختلف حالات الاستعمال تبعا للحاجة التواصلية. وقد توسّع هذا المفهوم عند "اندري مارتينيه "(Andret Martinet) إلى مجال التركيب ؛ حيث رأى أنّ "العناصر المتحفظ بها [في الخطاب] هي تلك التي كان بالإمكان أن لا تظهر في السياق الذي وجدناها فيه : فهي إذن تلك التي استعملها المتكلّم هناك عمدا ، و التي استجاب لها السامع لأنّه عرف فيها قصدا تبليغا لدى مخاطبة " [2] .

إن اختيارات المتكلّم تتمّ وفق وظائف إبلاغية يؤدّيها الخطاب [3]، واستجلاء هذه الاختيارات من طرف اللّساني يكون عن طريق "التقطيع المزدوج للّغة "(La double articulation du langage) حيث يتم التقطيع الأوّل إلى "وحدات أساسية دالة " (Unité de base) أو كلمات، و التقطيع الثاني إلى الأصوات المكونة لهذه الوحدات [4] وذلك من أجل التعرف على القيمة الإبلاغية لكلّ تباين أو تقابل أو تركيب للوحدات اللّسانية "سواء أكانت أدلّة أم صوتيمات" [5].

لقد تولّد مع هذه النزعة الوظيفية زخمٌ من المصطلحات الخاصة بالإجراءات الوظيفية التي ترسخت مع " النحو الوظيفي " (Grammaire fonctionnelle) كمفاهيم

---

[1]-ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ج2 ، ص 240.

[2]-أندريه مارتينيه، **مبادئ اللسانيات العامة**، ترجمة : سعدي زبير ،ص34.

[3]-في جملة مثل (أتقن الحرفيّ صنعَته) تُستعمل الوحدة الدالة (أتقن) بدل سلسلة من الإختيارات المتاحة: (أحسن), (أكمَلَ), (أتمَّ). وفي كلمة مثل (ذَهبَ) تُختار(ذ) من بين عناصر متاحة في سلسلة الإختيار(ن - نهب)أو(ر- رهبَ)...

[4]-المرجع نفسه ، ص18.

[5]-المرجع نفسه،ص30.

"الوظيفة" و "النواة" (Noyau)"والتركيب المكتفي"(Le syntagme autonome) والإسناد (Prédication) "و الأوّلية" (Fonction primaire) و "القرينة" (Indice) و"التنغيم"(Intonation)[1].

إن التركيز على الدور التبليغي للعناصر اللّغوية يمنح الإجراءات الوظيفية قدرا كبيرا من النجاعة في الكشف عن العلاقة القائمة بين خصائص اللّغة وأهم دور تسنده إليها اللّسانيات الحديثة، و هو الجانب التواصلي , وهو أمر لا يتأتّى إلاّ بوصف لساني يتحرى أدقّ جزئيات وتفاصيل النظام اللّغوي.

3 . 3 الإجراء التوليد:

لقد كان ظهور كتاب تشومسكي (Noam Chomsky) "البنى التركيبية" سنة1957 نقطة تحول مركزية نحو اللّسانيات (التوليدية-التحويلية) أو اللّسانيات "ما بعد البلومفييلدية"[2] (Post-Bloomfieldienne) و على حدّ قول "الفاسي الفهري" فإن تشومسكي "... قد قاد ثورة علمية نجم عنها ظهور أنموذج جديد للتفكير في اللّغة أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللّغوي، وضمنها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي"[3]. فمقابلة "الذهني" بـ "السلوكي" في هذه المقولة يُبرز المنطلق العقلاني الذي اعتمده "تشومسكي" حيث ما انفكّ يبدي أوجُه التقارب بين نظريته و الآراء العقلانية الديكارتية [4] في اللّغة كرأي اللّغوي الألماني "هومبلد" (Wilhem Ven Humboldt) الذي يَعدّ اللّغة " استعمالات لا متناهية لأشياء متناهية." [5] وفي كتابه "اللّسانيات الديكارتية " [6]

---

[1]-المرجع نفسه،ص84 و ما بعدها.

[2] -R.H.Robins, Brève histoire de la linguistique , P248.

[3]- **اللّسانيات واللّغة العربية**، ص65.

[4]-نسبة إلى "رينيه ديكارت"الفيلسوف الفرنسي(1596-1650)رائد المذهب العقلاني. ينظر: ميشال زكرياء، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية**، الطبعة الثانية؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986م ، ص19.

[5] -« Infinite use of finite means »Noam Chomsky, aspects of the theory of syntax.(Third paper back printing; U S A: Massachusetts institute of technology, 1980), preface.

[6] -Noam Chomsky, **La linguistique cartésienne un chapitre de l'histoire de la pensée rationaliste**, traduit de l'anglais par: Nelcya De Lanoe et Dan Sperber, Passim.

يستعرض تشومسكي آراء ثلة من المفكّرين العقلانيين في نظرتهم إلى اللّغة و الاكتساب اللّغوي وعلاقتها بالنشاط العقلي[1].

وانطلاقا من هذه الخلفية العقلانية فقد أُهتمت النظرية التوليدية كما يقول تشومسكي "بذكاء القارئ و المبادئ و الإجراءات التي تُحشدُ بغية تحصيل المعرفة الكاملة باللّغة [أما النظريات البِنوية السابقة] فلا تهتم بالإجراءات التحليلية لاستخلاص وجوه النحو من المادة اللّغوية" [2] .

ومنذ النموذج الأوّل " البنى التركيبية" (1957) إلى آخر النماذج(البرنامج الأدنوي :1993) مرورا بـالنظرية المعيار (مظاهر النظرية التركيبية: 1965) ، والنظرية المعيار الموسّعة (1972) ونظرية المبادئ والوسائط (1981) [3] ، كان الهدف ـ وإن اختلفت النماذج التوصيفية ـ هو الإجابة عمّا يعرف بمشكلة " أفلاطون " ، التي يصوغها " برتراند راسل" في السؤال الآتي : كيف للإنسان أن يعرف كلّ ما يعرفه رغم قصر تجربته في هذا العالم ؟ وهو السؤال الذي تعاد صياغته في مجال المعرفة اللغوية والاكتساب اللغوي على الشكل الآتي: كيف يمكن للإنسان أن يحصل على المعرفة والملكة اللغوية رغم أنّه لم يتعرّف فعليا ومن خلال تجربته اللغوية إلا على جزء يسيرمن بنيات اللغة ؟ [4]

ولذلك فإنّ مهمة الوصف اللساني هو وصف المعرفة الضمنية لمتكلم اللغة والتي تمكّنه من إنتاج وتوليد عدد غير محدود من البنيات اللغوية ، وعلى هذا الأساس فإنّ الوصف يتوجّه إلى البنيات الذهنية الكامنة وراء إنتاج البنيات الظاهرة في التمثيل الصواتي للّغة .

وفي النموذج المعيار (1965) تمّ إدراج مفاهيم جديدة تؤول دائما إلى وصف المعرفة الضمنية باللغة وكيفية تمثيلها ظاهريا ، حيث أدرج مفهوم البنية العميقة: المتكوّنة من مقولات نحوية ومعجمية ، وقواعد إدماج معجمي ، وتحويلات. والبنية السطحية: المتكوّنة

[1]-منهم ديكارت (Des Cartes), كوردموي (Cordemoy), بوجون (Bougeant G.M.) (المصدر نفسه)

[2]-تشومسكي، **المعرفة اللّغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها**، ترجمة محمد فتيح، ص59.

[3]- ينظر : مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية ، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، ط1 ، الأردن ؛ عالم الكتب الحديث ، 2010 م، ص ص 195وما بعدها .

[4]- تشومسكي ، اللسانيات التوليدية اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير ، تر : محمد الرحالي ، ط1 ، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد ، 2013م ، ص 14.

من تمثيلات صوتية ودلالية حيث تمّ إدراج المكّون الدلالي إلى جانب المكوّن الصوتي بعد الانتقادات التي وُجهت للنموذج الأوّل من طرف "كاتز وفيودر"(Katz et Fodor)1963 و" كاتز وبوسطال " (Katz et Postal) 1965 حول إهمال السمات الدلالية .[1]

وفي النظرية المعيار الموسّعة (1972) تمّ وضع افتراض عام يتعلّق بطبيعة البنية الداخلية لمكوّنات الجملة (المركّب الاسمي ، المركّب الفعلي ، المركّب الوصفي) وهو ما يعرف بنظرية س- ، حيث إنّ س هو المتغيّر المقولي (اسم ، فعل، حرف، صفة، ظرف) الذي يمثّل رأس المركّب الاسمي أو الفعلي أو الحرفي أو الوصفي أو الظرفي ،ويمثّل عدد الخطوط فوقه عدد الإسقاطات ، أي ما يرتبط به من تخصيصات أو فضلات . فتكون قراءة العلاقات التركيبية بين الرؤوس والمخصصات والفضلات في شكل توليفات رمزية رياضية .[2]

وفي نظرية المبادئ والوسائط تمّ تحديد مجموعة من المبادئ الكلّية التي تشترك فيها الألسن البشرية ، والتي تشكّل النحو الكلّي أي السمات العامة لنظام القواعد البشرية، وتمثّل الوسائط ما تختاره اللغات على اختلافها لتجسيد هذه المبادئ العامة " فإذا كان النحو الكلّي هو مجموع المبادئ الكلّية العامة التي تحدّد المَلَكة العامة للغو ، فإنّ نحو لغة بعينها يعتمد على تثبيت قيم الوسائط (أو البرامترات) التي يفترض أنّ هذه اللغة أو نحوها ناتج عن تثبيتها بالتفاعل مع المحيط "[3].

يمكن التمثيل لفكرة المبدأ الكلّي والتوسيط بقاعدة النقل ، فالنقل كمبدأ عام هو عملية نقل عنصر معيّن نعبّر عنه بالمقولة التركيبية المتغيّرة "أ" التي قد تكون مركّبا اسميا أو فعليا أو استفهاميا حيث يتمّ النقل وفق مبدأ واحد هو : انقُل ـ أ مع خضوع هذا النقل لقيد التحتية الدال على أنّه لا يمكن الفصل بين العنصر المتنقّل وبين عنصره الأصلي بأكثر

[1]ـ ينظر : تشومسكي اللسانيات التوليدية، ص21 .و مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية ، ص110.
[2]ـ ينظر مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية ، ص 173 .
[3]ـ عبد القادر الفاسي الفهري، المعجمة والتوسيط نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربية ، ط1 ، بيروت ؛ المركز الثقافي العربي ،1997، ص 34.

من إسقاطين أقصيين ، وتتخذ اللغات على اختلاف خصائصها قواعد لتجسيد هذه القاعدة الكلية، تتمثل في قواعد البناء للمجهول أو الاستفهام أو النفي ...[1]

أمّا البرنامج الأدنوي (Programme minimaliste) فهو قائم على قدر أكبر من الاختصار والاقتصاد لمكوّنات الجهاز المولّد للغة حيث تشكّل السمات المعجمية رأسا للهيكل التوليدي ومنطلقا له ، ويتمّ تنسيقها مع العمليات التركيبية ، التي تكون عبارة عن مدخلات الجهاز المولّد للبنيات ،وبعد إجراء عمليات(الضمّ ،والنقل ، والمطابقة)، يتمّ إخراجها في صورة تمثيل أو تهجية (صرف ـ صواتية ، دلالية).[2]

يقدّم النحوالتوليدي نموذجا تحليليّا يقوِّم مسار التحليل البنوي الوصفي نحو تحليل لساني يربط البنية اللّغوية الظاهرة بالبنى العقلية الأساسية المنتجة لها. ويتّسع بذلك مجال التحليل البنوي ليشمل الوصف و التفسير، وتسعى نماذجه على ما عرفته من تعديل وتطوير من نموذج لآخر إلى وصف البنيات الصورية الكامنة في ذهن المتكلّم وكيفية عمل هذه المكوّنات ، وقد تطوّر هذا الوصف نحو الاقتصاد والتقتير ومحاولة وصف مجريات هذا التوليد بأدنى الرموز وأبسط المكوّنات .

4 ـ اللغات التصريفية واستثناءات التحليل :

يصنف الباحثون في مجال الدرس اللساني المقارن وعلم الأنماط اللغوية ومنهم "فلوغل" اللغات إلى ثلاث فصائل: "اللغات التحليلية و اللغات الإلصاقية و اللغات العازلة.و يتّفقون على أنّ اللغات الإنسانية نشأت عازلة ثم تطورت فأصبحت إلصاقية، ثم ارتقت أخيرا إلى التحليلية أو (التصريفية) .

و اللغة العازلة هي التي تكون بنية الكلمات فيها ثابتة لا تتغير، ومن بين لغات هذا النوع ، اللغة الصينية و كثير من اللغات البدائية. و اللغة الإلصاقية هي لغة وصلية، تمتاز بدخول السوابق و اللواحق على الأصل فتغير معناه؛ و من اللغات التي تستعمل هذا النمط

[1]ـ تشومسكي ، اللسانيات التوليدية ، تر : محمّد الرحالي ، ص 20.
[2]ـ مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية ، ص 420.

اليابانية و التركية. و اللغة التحليلية: و هي التي تتغير أبنيتها بتغير المعاني، و من لغات هذا النمط الساميات و في طليعتها العربية و أكثر اللغات الهندية ـ الأوروبية .[1]

والحقيقة أنّه يمكن الحديث عن نمط غالب في لغة من اللغات لأنّ هذه الخاصيات (العزل و الإلصاق و التصريف) قد تجتمع في لغة واحدة كالعربية أو الفرنسية أو الإنجليزية ، مع غلبة واحد منها فتصنّف اللغة بحسب هذا النمط الغالب ولذلك نقول عن اللغات الأوروبية عموما أنها إلصاقية لغلبة الإلصاق عليها ، ونقول عن اللغة العربية أنها تصريفية لغلبة التصريف في بنياتها الإفرادية .

4 .**1 اللغات التصريفية :** التصريف لغة من الصرف وهو التغيّيروالتحويل [2] وفي اصطلاح علوم اللغة هو تغيّر بنية أو صيغة أو وزن الكلمة بحسب المعاني المراد التعبير عنها، فبتغيير بنية الكلمة الواحدة كتب مثلا نعبّر عن معاني متعددة كالحدث (كتابة) و الفاعل (كاتب) والمفعول (مكتوب) والمكان (مكتب) وغير ذلك مما يشتق من هذا الأصل الثابت ، بحيث يوضع هذا الجذر في وزن خاص يفيد من خلاله المعنى المراد التعبير عنه ، وليست هذه الأوزان سوى حركات تجتمع في صنف من الكلمات فتجعلها مشتركة في الصيغة والتصنيف و المعنى أحيانا ، كما يعطي الرفع معنى الفاعلية والنصب معنى المفعولية، والجر معنى الإضافة. [3] ويتقاطع مصطلح التصريف مع مصطلح **الاشتقاق** وهو في اللغة بمعنى الأخذ والاستخراج ، وفي الاصطلاح يُعرّف على الأرجح بأخذ صيغة من صيغة تشاركها في المعنى و الحروف وفي ترتيب الحروف ، فالعالِم والمعلوم والمعلّم والمتعلّم هي مشتقات من العِلم أو من علِمَ على خلاف ، وقد يتسع التعريف ليشمل ما لم يشترك في الحروف وفي ترتيبها واشترك في المعنى على اعتبار أنواع مختلفة من الاشتقاق كالاشتقاق الكبير والأكبر ، في نحو (جبذ ـ جذب، حمد ـ مدح،آن ـ أنى) وفي مثل (أزّ ـ هزّ، نعق ـ نهق ، ثلب ـ ثلم) [4]

---

[1] ـ صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة، المكتبة الأهلية، بيروت، ط2، 1962، ص34-35 .

[2] ـ تصريف الرياح تصرّفها من وجهة إلى وجهة ، وحال إلى حال ... وصرف الدهر : حدَثه (الفراهيدي ، كتاب العين ، ج 2، ص391.)

[3] ـ ينظر : محمّد محي الدين عبد الحميد ، دروس التصريف ،بيروت ؛ المكتبة العصرية ، 2003م، ص4 ـ 5 .

[4] ـ المرجع نفسه، ص 11- 12.

وبالنظر إلى غلبة هذه الخاصية على بعض اللغات فإنها سميت باللغات التصريفية أو الاشتقاقية (langues flexionnelles)، ولئن كانت هذه الخاصية موجودة في اللغات على اختلافها كما ذكرنا فإن هناك فرعا منها تغلب عليه هذه السمة حتى تكاد تطبعه ، ويتفق الباحثون على أن من بين فروع اللغات التي تغلب عليها سمة التصريف أو الاشتقاق هو فرع اللغات السامية ومنها اللغة العربية، وتتسم الساميات إلى جانب التصريف بخاصية أخرى هي الإعراب وهي تغيّر حركات أواخر الكلمات في الجملة بتغيّر مواقعها الإعرابية أو وظائفها النحوية كالفاعل والمفعول وغيرها .

ولئن كانت جل الدراسات لم تتعرض بوضوح إلى مسألة العلاقة بين الاشتقاق والإعراب إلا أن من الواضح أن دلالات الحركات في الوزن ليست ببعيدة الصلة بدلالتها في الإعراب؛ حيث ترتبط حركة الرفع مثلا باشتقاق اسم الفاعل في الصرف نحو : مُسافر ، مُقبل ، مُستقبل ... وبالفاعل في النحو مثل : ينجحُ المُجدُّ ، كما ترتبط حركة النصب باشتقاق أسماء المفعولين نحو : مَكتوب ، مَستور ، مستخرَج ، مستعمَر ، مستودَع ، مستقَر ...كما ترتبط في النحو بالمفعول بأنواعه نحو : قرأت الكتابَ ، وقرأت بغيةَ التعلّم ، ومشيت والنهرَ ، و سافرت يوم الخميس .

إن مثل هذا الاتصال بين دلالة الحركات في أوزان المشتقات و في الوظائف النحوية لممّا يوحي باتصال وثيق بين خاصيتي التصريف والإعراب في فرع خاص من اللغات هو اللغات السامية التي منها اللغة العربية . ولطالما قرأنا فصولا في كتب علماء اللغة العربية عن العلاقة الوثيقة بين اللفظ والمعنى ، وبين حركات الإعراب والدلالة النحوية ، وبين أوزان الصيغ الصرفية التي تؤول في حقيقتها إلى الحركات وما تحيل إليه الصيغة في ذاتها من دلالة. فابن جني له نظرية كاملة في هذا الموضوع تضمنتها فصول من كتابه الخصائص .

يقول **ابن جني (ت 392هـ)**: "اعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقّته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحّته.قال الخليل : كأنّهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدّا فقالوا: صرّ وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا فقالوا: صرصر . قال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان : إنّها تأتي للاضطراب

والحركة ، نحو النقَزَان ، والغَلَيان ، والغَثَيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال . ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مثّلاه، وذلك أنّك تجد المصادر الرباعية تأتي للتكرير، نحو الزعزعة ،والصلصلة، والقلقلة ،[والصعصعة]، والجرجرة ،والقرقرة . ووجدت أيضا (الفَعَلى) من المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة نحو : البَشكى ،و الجَمَزى ، والوَلَقى ... [1]

ففي هذا لنص وفي غيره من النصوص التراثية دلالات واضحة على الارتباط الوثيق بين مستويات البنية، وعلى تعبيرية التمثيل الصوتي بواسطة الصوامت أو الصوائت في جميع هذه المستويات .

4. 2 استثناءات التحليل :

يتفق جل الباحثين في اللغة أو في المجالات العلمية المتصلة بها على أن لكل لغة منطقها الخاص وخاصياتها التي تميّزها عن سائر اللغات [2] ، وعلى أن بعض اللغات تتشابه وتتقارب من حيث ما لها من خصائص بنوية تبعا لتقاربها الجغرافي وأرومتها حتى أن بعض الحقائق والتصنيفات التي أثبتها علم اللغة المقارن لا يمكن بأية حال إنكارها أو تجاوزها . غير أن المسألة التي بقيت دائما محل جدل وخلاف بين الدارسين هي إمكانية وصف اللغات على اختلافها بواسطة قواعد مشتركة . ولو صغنا المسألة بنبرة استفهامية لقلنا : هل يمكن وصف اللغات كلها على اختلاف أنماطها باستعمال منظومة رمزية ،أو نسق صناعي ، يكون بمثابة اللغة الواصفة الموحدة لجميع الألسن. ويكون هذا النسق شاملا لجميع مستويات البنية في هذه اللغات أي جوانبها الصوتية ، والصرفية ، والتركيبية ، والدلالية ؟

لقد انقسم الباحثون اللسانيون بهذا الشأن إلى فريقين لكل منهما طروحاته واستدلالاته، أما الذين قالوا بإمكانية وجود قواعد واصفة شاملة لجميع اللغات فانطلقوا من فكرة الكليات اللغوية، فاللغة في رأيهم هي انعكاس للأفكار والتصورات المنطقية الكامنة في الذهن ،

[1] ـ ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 152- 153.
[2] ـ ينظر في ذلك دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ص344. و الأراغي ، نظرية اللسانيات النسبية،ص 196.

وما دامت اللغات كلها تعبّر عن هذا الموجود في الذهن فإنها تنتظم بكيفية موحدة وبالتالي يمكن إخضاعها إلى نسق موحد من القواعد . ولقد راج هذا الطرح و تدعّم بفضل آراء تشومسكي وأنصاره في تيار النحو التوليدي الذين سعوا إلى وضع نسق واصف للملكة الذهنية الإنسانية المولدة لكل الأبنية اللغوية التي يستعملها المتكلمون باللغة ، ولا يمكن أن يكون هذا الجهاز التوليدي إلا واحدا في جميع اللغات لأن الأذهان لا تختلف وإن اختلفت اللغات. فالنحو وفق هذا المنظور هو "المعرفة اللغوية التي يمتلكها ضمنيا كل فرد متكلم تمكّنه من الربط بين الصوت والمعنى .فالنحو بهذا المعنى هو حصيلة جميع القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية عند متكلّم لغة معيّنة " .[1]

وأما الذين رفضوا فكرة القواعد الكلية فانطلقوا من أن وحدة الموجودات و الأفكار والقوالب المنطقية لا تعني بالضرورة وحدة التفكير ، وأن كيفية تنظيم وترتيب الأفكار المعبر عنها لا تتم بنفس الكيفية باختلاف الأفراد والمجتمعات والأمم .

لقد برزت هذه الآراء في خضم ما يعرف اليوم باللسانيات النسبية التي يرفض روادها نمط النحو الكلي الذي تفرضه اللسانيات التوليدية ، وينادون إلى اعتبار الاختلاف النمطي الذي تمليه الوقائع النسقية للغات تقع خارج النمط الموصوف في السانيات التوليدية ، وهو في الغالب نمط اللغات الهندوأوروبية يقول عبد السلام المسدي : " ولئن انضوت كل الألسنة البشرية قديمها وحديثها تحت بنود الكليات اللغوية فإن كل لسان يظل متميزا بنفسه من المادة ، وانسجام بنيته لا يتوقف أبدا على مدى انسجامها مع بنى الألسنة الأخرى ولذلك تعذر اطراد القياس بين لسان وآخر إذ لكل واحد منها منطقه الخاص نعني قوانينه الداخلية وهذا لا يتضح فحسب في بنيته الصوتية والصرفية والتركيبية ، بل وفي منظومته الدلالية فكل لسان يقطّع التجربة الكونية تقطيعا خاصا ، ومن لسانين مختلفين قلما تعثر على لفظين متطابقين دلاليا تطابقا رياضيا كتطابق زاويتين قائمتين ، فإذا انتقلت من جدول الألفاظ إلى نسق الجمل تعقدت العملية أضعافا،لذلك صح القول بأن الترجمة شيء متعذر وقصارى القول أن تجاهد في الاقتراب ما وسعك الاقتراب .[2]

[1] ـ مصطفى غلفان ، اللسانيات التوليدية ، ص 29.
[2] ـ المسدي ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، ص101 .

لقد بدأت المسألة في الأصل من رفض هيمنة فرع من الفروع اللغوية على فرع آخر حيث رفض سوسير ممارسات الباحثين المقارنين ، ودعا إلى أن كل لغة تدرس وفق منطقها الخاص و حتى أكثر اللغات بدائية لا يمكن إخضاعها لقوانين أرقى اللغات [1]، ولكنها انتهت على يد دعاة النحو الكلي إلى فرض نمط معين وهو نسق اللغات الهندية الأوروبية التي تمتاز صرفيا بالطابع الخطي التجزيئي، وتركيبيا بالنسق القواعدي (فا + ف + مف) [2].

لقد أثار هذا التوجه النمطي ظهور تيار ألسني ناقد لهذا الضرب من الفرض التعسفي الذي يتغاضى في خضم سعيه إلى وضع نسق كلي عما تفرضه خصوصية بعض اللغات المخالفة لهذا النسق الكلي، مما يتطلب وجود استثناءات في هذا النسق أو وجود نموذج مرن يتسع لاحتواء مثل هذه الخصائص .

إنّ مثل هذه الإشكالات طرحت في عهد سابق للتيار التوليدي غير أنها لم تعرف نفس مستوى الحدة فنجد أندري مارتيني يطرح في كتابه وظيفية الألسن بعض إشكالات تطبيق إجراءات نظريته الوظيفية على لغات غير أوروبية يقول :" لقد احتفظ الألسنيون الذين قاموا بدراسات وصفية تحت إشرافي ولا سيما ـ المستفرقين(علماء الألسن والثقافات الإفريقية) بهذا التقابل بين مورفيم و لكسيم ، وأقاموا عليه تقريبا أساس وصفهم . وقد أزعجني كثيرا هذا الأمر ؛ لأنه من جهتي فالسنوات مرت متتابعة ، ووجدت أنه لا ينبغي التمييز مبكرا بين النحو والمعجم ، فلم أستخدم مطلقا "مورفيم " . ولكنني بطبيعة الحال ، سأنتقد على مضض مستفرقيَّ الذين كان لديهم أسباب وجيهة جدا للقيام بما قاموا به : وعندما نكون اختصاصي لسان ما ، تكون لدينا احتياجات مصطلحية خاصة متعلقة بالبنية ذاتها للألسن التي ندرس . فنحن نسعى انطلاقا من مصطلحية تعرض عليكم ، إلى القيام باختيارات خاصة وبتقديم أفضليات ، وبالتأكيد على بعض السمات . انطلاقا من هذه

[1] ـ ينظر: دي سوسير دروس في الألسنية العامة ، ص 09.

[2]- ينظر : - Anna Sorés , Typologie et liguistique contrastive , p 179.

اللحظة ليس هناك من تساوق مع الآخرين الذين كانوا قد قاموا بخيارات أخرى ؛ وذلك لأنهم يعالجون ألسنا مختلفة ." [1]

إن معالجة ألسن مختلفة على حد تعبير مارتيني يفرض تناولا خاصا واحتياجات مصطلحية خاصة متعلقة ببنية الألسن المدروسة وهذا ما يعني انتفاء وجود نمط كلي موحّد يمكن من خلاله وصف كل الألسن دون استثناء ، ودون وجود نماذج مرنة متعددة لهذا النمط .

لقد تمت إعادة طرح هذه الإشكالية من طرف الدارسين الذين تناولوا الكفاية الوصفية للنحو التوليدي وأدى ذلك إلى تنامي تيار نقدي لما يعرف بالنحو الكلي كما أدى في نفس الوقت إلى تطوير نماذج النحو التوليدي ليستوعب خصائص بعض اللغات " مكنت مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى قيود و مبادئ النحو الكلي في السبعينات بعدما تبين وجود أمثلة مضادة من اللغات الخاصة تدحض مبادئ ربط العوائد والضمائر ، من تطوير نظرية المبادئ والوسائط ، فقوة فرضية التوسيط التي صاغها تشومسكي في الثمانينات تكمن في توسيع فهمنا لآليات الاكتساب اللغوي ، وصياغة تخصيص أكفى للكفاية التفسيرية في النظرية اللسانية ، علاوة على احتواء الاختلافات بين اللغات في إطار مجموعة محدودة من الوسائط . فما كان يبدو أمثلة مضادة لمبادئ نظرية الربط بخصوص ربط العوائد في لغات يختلف تركيب العوائد فيها عن اللغات التي اشتغل عليها تشومسكي وفريقه ، تؤول (الأمثلة المضادة) في نهاية المطاف إلى مجرد توسيط لقيم معينة يسمح بها النحو الكلي ..."[2]

في نظرية النحو الكلي إذن تعدّ الأمثلات المضادة التي تتجلى عند محاولة إجراء القواعد التوليدية على لغة من اللغات الخاصة ضربا من الاستثناء الفرعي الذي يمكن ردّه إلى الأصل بواسطة إجراء التوسيط حيث يمكن رد قاعدة : ج ← ف+ فا + مف في العربية مثلا إلى قاعدة ج ← م س + م ف أي أن كل الجمل في اللغات على اختلافها

[1]- أندري مارتيني، وظيفة الألسن وديناميتها، تر: نادر سراج، ط 1، بيروت :دار المنتخب العربي ، 1996م، ص75/74.

[2] - إسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، 152.

يمكن ردّها إلى القاعدة الأصلية الأولية باعتبارها مكونة من **المركب الاسمي أي** الاسم ومخصصاته والذي يشغل عادة وظيفة الفاعل ، ومن **المركب الفعلي** أي الفعل ومتعلقاته وهو ما يشغل عادة وظيفة المسند في الجملة حيث لا يكون الإسناد بلا فعل في اللغات الأوروبية . [1]

يقول عبد القادر الفاسي الفهري " إحدى الإستراتيجيات الحديثة جدا في التركيب تفكيك المعلومات التركيبية وإرجاعها إلى مبادئ وقيود تعمل بصفة مستقلة ، في قوالب مختلفة داخل النحو . ففي نظرية الربط العاملي يعزى تعقد الرتبة السطحية وتنوعها في لغة بعينها إلى التفاعل بين نسق قاعدي مركبي أدنى وكلي (تتحكم فيه مبادئ نظرية سَ(س خط)) وعدد محدود من الوسائط في النظريات الفرعية المختلفة التي تكوّن النحو ." [2]

5 - خصائص اللغة العربية في ضوء المنهج التقابلي:

5 .1 اللغة العربية

نقصد باللغة العربية في بحثنا الشكل الذي استقرّت عليه اللغة العربية في الزمن الذي تضافرت فيه جهود العلماء لجمعها وإحصاء أصواتها ومفرداتها وتراكيبها ودلالات ألفاظها وعباراتها، ووضع الوصف الصوتي و الصرفي والنحوي اللائق الذي يحقق الإحاطة بمستويات البنية اللغوية، والذي من شأنه أن يمثّل مرجعا لمعرفة هذه اللغة. والمقصود بهذه الحالة اللغوية اللغة الموصوفة في كتب النحاة في زمن سيبويه ومن وليه وهي لغة استند في وصفها إلى مدوّنة شفوية وكتابية لا خلاف عند العلماء والمحققين وأهل النظر في مرجعيتها وتمثيليتها ، وهي ما استشهد به من نصوص القرآن الكريم والشعر المحدد زمانا ومكانا .

يطلق الفقهاء اللغويون على هذا النموذج المعيار الذي كان مدارا تأسست عليه اللغة الواصفة للغة العرب أي علومهم اللغوية المعروفة (علم الأصوات ، علما النحو

[1]- ينظر مصطفى حركات ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ط 1 ، بيروت ؛ المكتبة العصرية ، 1998م، ص 131.

[2] - الفاسي الفهري ، البناء الموازي ، ص75 . و اسماعيلي علوي ، قضايا إبستمولوجية ص76.

والصرف ، علم المعاجم ، علم البلاغة) يطلقون عليه مصطلح العربية الكلاسيكية أو العربية الفصحى (arabe classique) أو العربية الأدبية (arabe lettiraire) أو اللغة العربية المعيار (arabe standart) [1]

يقول فيشر : " يوصف بالعربية الكلاسيكية (الفصحى) ذلك الشكل من العربية القديمة الذي دونه ووصفه علماء اللغة في الكوفة والبصرة في القرن الثامن الميلادي / الثاني الهجري . أما أقدم عرض نحوي فهو ببساطة معالجة الفارسي سيبويه (المتوفى 177 هـ / 793م) المسماه " الكتاب " . فهي تقدم في 574 فصلا مجموعة ضخمة من كل الظواهر اللغوية للعربية Arabiya ، لغة شعر القبائل العربية الشمالية . التي أنزل بها القرآن الكريم أيضا ، واكتسبت أهمية شملت القبائل العربية باعتبارها لغة حضارة المسلمين وثقافتهم . بيد أن كتاب سيبويه لا يحوي جمعا شبه كامل للمادة اللغوية ، بل كل العناصر الأساسية المهمة للنظرية النحوية في النحو العربي أيضا ." [2]

يعد النموذج الوصفي الذي حدده سيبويه في القرن الأول الهجري إذن مؤشرا يستند إليه في معرفة ما نسميه اليوم بالعربية الفصحى وذلك من خلال وصفه الشامل لمستويات البنية اللغوية .

كما يرجع الفضل في وضع هذا النموذج المستقر نسبيا إلى جهود علماء اللغة الأوائل ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي عاش بين (100 هـ / 718 م و 170 هـ / 786 م) والذي جمع الثروة اللغوية ونظمها في أول معجم للعربية وهو كتاب العين [3] ورافقت جهود الخليل جهود أخرى في جمع الثروة اللغوية وترتيبها بحسب المعاني والمواضيع المعبر عنها وهو ما يعرف بالرسائل اللغوية أو معاجم المعاني، ومن اللغويين الذي برزوا في ذلك الأصمعي الذي عاش بين 123 هـ / 740م – 213 هـ /828 م ، وبرز من بين من يجمعون الأشعار والأمثال والنوادر والطرائف ويروونها حماد الرواية (المتوفى 155 هـ / 772 م) أو المفضل الضبى (المتوفى 175 هـ / 791 م) أو خلف الأحمر (المتوفى حوالي 180 هـ / 796 م) .

---

[1] ـ محمّد رشاد الحمزاوي ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، ص 172.

[2] ـ فيشر ، دراسات في العربية ، تر: سعيد حسن بحيري ، ط 1 ، القاهرة: دار الآداب ،2005م ، ص107 - 108.

[3] ـ المرجع نفسه ، ص 109

تحدد الفترة التي تمّ اعتماد لغة العرب فيها كأساس للوصف بفترة ما بين القرنين السادس الميلادي وبداية القرن الثامن الميلادي أي القرنين الأول والثاني الهجريين ، كما تحدد المنطقة الجغرافية بــأوسط بلاد العرب البدويين الذين لم تخالط لغتهم لغة سائر الأمم المقيمة عندهم المحيطة بهم كلغة الأقباط في مصر ولغة أهل الشام المجاورين للنصارى ولغة اليونانيين ولغة الهند والفرس [1].

و يورد الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح نصا نقله السيوطي في المزهر نسبه للفارابي الفيلسوف حول من أخذت عنهم العربية يقول فيه **" الذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين القبائل العرب هم قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين . ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قطّ ولا عن ساكن البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم فإنّه لم يؤخذ من لخم ولا من جذام فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ولا من قضاعة ولا من غسّان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية ولا من تغلب ولامن نمر فإنّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس ولا من عبد القيس لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس ولا من أزد عُمان لمخالطتهم للهند والفرس ولا من أهل اليمن أصلا لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم سكان الأمم المقيمين عندهم ولا حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم "** [2] .

وقد راجع الأستاذ الحاج صالح النص في كتاب الفارابي الذي حقق حديثا بعنوان كتاب الحروف ، حققه محسن مهدي (دار الشرق بيروت ، 1986 ، ص 147 .) ووجد أن النص في كتاب الفارابي أقصر بكثير مما هو في المزهر والجامع بين النصين أن اللغة

[1] ـ ينظر: فيشر، المرجع السابق، ص 109. و عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي، ص 67 .
[2]ـ عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي ، ص 67 . نقلا عن:السيوطي، المزهر ، 1 /211-212 .

أخذت عن أهل الصليقة من القبائل العربية البدوية التي تتوسط بلاد العرب **وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل** والتي لم تختلط لغتها بلغة الأقوام الأخرى المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر .[1] ومعيار الفصاحة بالنسبة لهؤلاء أن يكونوا تكلموا باللسان العربي الذي نزل به القرآن و الذي تكلم به الناطقون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن سبقهم بحيث **لا تكون لغتهم قد تغيّرت بالنسبة للغة القرآن الكريم .**[2]

وجاء في كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي أن العربية هي اللسان الذي نزل به القرآن وما تكلمت به العرب على عهد النبي صلى الله عليه وسلّم وتلك عربية غير كلامنا هذا . فالفصاحة هي في الأصل الملكة اللغوية الخاصة بالذين يفهمون وينطقون باللغة العربية التي نزل بها القرآن وهم كمرجع زماني مكاني (نقطة صفر) أولئك الذين عاشوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلّم . فكلّ من كان يوصف بالفصاحة ويؤخذ بلغته فمرجع فصاحته هؤلاء العرب وكلّ من سبقهم ممن وصل إلينا منهم كلام رواه الفصحاء وكل من جاء بعدهم من هؤلاء الفصحاء.[3]

ولعلّ من أهمّ الميزات التي اختصّت بها اللغة العربية- كما يرى المختصون - أنّها حافظت على بنيتها التاريخية التامة ، حيث لم يسبق له أن حدثنا التاريخ عن لغة عمرت أكثر من ستة عشر قرنا دون أن تتغيّر بنياتها النحوية و الصوتية و الصرفية و المعجمية.[4]

2.5 عربية كلاسيكية ، عربية ما قبل كلاسيكية ، عربية ما بعد كلاسيكية

تمثل المدونة العربية الموصوفة على عهد سيبويه نموذجا لما يعرف عندنا بالعربية الفصحى وما يعرف عند المختصين بالعربية الكلاسيكية أو العربية المعيار، وهي بمثابة نقطة صفر تقع بين نماذج سابقة لها تعرف بالعربية ما قبل الكلاسيكية ونماذج لاحقة تعرف بالعربية ما بعد الكلاسيكية أو العربية الحديثة، والحديث هنا لا يقاس بالقرب

[1]- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي ، ص 67.
[2]- عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، (د ط) الجزائر ، موفم للنشر ، 2007 م . ص 66.
[3]- عبد الرحمن الحاج صالح ، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة ، ص66.
[4] - المسدي، العربية و الإعراب، ط1 ،ليبيا ؛ دار الكتاب الجديد ، 2010م، ص44.

الزمني من وقتنا الحالي وإنما بمقدار التغيّر والاختلاف البنوي لهذه النماذج مقارنة بالنموذج المعيار الذي يتسم نسبيا بالثبات. والأمر المثير للانتباه حقا في هذه المسألة أن بعض المظاهر الصوتية أو الصرفية التركيبة في بعض نماذج العربية الحديثة ممثلة في اللهجات أو الأرجاز المنظومة بهذه اللغة تمثل امتدادا لمظاهر بنوية في اللغة العربية ما قبل الكلاسيكية أي أنها حافظت على صلتها بالنماذج الأولى الأكثر ارتباطا باللغة السامية. يقول فيشر : " ومع كل الحذر الذي أظهر مع المعلومات عن اللهجات العربية القديمة فإنه يجب أن يقرر أنها تتضمن مادة قيّمة للغاية بالنسبة لتاريخ اللغة العربية ، فبعض الظواهر اللهجية المروية تقرّب العربية من اللغات المجاورة السامية اقترابا شديدا ، وبعضها الآخر يوضح أن اللهجات العربية الحديثة لها جذورها في اللهجات العربية القديمة . فمنذ ساروف Chr. Sarauw (1908) يتحدث المرء عن انقسام اللهجات العربية إلى مجموعة غربية ومجموعة شرقية ويمثل للأولى بلهجة الحجاز وللثانية بلهجة تميم . بل يجب أن نمعن النظر في أن الحجاز وتميم يمكن أن يعدا أيضا ممثلتين للمقابلة بين قبيلتين حضرية وبدوية" [1]

ويمكننا أن نضع مخططا تمثيليا لتطوّر نماذج اللغة العربية بحيث يكون النموذج الموصوف في زمن الفصاحة مؤشّرا يحافظ على البنية الأساسية، حيث يقوم النموذج المعيار للغة على:

ـ انتخاب الخصائص البنوية السائدة في الظواهر الظواهر اللهجية .

ـ تثبيت الخصائص المشتركة وإبعاد الخصائص الهامشية أو الخلافية بهدف الوصول إلى نموذج جامع .

ونمثّل لهذا الانتخاب الممتد على محور الزمن كما يأتي :

[1] ـ فيشر ، دراسات في العربية ، ترجمة أحمد بحيري ، ص115 - 116

عربية ما قبل كلاسيكية (ذات تنوع لهجي متصل بالساميات) - 1

↑

عربية كلاسيكية / فصحى (مشتركة توحّد الظواهر اللهجية) 0

↓

عربية حديثة (ذات صلة بالاستعمال اللهجي الحديث والقديم) +1

3 .5 خصائص اللغة العربية من الوجهة التقابلية :

لطالما اهتمّ علماء اللغة العربية ببحث ما يميّز لسان القرآن الكريم والنثر والشعر العربيين الفصيحين ، ولطالما بحثوا عن سرّ ما يجعل هذه اللغة قابلة لأن تكون وعاء حاملا لكلّ هذه المعاني التي تتنوّع بين المجالات الروحية والعقدية والمادية والمعنوية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأدبية والعلمية والتاريخية ...، وكيف تنهض إلى التعبير عن كلّ هذه المعارف والمعاني بلا تكلّف أو صعوبة أو استشكال ينعكس على اللفظ المفرد منه أو المركّب .

لقد اتسم وصف بعض علماء اللغة العربية والمهتمين بها بإبداء درجة كبيرة من الإعجاب والانبهار بما يميّزها من خصائص صوتية وصرفية وتركيبية ومعجمية ودلالية ،حتى قال بعض الباحثين إن وصفهم لهذه الخصائص وصف ذاتي يفتقر إلى الحجج العلمية ، ويميل إلى المفاضلة على نسج ما كانت تبديه كلّ الشعوب في الاحتفاء بلغاتها والقول بأفضليتها على اللغات الأخرى. يقول ابن فارس :" فإن قال قائل : فقد يقع البيان بغير اللسان العربي لأن كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بيّن . قيل له : إن كنت تريد أن المتكلم بغير العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده . فهذا أخس مراتب البيان لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على اللغة العربية فهذا غلط ، لأننا لو احتجنا إلى أن نعبر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكننا ذلك إلا باسم واحد ،

ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة ."[1] وإن متأمّل هذا الوصف ليجد فيه فعلا ما لا يخفيه علماؤنا من إيمان بقدسية هذه اللغة وإعجازها في اللفظ والتركيب وبيان المعنى، غير أن هذا الرأي لا يفتقر إلى ما يدعمه من مظاهر الرقي الصوتي والصرفي والتركيبي والمعجمي والدلالي الذي لا يتاح لكلّ اللغات .

إن مبدأ عدم المفاضلة في دراسة اللغات من المبادئ التي أقرها الدرس اللساني الحديث بداية من دي سوسير، ودراسة اللغات إنما تنطلق من مفهوم عام أشرنا إليه آنفا وهو علم العلامات، والعلامة هي الدليل المادي أو الفيزيائي المدرك بطريق الحواس والمؤدي إلى الإبلاغ بما هو ملازم له، وهذه الملازمة تكون بالربط العقلي أو الطبيعي أو الاصطلاحي بين المشير والمشار إليه [2]، وقد عدّت اللغة وفق رأيه نظاما من العلامات التي تستعمل في التواصل وكلّ ما أمكنه تأدية هذا التواصل فهو لغة حتى أبجدية الصم والبكم كما قال[3]، وهذا مناقض تماما لقول ابن فارس الذي ذكرنا ، حيث لا تتساوى اللغات كما رأى في قدرتها على التعبير عن المعاني وإبانتها عن المقاصد والأغراض فهي في ذلك درجات تنحدر في أدنى مستوياتها إلى ما يبينه العاجز عن اللغة باستعماله للإشارة .

يتمحور رأي دي سوسير حول الدور التواصلي للغة ويلحّ على الموقف العلمي اللاتفاضلي في مقابل الموقف اللاعلمي التفاضلي في دراسة اللغة ، ولاغرابة في أن تتوافق الوجهتان العلمية واللاتفاضلية لأن الوصف العلمي يقف موقف حياد من الظواهر المدروسة ، ثم إنه يكون أكثر إحاطة بالمظاهر حينما تكون في مبدئها أو منشئها ، ومنشأ كل الأنظمة اللغوية ومبدؤه هو مسألة التواصل في أبسط صوره وهو التعبير عن الحاجات الطبيعية والأغراض البسيطة المرتبطة بالحياة اليومية في المحيط الأسري أو الاجتماعي وهو ما يمكن للطفل وللأبكم وحتى الحيوان التعبير عنه ،وهو ما عبّر عنه "بلومفييلد" في قصة جاك وجيل والتفاحة ، حيث اعتبر العلامات اللغوية استجابات

[1] ـ ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها، تح: أحمد حسن بسج ، ط 1 ،بيروت : دار الكتب العلمية ،1997م ص 19.

[2] ـ ينظر: عبد الجليل مرتاض ،العلامة اللسانية بين الدلالة اللغوية والدلالة الشرعية، مجلة العوم الإنسانية ، قسنطينة : جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد :03 ، 2003م، ص 08.

[3] ـ ينظر دي سوسير ، م س، ص37.

طبيعية لمثيرات فيزيائية وفيزيولوجية [1]، وفي هذه الحال تتساوى كلّ اللغات لأنها تعبّر عن المشار إليه في أبسط أحواله . ولكن الأمر يختلف عندما يتسع مجال الأغراض والمدلولات المعبّر عنها تبعا لاتساع مناحي الحياة وتطوّرها حيث تحتاج اللغة إلى أن تساير هذا التطور والاتساع بتكييف خصائصها البنوية لاحتواء هذا الاتساع الذي تعرفه المسائل والمعارف المشار إليها لترتقي من الحاجات البدائية البسيطة إلى المعاني الحضارية والفكرية والروحية والعلمية، ولذلك نجد اللغات غير القادرة عن التعبير على هذه المعاني تعاني مما يعرف عند اللسانيين بالفراغات المعجمية (les cases vides)، وتحتاج إلى استعارة كلمات وصيغ من لغات أخرى للتعبير عن المعاني والمفاهيم غير المتادولة فيها.

وهذا التطوّر لا يمكن أن يقتصر على المعجم اللغوي فحسب وإنما يمتد إلى التكيّف الصوتي الذي يكون في حاجة إلى قدر أكبر من السلاسة والخفة والاتزان ،و إلى المستوى التركيبي ـ الصرفي الذي تتنوع بنياته لاستيعاب تنوع الأفكار والمعارف، و إلى المجال الدلالي الذي يستقطب مدلولات أكثر اتساعا وعمقا . ولا يمكننا في هذه الحال أن ننكر تفوّق اللغات التي عرفت أطوارا من الحياة والحضارة احتكت فيها بشتى المجالات واستوعبت مدلولاتها، وارتقت إلى التعبير عما تتطلبه من حاجاتها الحضارية والفكرية على اللغات التي لم يتح لها هذه الحالة الحضارية لترتقي بنفسها ،وهي مسألة تقاس بالقرون بل بعشرات القرون .

و نخلص إلى القول هنا إن مسألة التفاضل بين اللغات التي أقرها " دي سوسير " تعني اتخاذ الباحث موقفا علميا محايدا من اللغة عند دراستها بالنظر في مكوّناتها وعلاقاتها ، ولا تعني أن اللغات هي على حدّ سواء من الارتقاء البنوي، و تعني أن اللغة مهما كانت بدائية هي أداة اتصال مثلها مثل اللغات الأخرى قادرة على تبليغ الحاجات الأساسية

[1]ـ ينظر :
-Leonard Bloom Field, **Language** (09TH Edition; great britain: Unwin university books, 1970), P22.

والضرورية للحياة ، غير أنه كلما تشعبت مجالات الحياة وارتقت وتحضّرت كانت في حاجة إلى الرقي بمستويات البنية اللغوية إلى مسايرة مستوى الرقي الفكري والحضاري، وهذا ما لا يتاح لكلّ اللغات .

5. 3. 1 الخصائص الصوتية :

- **الخصائص الصوتية النطقية: الأصوات المفردة**

تكاد دراسات علم الأصوات النطقي التي تناولت الخصائص الصوتية للغة العربية تجمع على امتياز اللغة العربية بجملة من الخصائص التي تعطيها طابعا صوتيا خاصا ،ويصب جل هذه الدراسات في خانة الأبحاث التاريخية المقارنة التي تُلحق اللغة العربية بالفرع السامي ذي الخصائص الصوتية النطقية المتشابهة . تتمثل هذه الخصائص في غنى النسق الصوامتي وفي المقابل فقر النسق الصوائتي ، وكذلك في وفرة مجموعة من الأصوات ذات المخارج الخاصة أي غلبة منطقة معيّنة من جهاز النطق على مناطق أخرى في إنتاج الأصوات حيث تكثر أصوات منطقة الحلق ومنطقة الطبق والمنطقة الأسنانية اللثوية وتقل أصوات الشفتين ، يضاف إلى ذلك وجود تقابلات صوتية ثلاثية من حيث الصفات التمييزية لأصوات تشترك في االمخرج الواحد مثل التقابل الثلاثي جهر همس تفخيم في الأصوات: (د ـ ت ـ ط) (ث ـ ذ ـ ظ)، (ز ـ س ـ ص). [1]

[1] ـ ينظر: محمود فهمي حجازي ، علم اللغة العربية :مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية الكويت ؛ وكالة المطبوعات (د ط) (د ت)، ص 196 . و عبد الرحمن الحاج صالح ، دراسات في اللسانيات العربية ، ص250. و محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، تمثيلات ومبادئ ، ط 1 ،المغرب ؛ منشورات فكر ، 2008م، ص 8 - 9 .

- **في النظام الصوتي :**

ـ الصوامت : في الجانب الصوتي نجد غلبة لنوع من الأصوات المتميّزة مخرجا والتي تكون نسبة تواترها أكثر من الأصوات الأخرى، ومنها الأصوات الحلقية أو الحنجرية، وكذلك الأصوات الحنكية المغرقة في الاستعلاء، وهي الأصوات المطبقة ومنها الضاد التي تعد ميزة للغة العربية، ولعل تسمية العربية بها إنما جاء إنابة لها عن أخواتها من حروف الإطباق .

يقول فيشر : " ففي مجال الفونولوجيا تبرز عادة الحصيلة الغنية للأصوات الحنجرية والأصوات البلعومية ، مثل (الهمزة والهاء والحاء والعين) وأصوات الإطباق مثل (القاف ، والضاد والطاء والظاء والصاد) . ويصف العرب أنفسهم أيضا بأنهم أهل أو أبناء الضاد ، ويصفون لغتهم بأنها لغة الضاد." [1]

وينبني نظام الصوامت في اللغات السامية على قاعدة موضعين تلفظيين هما : **المنطقة الأسنانية** والجزء الصلب من سقف الفم و **منطقة البلعوم والحنجرة** . وتقل في هذه اللغات الأصوات الشفوية ، وتكثر الصوامت الأسنانية وبين الأسنانية ، بعد الحنكية ، والحلقية . وتتمايز الأصوات المشتركة مخرجا في هذه المناطق الأساسية من خلال الصفات ،حيث يظهر التقابل الثلاثي **همس – جهر- تفخيم** ، في المنطقة الأسنانية ـ اللثوية عبر السلسلة / التاء ، الدال، الطاء/ ، وفي ما بين الأسنان من خلال / الثاء والذال والظاء / وفي الصفيريات السين والزاي والصاد. [2]

ـ الصوائت :

ويضاف إلى هذه السمة المتصلة بنظام الصوامت أو السواكن سمة أخرى متصلة بنظام الصوائت حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى صوائت طويلة متمثلة في حروف المدّ ، وصوائت قصيرة متمثّلة في الحركات. وقد حافظت العربية ـ حسب رأي الفقهاء اللغويين ـ على المحتوى الفونيمي للسامية الأولى بلا تغير فيما يخصّ الحركات .حيث يضمّ نظام

[1] ـ فيشر ، دراسات في العربية ، ترجمة : سعيد بحيري ، ص 21-22
[2] ـ محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص8-9 .

الصوائت في العربية الحركات (فتحة وكسرة وضمة) والصوائت المدّية (ألف وياء وواو) وأنصاف الصوائت (الياء، الواو غير المدّية) [1]

ويشير بعض الباحثين إلى سمة فقر النسق الحركي للساميات في مقابل وفرة عناصر نسق الصوامت ، فعندما نتكلم عن العناصر الصوتية المكوّنة للجذر كَتَبَ في العربية مثلا نقول إنه ثلاثي من دون أن نشير البتتة إلى حركة الجذر أو الصوائت القصيرة المكوّنة له . خلافا لفروع أخرى كاللغات الهندية ـ الأوربية التي تمتاز بغنى النسق الحركي وتتمايز فيها الصوائت بين طويلة وقصيرة ، وتعطى لنظام الصوائت فيها وضع مستقل مميز عن نظام الصوامت [2]. وهي فكرة في حاجة إلى إعادة الطرح والتأمّل ، وضرورة الاحتكام إلى إحصاء نسب تردد الصوامت والصوائت في فروع اللغات المذكورة والاستناد إلى الوقائع اللغوية لبناء الأحكام .

وتتميز الساميات من حيث بنيتها المقطعية بتجنب توالي السواكن في بداية البنية ، وتحظر ربط توالي الساكنين في الوسط بمقطع واحد، وتحظر كذلك ربط الساكنين في نهاية الكلمة . أما النبر، فيذهب الباحثون اللغويون ومنهم "موسكاتي" إلى أن النبر في السامية الأصل يمكن أن يستنبط من قواعد النبر المراعاة في كل من العربية والآكادية حيث أن اللغتين تحترمان تقريبا نفس القواعد حيث يوجد نوع من النبر في العربية يتمثّل في الضغط والارتكاز على أطول المقاطع بداية من آخر الكلمة.[3]

5. 3 .2 الخصائص الصرفية ـ النحوية :

في الجانب الصرفي (المورفولوجي) يؤكد الدارسون على ظاهرة الجذور وآليات بنائها والتي تتكون من ثلاثة أصول بالإضافة إلى حركة الجذر ، مع وجود بعض الاستثناءات للكلمات التي يحذف منها أصل من الأصول نحو (أب ، وأخ ، ودم) أو الكلمات التي تفتقر

[1] ـ فيشر ، المرجع السابق، ص 31 .

[2] ـ ينظر محمد بلبول ، المرجع السابق، ص8-9 .

[3] ـ المرجع نفسه، ص9 .

إلى الأصل الثالث كالحروف وما شابهها من أسماء ، نحو (في ، إلى ، إن ، لن،لا ، من ، ما ،مهما ...) .[1]

وتتميّز الساميات نحويا كما هو شائع ومتداول في حقل الدراسات اللغوية بميزة الإعراب حيث تظهر الحركة الإعرابية في آخر الكلمات داخل التركيب لتسم الوظيفة النحوية للمفردة كوظيفة الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة أوغيرها يقول "فيشر" : " أما ما يخص التصريف المعتاد للاسم فإن العربية تشغل موقعا متميزا على اعتبار أنها قد احتفظت في المفرد إلى جانب الأكادية القديمة وحدها بالنهاية الإعرابية للسامية الأولى : الضمة (في الرفع) ، والكسرة (في الجر) والفتحة (في النصب) ، بينما لم يبق في الآرامية والعبرية من ذلك إلا بقايا متحجرة . وتشكل المقارنة بالعربية الجنوبية القديمة صعوبة : فبخلاف نهاية الجر (الإضافة) (y) ، التي لها شواهد في المعينية بوجه خاص ، لا يمكن قراءة النهايات الإعرابية للمفرد من النصوص. إذ من المعتاد أن تتعقب حركة الحالة الإعرابية في الأكادية القديمة ."[2] وتذهب مقارنات من هذا القبيل إلى وجود ظاهرة الإعراب كخاصية جامعة بين لغات الفرع السامي مع اختلاف في درجة الالتزام بهذه الخاصية وفي العلامات المعبّر بها عن الحالات الإعرابية.[3]

ويذهب إبراهيم أنيس استنادا إلى رأي بعض اللغويين المستشرقين ومنهم (ولين) (Wllin) و (فيليبي) (Philippi) إلى أنّ الآثار الباقية لظاهرة الإعراب في اللغات السامية قليلة حيث لم يعثر عليها في السريانية ، ولم يعثر في العبرية والحبشيّة إلّا على بعض الكلمات ، و أنّ الظاهرة الإعرابية موجودة خارج نطاق اللغات السامية لكنّها ليست في نفس مستوى القياسية والتقييد الذي تفرضه قوانين الإعراب في اللغة العربية ، ففي اليونانية على سبيل المثال، وهي من اللغات الهندية- الأوروبية ،تكون العلامتين

[1] - فيشر ، دراسات في العربية ، تر: سعيد بحيري ، ص 21- 22.
[2] - المرجع نفسه، ص33-34

[3] - ينظر: غالب فاضل المطلبي، ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص20.

الصوتيتين (as) (us) في نهاية الأسماء دالتين على الفاعلية و تكون العلامتين الصوتيتين (am) (um) دالتين على المفعولية [1]

ويكاد يحصل الإجماع بين نحاة العربية على أهمية خاصية الإعراب في تمييز الوظائف النحوية، والدلالة على المعاني التي يقصدها المتكلّم لأنّ المفردات أو الوحدات المعجمية تفتقر دون حركات أواخر الكلم إلى الإبانة عن العلائق النحوية الكائنة بينها من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها ، وقد انفرد من بين النحاة "أبو علي محمّد بن المستنير" المعروف بـ "قطرب " الذي رأى أنّ الحركات الإعرابية ليست للدلالة على المعاني النحوية ،و إنما جيء بها لمجرّد التخفيف الصوتي والسرعة في الكلام ، والتخلّص من التقاء الساكنين ، عند اتصال الكلام ،وقد تبعه في هذا الرأي من المحدثين "إبراهيم أنيس" الذي رأى أنّ قصّة وجود الإعراب في اللغة العربية بدأت مع وضع النحو ، واعتبر أنّ دلالة الحركات الإعرابية على المعاني إنما هو من اعتقادات النحاة واجتهاداتهم ، وأنّ لا أصل له عند متكلّمي اللغة .[2]

ويجد هذا الرأي الداعي إلى إسقاط الإعراب ردّا رافضا عند بعض اللسانيين العرب المحدثين حيث يردّ عبد السلام المسدّي على دعاة إسقاط الإعراب بقوله : " إن إسقاط الإعراب باستسهال أمر الوقوف على السكون داخل مفاصل الكلام مع الظن بأن لا شيء قد طرأ على نسق االدلالات المراد إبلاغها لهو خطأ محض، و عند التروي العميق سنكتشف أنه نيل من خصائص اللغة، و تشويه لحدودها الفاصلة، و إرباك لمراسمها في التداول، و إفساد للمقاسم التي يتشكل من خلالها كون الوجود. و الخذر الشنيع في كل ذلك أننا نتعاطى الحقيقة الوراثية لمنظومة اللغة ، و نحن نظن أننا نقتفي آثارها و نصون أعراضها... على اللغويين العرب المختصين بالبحث التركيبي و الدلالي أن ينكبوا على الدرس الدؤوب العميق الذي يتناهى في دقته حتى يميطوا اللّثام عن الأقنعة التي تغلف حقائق سؤال المعنى، و حتى يبيّنوا كيف يتدحرج نظام الدلالات كلما أسقطنا الإعراب، و

[1] ـ ينظر: إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ط 8 ، القاهرة:مكتبة الأنجلومصرية، 2003م، ص 181- 187.
[2]ـ ينظر: رمضان عبد التوّاب ، فصول في فقه العربية ، ط 6 ، القاهرة؛ مكتبة الخانجي،1999م ، ص ص 371 - 375 . و إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ص 202 وما بعدها .

كلما فتحنا مداركنا إلى التداول الأجنبي نفكر بلغته حتى و لو نطقنا بلغتنا، و كلما تركنا العامية تجول بين كل الحقول باسم الفطرة أو باسم مخاطبة الناس بما يحبّون." [1]

وتجد مثل هذه النداءات الداعية إلى مراعاة الخاصية الإعرابية لبعض اللغات ومنها العربية ، وأخذها بعين الاعتبار في التحليل اللساني صدى واسعا في إطار النماذج اللسانية الحديثة التي تسعى إلى استيعاب اللغات على اختلاف وسائطها وخصائصها؛ حيث يربط بعض الباحثين بين مفهوم الإعراب الذي يلعب دورا مهما في نظرية العامل عند النحاة العرب، يتمثل في التعبير عن العلائق العاملية والوظائف النحوية ، وتحديد رتبة مكونات الجملة. يُربَط هذا التصور بنظرة النحاة التوليديين التحويليين للإعراب في صيغته الموجودة في المصفاة الإعرابية التي تقوم برصد توزيع المركبات الاسمية. [2] حيث يتبنّى تشومسكي (1981) مفهوم الإعراب ضمن نظرية المبادئ و الوسائط [3]، ووفقا لهذا الاعتبار فإنّ الإعراب سمة صرفية مجردة تملكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنساقها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلتحق بآخر الكلمة، كما هو حال اللغة العربية ،أو تحقّقها بوسائط أخرى كالرتبة في اللغات الأوروبية؛ حيث يعتبر الإعراب بهذا المفهوم بمثابة إسناد مقولات نحوية كالفاعلية والمفعولية إلى عناصر معجمية كالأسماء .

[1]- المسدي، العربية و الإعراب،ص 195- 196 .

[2]- ينظر: محمّد الرحالي، تركيب اللغة العربية :مقاربة نظرية جديدة ، ط 1، الدار البيضاء- المغرب : دار توبقال،2003م ، ص209.

[3]- ينظر: الرحالي ،تركيب اللغة العربية ، ص24. و محمّد الأوراغي ، نظرية اللسانيات النسبية ، ص 204 .

الفصل الثاني: نحو إجراء لساني للتحليل الصوتي

التحليل في الأصل اللغوي من حللت الشيء أي فككته و فتحت مغلقاته ورددته إلى أصله جاء في كتاب العين " تقول : حللت العقدة أحلّها حلا إذا فتحتها فانحلّت ..." [1] وفي المقاييس لابن فارس " الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل ، وأصلها كلّه فتح الشيء لا يشذّ عنه شيء ، ومنه حلّ العقدة ، والحلال ضدّ الحرام لما فيه من توسعة ، و حلّ المسافر نزل لما يفعله المسافر من حلّ وفتح للعقد التي شدّها وعقدها عند الترحال ، والحليل والحليلة الزوج والزوجة لأن كلّ واحد منهم يحلّ إزار الآخر ، ويقال أحلّت الشاة إذا نزل اللبن من ضرعها من غير نَتاج.[2]

والتحليل في المعنى الاصطلاحي العلمي إرجاع المسألة إلى عناصرها المكوّنة لها سواء أكانت مادية أم معنوية ، أو هو تقسيم الكلّ إلى أجزائه وردّه إلى عناصره . [3] وقد صار ذلك منهجا للعلوم المادية والإنسانية على حد سواء . " ... التحليل عند علماء الحساب يعني تفكيك العدد لمعرفة مكوناته الأصلية . إذ العدد 2 مثلا مكون من 1+1 ، والعدد 9 مكون من 3×3 . وفي الفيزياء تبدّى بين أيدي العلماء تحليل الطيف الضوئي إلى عناصره المكونة من الألوان ، وفي الكيمياء والعلوم الطبيعية ، شاع استعماله لاكتشاف كنه الجسم المدروس، سواء انحلّ إلى عناصر أم لم ينحل . وفي الجيولوجيا استخدم بشكل تأليفي ، بغية معرفة الأصل والطريقة لترتيب الوحدات التي تتألف منها الصخور، ومعرفة الحركات المسببة لذلك . وكذلك صار له مظاهر عملية في مجالات الطب والصيدلة وغيرهما من العلوم الطبيعية والتطبيقية المختلفة "[4].

أما عن التحليل في مجال الدراسة اللغوية فيعني كما هو الشأن في سائر العلوم ردّ البنية اللغوية إلى عناصرها المُشكّلة لها، ولكون هذه البنية تتدرج عبر مستويات مترابطة

---

[1] ـ الفراهيدي ، العين ، ج 2 ، ص 349 .
[2] ـ ينظر : ابن فارس ، المقاييس ، ج 2 ، ص ص 20 - 22 .
[3] ـ ينظر فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي ، ص12.

[4]ـ المرجع نفسه ، ص13.

فإن كل مستوى عدّ بنية مستأثرة بعناصرها . فهناك البنية التركيبية التي هي مجموع متآلف من المفردات ،و تحلل إلى الكلمات المفردة المشكلة لهذا المجموع ، وهناك البنية الصرفية التي ينتقل فيها التفكيك إلى الكلمة المفردة حيث تفكك إلى عناصر دالة أو حاملة للمعنى ، وهناك التحليل الصوتي الذي يتصدى لاكتشاف الجزيئات الصوتية لتلك الوحدات الصغرى، وهناك التحليل الدلالي الذي يغوص في وجه المدلول من تلك الوحدات الدالة فيفككه إلي سيماته أو أجزاء معناه.

وقد تصدى علماء العربية منذ منشأ العلوم اللغوية لشتى المباحث المتصلة بتحليل المستويات اللغوية، فتصدوا للمستوى التركيبي بدراسة تقسيم الكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف فكان ذلك منطلق نحوهم ، ودرسوا ما يربط بين هذه الأقسام من علاقات تركيبية ومنطقية كالإسناد والشرط والتبعية والإضافة ، والتقديم والتأخير ، والتبيين والتوكيد ، والفاعلية والمفعولية، واللزوم والتعدية ، والذكر والحذف ، والتقدير ، والإضمار، وغيرها من العلائق .[1]

وفي المستوى الصرفي تناولوا ما يتصل بالكلمة المفردة من وزن وشكل وصياغة ، واسمية وفعلية ، وما يكون لها من أحوال مضيّ ومضارعة وأمر ، وإفراد وتثنية وجمع ، وتجرّد وزيادة وحذف ،وصحة واعتلال وهمز ، وتذكير وتأنيث ، واشتقاق وتصرف وغيرها كما بحثوا ما يعرض لهذه الصيغ من تغيّرمدفوع بالاستثقال أو بطلب الخفة أو الملاءمة الصوتية من ظواهر الإبدال والإعلال والقلب والإدغام والإظهار[2]. وكان تصديهم لهذه الظواهر الصرفية دافعا لمواجهة المسائل الصوتية ذات الصلة ، فتعرضوا للقضايا الصوتية ،ودرسوا مخارج الأصوات وتعدادها وصفاتها ، وما يدغم منها وما لايدغم وما يبدل منها ومالايبدل وما يمال وما لا يمال ، وما يفخّم وما لا يفخّم .[3]

---

[1]- ينظر : ابن السراج ، الأصول ،ط 3 ، بيروت ؛ مؤسسة الرسالة ، 1996 ، ج 1 ،ص 36 وما بعدها .

[2] - ينظر : سيبويه ، الكتاب ، باب الإدغام ، تح : عبد السلام هارون ، ط 2 ،القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ، 1982 ، ج 4 ، ص 431 .

[3] - ينظر فخر الدين قباوة ، التحليل النحوي ، ص16-17. وابن جني ، الخصائص ،تح : محمد علي النجّار القاهرة ؛دار الكتب المصرية .ج2 ، ص55 وما بعدها . والمنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،ط1 ، القاهرة : وزارة المعارف؛ إدارة إحياء التراث القديم ، 1952 ، ج1 ن، ص 8 وما بعدها

وقد نتج عن ذلك كلّه دراسات ومؤلفات شملت جوانب البنية اللغوية كلها فلم تترك شاردة ولا واردة إلا أحاطتها بوسائل بحثها وتحليلها .

ويصف الدارسون تناول علماء اللغة العربية للبنية اللغوية بصفتي الشمول والاتصال لأن دراستهم تناولت كلّ جوانب ومستويات هذه البنية كما أنها درست المستويات دون أن تفصل جانبا عن آخر؛ حيث كان الهدف واحدا وهو اتباع السمت الصحيح للكلام العربي تركيبا وتصريفا وتصويتا، وليس الفصل بين هذه الجوانب ممكنا ولا متاحا في الواقع لمن يستعمل اللغة أو يتكلّمها .

لقد ابتدأت الدراسات اللغوية عند العرب ـ على حدّ تعبير أحد الباحثين ـ بمزيج من المستويات اللغوية، وإن كانت في النحو الاصطلاحي أكثر من غيرها، فنجد إلى جانبه دراسات في الصرف و الاشتقاق و الأصوات و الإمالة. نرى ذلك كله عند الكسائي و الفراء و سيبويه و الخليل و غيرهم من لغويي الجيل الأول. [1] ولئن كان مثل هذا الكلام يوحي بنظرة سلبية إلى منهج الدراسات اللغوية العربية القديمة باعتبار أنها مزجت ولم تفصل بين المباحث النحوية والصرفية والصوتية ،أو أنها عرفت هيمنة المبحث النحوي على المباحث الأخرى . فإنه عند غيرهم من الباحثين يعدّ قيمة إيجابية تمثلت في الشمولية المجالية لكل ما يرتبط بالكلام العربي كما يعد ضرورة علمية بالنظر إلى عدم انفصال هذه المستويات في الواقع اللغوي .

يقول الباحث فؤاد بوعلي : " شمل الدرس النحوي العربي كل مستويات البنية اللغوية بالنظر إلى أنه يتسم بالشمولية المجالية لكل ما يرتبط بالكلام العربي إذ هو على حد تعبير ابن جني " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ..." [2] وقد جمع سيبويه في ثنايا الكتاب بين الجوانب الصرفية

[1]ـ علي زوين، منهج البحث اللغوي بين التراث و علم اللغة الحديث، ط1، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1986، ص62 .

[2] ـ ينظر، فؤاد بوعلي،الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي االعربي، ص380/379.ويراجع نص ابن جني ، الخصائص ، تح : محمد علي النجّار ، ج1 ص34 .

والتركيبة والدلالية والصوتية وهي تتداخل حتى يصعب في أحيان كثيرة الفصل بين قضايا كلّ مستوى وفي هذا تعبير عن الفهم النسقي للمعطيات العربية ولوظائف المقولات في التركيب ، حيث من الصعب الفصل بين هذه المستويات.[1]

وفي الحقيقة فإن تناول علماء اللغة العربية لمستويات البنية اللغوية تناولا يمزج بين المستويات مرتبط بدأب البحث العلمي في ذلك العصر الذي درست فيه العلوم اللغوية بشكل متصل ، فلم تعرف ما عرفته مناهج العلوم اليوم من تفصيل وتخصّص حيث يسير المجال البحثي الواحد مسارا تفريعيا تتولّد عنه مجموعة من التخصّصات الدقيقة التي تتفرع لدراسة مسائل بعينها كما هو الحال في علوم الطبيعة وفروعها، وعلوم الرياضيات واختصاصاتها ، وعلوم الفيزياء ومجالاتها . فصارت سمة التخصص سمة لصيقة بمنهج العلوم الحديثة . [2]

يضاف إلى ذلك أن العلوم والصناعات تسلك نهجا تطوّريا في منهجها ومصطلحاتها فتكون في مبدئ نشأتها عامة شاملة متسعة المجال ثم تأخذ في التخصص والانضباط المجالي والمصطلحي وهذا ما يصف به بعض الباحثين أساليب التحليل النحوي العربي ومصطلحاته حيث " كانت اول ظهورها بسيطة رجراجة منتثرة في كتب التفسير للقرآن الكريم ، ثم تداولتها مصنفات النحو واللغة مضيفة إليها شذرات من نوعها الرجراج ، وتناولها أصحاب أعاريب القرآن والحديث الشريف والتفسير للشعر والنثر ، يصقلونه ويطوعونه بالاشتقاق والصياغة للاصطلاح والاجراء العلمي ، حتى صار مادة مهيأة في كتب المتأخرين والمعاصرين ". [3]

كما يشير بعض الباحثين إلى مسألة منهجية هامة هي تأخير اللغويين العرب الكلام عن الأصوات كما نجد ذلك عند سيبويه الذي تصدى لدراسة مخارج الأصوات وصفاتها في باب الإدغام في آخر كتابه [4]وهذا مخالف لما نجده في اللسانيات حديثا، وقد نردّ ذلك للاختلاف في الغاية حيث وضع علم النحو لغاية تعليمية في الأصل لتقويم الألسن

[1]- ينظر سيبويه ، الكتاب ، ج4،ص 431 .
[2] - ينظر تمام حسان ، الأصول،ص18 . والجابري ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص42.
[3] - فخر الدين قباوة ، المرجع السابق ، ص24-25.

[4] - ينظر سيبويه الكتاب ، ج4، ص 434 . وينظر إبراهيم عبود السامرائي ،المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ،ط1 ،الأردن؛عمّان ، دار جرير للطباعة والنشر ، 2011م ، ص 71 .

والتصدي لما بدأ يشيع على ألسنة المتكلمين من اللحن ، ولعلّ اللحن والخطأ يكون أكثر ما يكون وأفضع ما يكون وأخطر مايكون في البنيات المركبة أو الجانب النحوي؛ حيث يفسد به اللفظ و يؤثر في بيان المعنى سيما وأن العربية لغة إعرابية يراعى في تركيبها حركات أواخر الكلم ،خلافا للخطأ في نطق الصوت فقد يغفر للألثغ أو الأغن أو الأعجمي . أما هدف البحث اللساني فقد كان منذ النشأة هدفا علميا وليس تعليميا حيث تحدّد في وصف وتحليل مستويات البنية اللغوية ، فتدرّج البحث من أصغر تلك المكونات وهو المستوى الصوتي إلى أكبرها وهو المستوى التركيبي سيرا على نهج العلوم الحديثة التي تنطلق في الوصف من أصغر العناصر أو الأجزاء المكونة لظاهرة معيّنة. [1]

- **الإجراء الصوتي :**

إن الحديث عن إجراء لساني في المستوى الصوتي لا يعني بالضرورة تطبيق المصطلحات الصوتية لنظرية لسانية معيّنة وإنما استثمار المعجم المصطلحي لمجموعة من النظريات البنوية التي تقاسمت النظرة الإجرائية نفسها ورسخت منظومة من المصطلحات الصوتية التي لا تنتمي في الحقيقة إلى اتجاه واحد . [2]

1- الإجراء الأصواتي (الفونيتيكي)

فعلى صعيد البحث الأصواتي (الفونيتيكي) يشير الباحثون إلى اعتماد اللغويين العرب على الملاحظة المباشرة للوقائع الصوتية فبنوا وصفهم لهذه الوقائع على هذا الإجراء العلمي البعيد عن الافتراض والتأويل .[3] فنجدهم يصنّفون الأصوات بحسب مخارجها أي مواضع نطقها ونقاط حدوثها ، ويحددون مفهوم الصوائت والصوامت بالنظر إلى كيفية

[1] ـ ينظر الجابري ،مدخل إلى فلسفة العلوم ، ص ص 147 - 155 .
[2] ـ محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص 6.
[3] ـ ينظر : كمال بشر ، دراسات في علم اللغة العام ، قسم 2 ، ص 53 .و اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية ،ص158-159.

جريان الهواء عند النطق ، حيث يذكر "ابن سينا" في سياق تعريفه للمقطع أنه يتألّف من من الحروف الصامتة ـ وهي التي لا تقبل المدّ البتتة مثل الطاء والباء والتي لها نصف صوت وهي التي تقبل المد مثل السين والراء ـ والمصوتات التي يسمّيها مدّات ، والمقصورة وهي الحركات» (الشعر ، ص65) " [1] مما يعني أن المقطع هو حرف صامت زائد مدّ أو حركة قصيرة .

إنّ التمييز بين الصائت والصامت بالرجوع إلى ما يتّصل بالصوائت من مدّ أو بالأحرى امتداد زمني أو تركيب وفق مصطلح ابن سينا[2] ، هو من المسائل التي تشكّل نقاط تقارب بين الأجراءات الصوتية عند علماء الأصوات القدماء وما هو متداول في الدراسات الصوتية المعاصرة حيث يُعرّف الصائت في المعاجم المتخصّصة بأنه" الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه اندفاع الهواء في مجرى مستمرّ خلال الحلق والفم ، وخلال الأنف معهما أحيانا ، دون أن يكون ثمّة عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما ، أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعا."[3] وخلاف ذلك الصوت الصامت الذي ينعدم فيه ذلك الاستمرار والامتداد ويحدث معه اعتراض أو تضييق لمجرى الصوت .

ويرى كثير من الباحثين العرب ومنهم **" صبحي الصالح"** أنَ تصنيفات علماء الأصوات المحدثين لا تخرج في جوهرها عما اهتدى إليه علماء الأصوات العرب في اهتمامهم بالقراءات القرآنية ، يقول : " ما برح علماء الأصوات العصريون يبحثون الأحرف المستعملة في كل لغة بحثا مرددا بين أفقين : أحدهما حركي عضوي ، والآخر تنفسي صوتي ، فلا يخرجون في كلا الأفقين عن المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التجويد حركيا عضويا في المخارج ، تنفسيا صوتيا في الصفات" [4]

---

[1] ـ ينظر : المسدي ، التفكير اللساني ، ص 261

[2] ـ ينظر: ابن سينا رسالة أسباب حدوث الحروف ، تح : محمّد حسّان الطيّان ويحي مير علم ، دمشق : مطبوعات مجمع اللّغة العربية ، ص 61 .

[3] ـ محمّد رشاد الحمزاوي ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللّغة العربية ، ص 102 .

[4] ـ صبحي الصالح ، دراسات في فقه اللغة ، ط2،بيروت؛ المكتبة الأهلية ، 1962 ، ص 277. و ينظر اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية ،ص 160.

كما نجد أن الصوتيات العربية القديمة حققت وصفا وافيا لمخارج الأصوات العربية وصفاتها ، فحددوا المخارج بالاستناد إلى معياري النفس والمقطع ، و عرّفوا المخرج بأنه حد منقطع الصوت و غايته و طرفه فيما يعني نقطة انسداد و تضييق مجرى النفس المتصل. باعتراضه في الحلق ، او الفم أو الشفتين . كما عرّفوا صفة الصوت باعتبارها كيفية حدوثه وسبقوا إلى بيان المصطلحات المتصلة بكيفيات الأصوات من شدة ورخاوة ، واستعلاء و استفال، وإطباق وانفتاح ، وذلاقة و إصمات، وتكرار وانحراف واستطالة ... [1]

كما تحكم هذه الأجرأة مجموعة من الأفكار المحورية التي تتقاسمها النظريات الحديثة وتعتمدها في عملية التوصيف الصوتي ومن بين هذه المحوريات :فكرة البنية أو النظام التي أكد عليها فردينان دي سوسيرو فكرة الخطّية أو التواجد في ا لزمن ، والتحديد الزماني والمكاني .

لقد كانت كل هذه المحوريات ملموسة في ممارسات علماء اللغة والأصوات القدماء فقد ربطوا الحدث الصوتي بالحيز الزماني والمكاني ، فهم عندما يعرّفون الصوت يعتبرونه نقطة تتحدد عبر الامتداد التصويتي أو لحظة تشكّل المادة الصوتية المتمثلة في النفس الممتد في مجرى الصوت ، وعندما يربطون حدوث الصوت بالمخرج إنما يضعون هذا الجزء التكويني الأساسي للحدث اللغوي في حيّزه الزماني فهو يمثّل لحظة إنجاز الصوت أو الحرف (وفق مصطلحهم)على محور الزمن المتواصل فيكون كنقطة تُحدّد على محور الزمن الممتدّ ، وهم عندما يميّزون الحروف التي تصدر عن المخارج نفسها

[1]- علي زوين، منهج البحث اللغوي، ص 64 . ويراجع : سيبويه ، الكتاب ، ج 4 ص 434 .

بكيفيات وصفات تعرض لها عند المخرج إنما يستندون في ذلك إلى العامل الزمني حيث تتفاوت الأصوات صفة باختلاف تواجدها الزمني بين القصر والطول أو بين الانحصار والامتداد أو بين الدقّة والتركيب فينتج عن ذلك أصوات شديدة يحبس فيها النفس أي ينحصر زمن حدوثها ويدقّ، تقابلها أصوات رخوة يجري معها النفس فيمتدّ زمن حدوثها ويطول ، كما تظهر مراعاة الفوارق الزمنية من خلال صفات الاستطالة والانحراف والتكرار والتفشي ، وهي صفات لبعض الأصوات في العربية يجمع بينها الامتداد في زمن الحدوث .[1]

وهذا الاستناد إلى المعيار الزمني في تصنيف الأصوات نجده جليا واضحا في مصطلحات علماء الأصوات وتعريفاتهم ، فابن سينا يطلق مصطلح الحروف المفردة على الشديدة لانحصارها الزمني ويطلق مصطلح الحروف المركّبة على الرخوة لامتدادها الزمني ، ويعرّف المفردة بكونها «تشترك في أن وجودها في الآن الفاصل بين زمان الحبس وزمان الإطلاق وذلك أن زمان الحبس التام لا يمكن أن يُحس فيه بصوت حادث عن الهواء وهو مستكن بالحبس ، وزمانَ الإطلاق لا يُحس فيه بشيء من هذه الحروف لأنها لا تمتد البتة ، إنما هي مع إزالة الحبس فقط » [2] فهو يصنف الصوت باعتبار الحيز الزمي الذي يستغرقه .

ويستند فخر الدين الرازي إلى المعيار الزمني لتحديد الفرق بين الصوامت والصوائت فيعرف الصوامت بأنها ما لا يمكن تمديده كالباء والتاء والدال والطاء ، وبالخلاف فإن الصوائت هي ما يمكن تمديده كالألف والواو والياء ثم يدعم فكرة دقة وانحصار زمن الصوائت بقوله : «أنها بالنسبة إلى الصوت كالنقطة بالنسبة إلى الخط والآن بالنسبة إلى الزمان » [3] فالفارق هنا زمني فإما انحصار خطي أو إما امتداد واستغراق .

---

[1] ـ ينظر المسدي ، التفكير اللساني، ص256 وما بعدها . و ابن جنّي سر صناعة الأعراب ، تح : حسن هنداوي ، ط2 ، دمشق ؛ دار القلم ، 1993 ، ج1 ، ص 73 . و كانتينو ، دروس في علم الأصوات العربية ، تر: صالح القرمادي ، ط1 ، تونس ؛ مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، 1966م ، ص ص 63- 84 .

[2] ـ أسباب حدوث الحروف ، ص 61 .

[3] ـ الرازي ، مفاتيح العلوم ، ص 29-30 . وينظر عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني ، ص 258.

ونجد نصوص ابن سينا والرازي وغيرهم في سياق الحديث عن فكرة تواجد الدال اللغوي في خط الزمن تتحاور مع نصوص ومقولات اللسانيين المحدثين القائلة بأن للدوال اللغوية وجود في الزمن، والتي تستثمر مفهوم الزمن إلى حد بعيد في تحليلاتها ذات الطابع الخطّي، و تُعرّف أصغر الوحدات في المستوى الصوتي وهي الفونيمات بأنها وحدات لا متزامنة .[1]

2- الإجراء الوظيفي (الفونولوجي):

تتمحور الدراسات الفونولوجية حول الوحدة الأساسية المتمثّلة في "الفونيم" ، ويعرّف **الفونيم** في المعاجم والمراجع المتخصّصة بكونه " الوحدة التمييزية الأولى من التمفصل الثاني . إنه وحدة وظيفية ، وله القابلية في أن يستخدم داخل لغة معيّنة في التفريق بين الدلالات الفكرية . وإضافة إلى ذلك فإن الفونيمات هي وحدات منفصلة وبأعداد مختلفة وثابتة حسب اللغات .

و يتشكل من سمات تمييزية خاصة بكل لغة والتي تضعه مقابل الفونيمات الأخرى للغة ، مثلا /p/في الفرنسية يتضمّن السمات التالية : " شفوي " في مقابل /f/ الذي هو "شفوي ـ أسناني" ومهموس في مقابل /b/ " المجهور " وشفوي (oral)في مقابل /m/ الذي هو "أنفي" .

مثلا ، داخل المركّب (l'âme simple) الروح البسيطة [lamsẽpɪ] [l] الصامت الاستدلالي المجهور، و [ɪ] الصامت النهائي المهموس هما صامتان جانبيان ...هما فونيم واحد لأننا لا نجدهما في نفس السياق الصوتي ،وهما هنا في توزيعين متكاملين . وبالنسبة لمدرسة براغ الفونيمات هي العناصر الصوتية التي يمكن أن تكون بدائل ...والمتكلم يختار في كل نقطة من السلسلة الوحدة الضرورية لتشكيل الدال الذي يريد بثه .

[1] ـ ينظر:

- Roman Jakobson,Essais de linguistique générale ,traduit par Nicolat ruwet ,paris ;les éditions de minuit,1962 ,p165.

ففي الملفوظ (je veux du pain) " أنا أريد خبزا " / pẽ/ المتكلم اختار /p/ عوض الوحدة /v/ من الملفوظ (je veux du vin) أنا أريد شرابا / vẽ/ .[1]

وفي معجم اللسانيات لـ "جان دي بوا" **الفونيم** هو العنصر الأدنى غير القابل للتقطيع في التمثيل الصوتي للملفوظ (énoncé) وتتحدد طبيعة الفونيم بمجموعة من السمات التمييزية (trais distinctifs) ، ولكل لغة عدد محدود من الفونيمات (من عشرين إلى خمسين بحسب اللغات) حيث تتآلف هذه الوحدات وتتقابل في السلسلة الكلامية لتؤلف الوحدات الدالة ... يعرّف الفونيم على هذا النحو بأنه " الوحدة التمييزية الدنيا للقول " في مقابل الوحدة الدنيا الحاملة للمعنى وهي المورفيم أو المونيم ، وتعرّف الفونيمات وتحدّد قيمتها بالنظر إلى فونيمات اللغة التي تنتمي إليها، وتأخذ قيمتها داخل النظام الصوتي لهذه اللغة ، وليس بالنظر إلى فونيمات اللّغات الأخرى .[2]

و الفونيمات ـ حسب جاكوبسون ـ هي الوحدات الشكلية الصغرى في مقابل الوحدات المعنوية الصغرى (المورفيمات) ومع أنها أصغر عنصر في تحليل البنية إلا أنه يمكن تحليلها إلى وحدات أدنى تتمثل في السمات التمييزية الصغرى التي تشكل الفونيم وهي مخرجه وصفة حدوثه كأن نقول عن /ب/ إنه : شفوي ، شديد ، مجهور .في مقابل /ف/ الأسناني ـ الشفوي ، الرخو، المهموس ، ويستند " جاكوبسون إلى مفهوم الزمن لتحديد الفونيمات فهي وحدات دنيا لامتزامنة ،أي تكون متتابعة زمنيا وفق مبدأ الخطية لدي سوسير، أمّا السمات الصغرى التمييزية للفونيم (trais distinctifs) فهي مكونات متزامنة أي تحدث في آن واحد ولا تخضع للمبدأ المذكور .[3]

---

[1]ـ ينظر: جورج مونان ، معجم اللسانيات ، تـ جمال الحضري، ط1، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2012م.ص331.

[2] ـ ينظر :
- Jean Du bois , Dictionnaire de linguistique , p 359 .

[3] ـ ينظر :
- Roman Jakobson,Essais de linguistique générale ,traduit par Nicolat ruwet ,p165

ولذلك فإنّ اللسانيين يخصصون مصطلح "الفونيم " للدلالة على أصغر وحدة واردة في السلسلة الكلامية محددة بصفاتها المميزة . وقد تختلف الصفات المميزة للفونيم الواحد من لغة إلى أخرى فالباء في الفرنسية توصف بالجهر ففي الثنائية : (pas,bas) يفرق الجهر بين كلمتين ، بينما انعدام حرف مهموس له باقي صفات الباء في العربية يجعل هذا النوع من التقابل غير ممكن .[1]

لقد كانت الانطلاقة الفعلية للدراسات اللسانية حول الفونيم في أحضان الدراسات الصوتية لحلقة "براغ" [2] ، ومن أهم المبادئ التي أرستها هذه الحلقة :

ـ إن الدراسة الوظيفية لأصوات اللغة تعني البحث في الوحدات الصوتية المكونة للنظام الصوتي مما يكون له دور في التواصل أي في التمييز بين معاني الكلمات الحاملة للدلالات والأفكار .

ـ إن دراسة أصوات اللغة هي بحث في النظام الصوتي للغة معينة انطلاقا من تحديد السمات التمييزية لأصواتها والنظر في التناسبات القائمة بين وحدات النظام الصوتي مما يشكل مجموعة من الأزواج المتناسبة مثل :الصوامت المجهورة الصوامت المهموسة ، الصوامت الشديدة / الصوامت الاحتكاكية ،الصوامت المستعلية / الصوامت المستفلة ... [3]

ـ يتكوّن كل نظام صوتي في أي لغة عندهم من مجموعة من الوحدات الصوتية تتحدد هويتها بمجموعة من المميزات التي تساهم وحدها أو مع غيرها في التمييز بين معاني الكلام، وهذه الصفات التمييزية هي التي يجب الاعتداد بها لأنها تساهم في بيان المعاني ،

---

[1] ـ مصطفى حركات ، المرجع السابق، ص 16.

[2] ـ تأسست حلقة "براغ السانية " سنة 1926على يد مجموعة من اللسانيين التشيكيين وانضم إليها ثلاثة لغويين من أصل روسي هم "نيكولاي رروبتزكوي"(Nicolas Trubskoy) و " رومان جاكوبسون" و Roman) (Jakobson "كرسيفسكي "(Kruszewski) وقد تابع هذا الأخير دروس "دي سوسير" في جونيف سنة 1906 ونقل أفكاره ، وعموما يعترف هؤلاء اللسانيون بأخذهم أفكار دي سوسير ...وقد انتشرت أفكار هذه الحلقة عندما قدم هؤلاء الثلاثة سنة 1928 بيانا للعلماء المشاركين في أول مؤتمر دولي للسانيات في " لاهاي " والذي نصّ على مجموعة من المبادئ لدراسة أصوات اللغة .

(ينظر عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 241)

[3] ـ المرجع نفسه ، الصفحة نفسها .

أما غيرها من الصفات فليس لها هذا الدور ، ولذلك فإنهم يعرّفون **الفونيم** بأنه حزمة من الصفات التمييزية ، فكل الفونيمات في لغة معينة يمكن ردها إلى مجموعة من السمات التمييزية المشتركة والمتخالفة فيما بينها ، و ***الفونيم*** هو وحدة وظيفية قبل كل شيئ حسب تعريف "تروبتسكوي " ويجب على الباحث الفونولوجي ألا يعتبر في اللفظ إلا ما يؤدي وظيفة معينة في اللسان . [1]

1 .2 بين الفونيم والألوفون :

يميز علماء الفونولوجيا بين الأصوات ذات القيمة التمييزية التي يمكن أن تكون بدائل في عملية بناء الوحدات الدالة أي الفونيمات وبين ما يكون تنوعا للفونيم من الأصوات التي تجري في فلكه دون أن تحقق استقلاليتها في الوقوع كبدائل في السياقات المختلفة . فـ / ر/ و /غ/ في اللغة العربية هما فونيمان مختلفان لكل منهما قيمته التمييزية الخاصة بالنظر إلى قابليتهما التبادل في نفس السياق الصوتي لإعطاء دلالة مختلفة للكلمة في مثل : راب ـ غاب ، صاغ ـ صار ، شرف ـ شغف ...أما في لغة كالفرنسية فنطق صوت /R/ يتراوح بين صوتي الراء والغين في اللغة العربية وهذا على اختلاف الناطقين ، ولايؤدي إبدال واحد منهما بالآخر في نفس السياق الصوتي إلى اختلاف في المعنى فكل واحد منهما يعدّ تنوعا لنفس الفونيم (variant) أو وفق مصطلح علماء اللغة الأمريكيين(allophone) .[2]

فهل عرف اللّغويون العرب القدماء مفهوم الفونيم ، وهل ميّزوا بينه وبين الألوفون ؟

يشير كثير من الباحثين إلى تداول مفهوم الفونيم في الدراسات العربية القديمة ، و وتمييز الفرق بينه وبين التنوّعات الصوتية الناتجة عن اختلاف السياق التركيبي أو الاستعمال اللهجي ،بدءا من تمييز سيبويه بين ما يسمّيه الحروف الأصول والحروف الفروع التي يميّز فيها بين المستحسن والمستهجن ، و يشير "عبده الراجحي " إلى أن من بين اللغويين العرب القدماء من تنبّه مبكّرا إلى فكرة التمييز بين الفونيم وتنوّعاته الصوتية

[1] ـ ينظر الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،ص 242
[2] ـ ينظر: نفسه، ص 244 -245 .

ومنهم ابن جنّي، يقول "الراجحي" : " فالنون مثلا صوت أساسي في العربية ، ولكنّ في الواقع درجات متنوعة من (النون) بحسب سياقها الصوتي ، فالنون في (نهر) من الناحية الصوتية الخالصة ، أي من حيث تكوينها الفيسيولوجي غير النون في (منك) و (عنك) مثلا ... إن أصوات أي لغة من اللغات لا حد لها في واقع الأمر . إن ما نسميه صوتا (واحدا) قد يتردد نفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات ، ولكنه ينطق في كل مرة بصورة خاصة ، فالفتحة الأولى من قولنا (بطر) مثلا ، غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية ، وغير الفتحة الثالثة " [1] .

فالصوت من خلال هذه الإشارة يتأثر بما يجاوره من أصوات ، وبما أن تأليف الكلم أو الوحدات الدالة يعتمد أساسا على تغيير الوحدات الصوتية (تغيير الأصوات ، أو ترتيبها ، أو حركاتها) فإنّ هذا التغيير الضروري لقيام التعبير في أيّ لغة ينجرّ عنه تغيّر في كيفية النطق بالصوت ، وهذا ما يوَلّد تنوعات صوتية لا حصر لها ، فالنون الافتتاحية المفتوحة في (نَهر) تنطق مستعلية مفخمة تأثرا بالفتحة ، خلافا للنون الساكنة المسبوقة بالعين المفتوحة في (عَنْك) ، والنون الساكنة المسبوقة بالميم في (مِنْك) .

وهكذا فإنّ ما نطلق عليه تجوّزا صوت أو فونيم العين ، ورمزه / ع / في العربية هو صيغة تجريدية ، أو صوت جامع لجموعة من التحققات الصوتية التي تتنوع بتنوّع المجاورة الصوتية داخل الكلمة .

و بالرغم من أنّ بعض الباحثين يرفضون هذه المقاربة التي تقلص الهوة بين فكرتي القدماء والمحدثين عن الفرق بين الفونيم والألوفون ، فيرى بعضهم أنها تُعقد " على تعميمات لا تقيم حدودا بين المدارس اللسانية ، واختلافاتها في تعريف المفاهيم ، فعندما يقول لسانيو التراث باهتداء القدماء إلى مفهوم " الفونيم " مثلاَ ، ويتحدثون عن هذا المفهوم بهذا الإطلاق فذلك يعني أنهم لا يأبهون للاختلافات في التعريف ، فهل يقيمون التماثل على أساس التعريف المادي للفونيم الذي قال به دانييل جونز ، أم على أساس

[1] ـ النص للسعران من كتابه ، علم اللغة ، 212 . وينظر : عبده الراجحي ، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 140 . و إسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية ، ص 162 – 163.

التعريف الوظيفي كما جاء عند تروبتسكوي ، أم على أساس التعريف النفسي كما عبر عنه ديكورتوناي ؟ ." [1]

ونستخلص مما يدور من نقاش حول مدى تداول هذه المفاهيم الصوتية لدى القدماء، أنه رغم افتقاد الإجراءات الصوتية عند القدماء لما نسمّيه اليوم بالإطار النظري ، ورغم غياب حدود معلنة مماثلة لما يدعو إليه المحدثون بين مجالي علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات التشكيلي أو الوظيفي ، فلا خلاف في أنّ مثل هذا التمييز يقارب تطبيقيا تمييز اللسانيين المحدثين بين الفونيم والألوفون ويظهرهذا التمييز في خضم أبحاث اللغويين القدماء ودراساتهم اللغوية كممارسة تطبيقية في منأى عن كلّ التعريفات النظرية المجردة ، فهما يتّفقان حول الفكرة القائلة إن الأصوات التي تتحقق بالفعل في استعمالات متكلّمي اللغة تفوق بكثير ما نحصيه من الوحدات الصوتية المحصورة في الحروف الأبجدية لهذه اللغة ، وأنّ ردّ هذه التنوّعات التي تتجاوز الحصر أحيانا إلى مجموعة محدودة العناصر التمثيلية المسمات بالفونيمات هو على سبيل التجريد العلمي الهادف إلى تنظيم المعطيات الصوتية للغة .

2 . 2 التقابلات الصوتية :

مصطلح "السلاسل الفونولوجية المتناسبة " (Corrélations phonologiques)عند فونولوجيي "براغ " يعني دراسة أنواع التقابلات الثنائية أو المتعددة بين السلاسل الفونولوجية أي علاقة فونيمين أو أو أكثر داخل نظام لغوي معين من حيث الصفات التمييزية ، حيث يكون بين الفونيمات في السلسلة الواحدة خصائص تمييزية مشتركة متعلقة بنقطة أو كيفية حدوثها في الجهاز الصوتي، كما يكون لكل من عناصر هذه

[1] ـ ينظر: اسماعيلي علوي ، اللسانيات في الثقافة العربية ،ص 186.

السلسلة ميزة فارقة. وكلّ دراسة صوتية ينبغي أن تنظر في هذه السلاسل التي تميز النظام الصوتي للغة من اللغات. [1]

ومصطلح التقابل (Opposition phonologique) يعني التباين والاختلاف الذي تتميز به الأشياء (العناصر الصوتية هنا)بعضها عن بعض، ومنطلق ذلك مبدأ التقابل عند دي سوسير، ومعناه أن قيمة عنصر ما ليست إلا ما يميّزه عن غيره من العناصر في بنيته.[2]

أنواع المتقابلات الفونولوجية :

تصنّف التقابلات الصوتية باعتبارات مختلفة :

أ- بحسب أطراف التقابل: إلى تقابل بين طرفين مثل : G /K في اللغة الفرنسية والإنجليزية يشتركان في المخرج مؤخر الحنك ويتمايزان في صفتي الجهر والهمس ، وكذلك القاف والكاف في اللغة العربية حسب وصف القدماء ، أما النون والميم فتشتركان في صفة الغنة وتختلفان في المخرج (شفوي / نطعي).

تقابل متعدد الأطراف : مثل P/K/T في الفرنسية والإنجليزية تشترك في الهمس مع اختلافها مخرجا ، وكذلك : ث / ذ / ظ في تشترك في المخرج وتختلف على التوالي في الهمس والجهر والتفخيم .

ب - بحسب تناسبها : إلى متقابلات متناسبة : إذا تكرر الفارق بين تقابل وآخر سمي ذلك تناسبا (أي اطراد التقابل الواحد على متقابلات عديدة) مثل التناسب : جهر / همس في المتقابلات : b /p, d/t , g/k , z/s في اللغة الفرنسية .

[1] - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 247 . و رومان جاكوبسن وموريس هالة ، أساسيات اللغة ، تر : سعيد الغانمي ، ط 1 ، بيروت ؛ المركز الثقافي العربي ، 2008 ، ص 42 .
[2] - ينظر الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 247 .وكذلك : دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، تر : صالح القرمادي ، ص 186 .

متقابلات غير متناسبة (isolées) وذلك إذا انفرد التناسب وليس هناك تناسب بينه وبين أي تقابل آخر مثل p/l , b/z, p/ g فهي متقابلات منفردة غير متناسبة (تمثل تقابلات ولكنها لا تمثل سلاسل متناسبة) [1].

السلاسل المتناسبة والحزم : هناك متناسبات ذات ثلاثة أطراف أو أربعة تسمى كل منها حزمة ومنها في الفرنسية والإنجليزية التقابل(جهر/ همس /غنة) بين أصوات ذات مخرج واحد :

وفي اللغة العربية التقابل (جهر/ همس / تفخيم) بين أصوات ذات مخرج واحد :

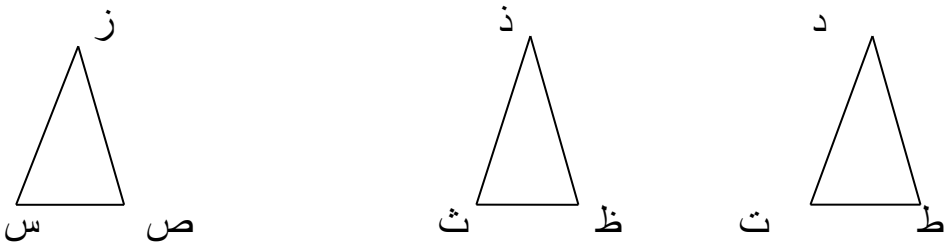

([2])

[1] ـ ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 249 . و رومان جاكوبسن وموريس هالة ، أساسيات اللغة ، تر : سعيد الغانمي، ص 42- 43 .

[2] ـ ينظر الحاج صالح ، بحوث ودراسات ، ص 250 . و رومان جاكوبسن وموريس هالة ، أساسيات اللغة ، تر : سعيد الغانمي ، ص 49 .

يشير الأستاذ" الحاج صالح " إلى ما يعرف عند الوظيفيين **بالإلغاء (Neutralisation)**، أو مفهوم **الفونيم الجامع (Archiphonème)** وهو مفهوم يتقاطع مع مفهوم الإدغام عند اللغويين العرب حيث يؤدي التماثل أو التقارب أو التشابه بين صوتين متجاورين في السياق التشكيلي للكلمات إلى إدراج أوإدماج أحدهما في الآخر فيصيران صوتا واحدا ، وذلك بمفهوم الفونولوجيين بمثابة إلغاء أحدهما للآخر فينتج عن التقائهما صوت جامع لهما هو ما يسمى بالفونيم الجامع .

إن هذا التماثل راجع بالأساس إلى اشتراك الأصوات المتقابلة في بعض الصفات التمييزية وتخالفها في بعضها، فيتم في هذه الحالة إلغاء السمة الخلافية . ومثال ذلك نطق /S/ حيث تصير أقرب إلى الزاي في الإنجليزية في بعض السياقات (matches) وتصير أقرب إلى الشين في الألمانية (stadt) تنطق (شتاد).ومن الإلغاء ما يكون ناتجا عن تباعد صوتي ومثاله الإبدال في العربية حيث يؤدي التباعد الصوتي بين المتجاورين إلى إبدال أحدهما بصوت أنسب نحو : ازتهر ــ ازدهر .قال ابن جني : " وأمّا البدَل فإنّ فاء افتعل إذا كانت زايا قُلبت التاء دالا نحو ازدجر وازدهى وازدار وازدان...ولكنّ الزاي لما كانت مجهورة وكانت التاء مهموسة ، وكانت الدال أخت التاء في المخرج ، وأخت الزاي في الجهر ، قرّبوا بعض الصوت من بعض ، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي وهي الدال .[1]

2 . 3 النظام الصوتي للغة العربية الفصحى

يرى بعض علماء الأصوات و منهم "مارتيني " أن أحسن الأنظمة الصوتية هي التي تكون وحداتها مندمجة أو منتظمة أي داخلة في متناسبات وحزم فكلما حصل لها ذلك الاندماج كان ذلك دالا على انتظامها وانسجامها الصوتي ، وهذا ما يتيح لها المناعة

[1] ـ ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب ، ص 185 - 186 .و ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 251 - 252 .

الكافية إزاء أنواع التحول والتغير الصوتي التي تعرفها اللغات ، كما يتيح سهولة الاستعمال في التواصل وقابلية الذيوع والانتشار على ألسنة الناطقين والمتعلمين .

ويصعب الحديث عن النظام الصوتي في اللغة العربية لسببين : الأول هو صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد لما نطلق عليه مصطلح اللغة العربية وهو مفهوم يصعب الاتفاق على تحديد إطاره الزماني والمكاني ، والثاني أن الوصف الذي تطلق عليه المراجع اللغوية تجوزا وصفا لأصوات العربية إنما هو وصف لوحداتها الأبجدية التي تعبر عن نظام كتابي مختلف عن النظام الصوتي في عرف اللسانيين المحدثين .

إن عدد أصوات لغة معينة يتجاوز بكثير عدد حروفها الأبجدية ولذلك وجد عند علماء اللغة والصوتيات حديثا ما يعرف بالكتابة الصوتية والتي تتجاوز حروفها حروف الأبجدية . يشير " دي سوسير إلى الاختلاف التام بين نظامي اللغة والكتابة، وإلى أنه لا ينبغي البتة الاعتماد على الرموز الكتابية للوصول إلى وصف صائب لأصوات اللغة لأن الوصفين بكل بساطة يختلفان أحيانا ، وربما كان ذلك أولى الخطوات الإجرائية التي ينبغي على الواصف التزامها .

إن الرموز الكتابية كثيرا ما تبتعد كل البعد عن التمثيل النطقي أو الصوتي للكلمة ويعد ذلك من قبيل التعسف أو الاجتهاد الذي قد تبالغ فيه النظم الكتابية للغات لغايات تقنية تواصلية بحتة(التواصل باستعمال الكتابة) تهدف أحيانا إلى دفع اللبس بين الكلمات المتشابهة نطقا بحيث يبدع لكل تشابه صيغة رمزية على مستوى الصورة المرئية يدرأ به التشابه النطقي ، كل ذلك أدى إلى وجود نظامين متوازيين مختلفيين لتمثيل مظهري اللغة المنطوق والمكتوب .

ومن الأمثلة التي تضرب لذلك أن صوت /z/ في الفرنسية قد يكتب بواسطة حرف (z)حينا وبواسطة حرف (s)حينا آخر وأن صوت / s/يكتب بواسطة حرف (s) وبواسطة حرف (t) حينا آخر .[1]

تتفاوت اللغات من حيث مدى تطابق نسقيها المنطوق (الملفوظ) والمكتوب، ففي اللاتينية مثلا تكون الرموز الكتابية أكثر مطابقة للمنطوق كما أشار "دي سوسير"، في كلمة Barbaros مثلا تتطابق الأصوات الملفوظة مع الرموز المكتوبة، ولربما صح القول إن اللغات التي تفرعت عن لغة أصلية عرفت تغيّرات في نطق الأصوات غير أن هذه التغيّرات لم يواكبها تغيير للرموز الكتابية فحافظت على الصيغة الكتابية الموجودة في اللغة الأم وهذا ما أدى إلى وجود الفارق بين اللفظ والكتابة في اللغات اللاتينية المتفرعة (الفرنسية ، الإيطالية ،الإسبانية ، البرتغالية) خلافا للغة اللاتينية الأم التي توفر قدرا من التطابق بين النسقين المنطوق والمكتوب[2] ، ولعل ذلك ما يجعل التمثيل الكتابي اللغة العربية الفصحى كذلك قريبا إلى نسقها اللفظي لأنها أصل للتنوعات اللهجية السائدة اليوم ولعل من الأمثلة التي يصح تقديمها في هذا المقام ظاهرة التنوين في العربية فهو يكتب صوتيا كالآتي مثلا : كلامٌ /kalāmun/

تتنوع الوحدة الصوتية بتنوع السياق الذي ترد فيه سواء أكان سياقا خارجيا متمثلا في اختلاف اللهجات أو البيئات اللغوية التي تستعمل فيها الأصوات ، أو سياقا داخليا يتمثل في تأثير الأصوات بعضها في بعض حين تركيبها داخل الكلمة أو فيما بين الكلمات ولا أدل على ذلك من ظواهر الإبدال والإدغام والإلغاء الناتجة عن تجاورات صوتية معينة وتأثر للأصوات بعضها ببعض.

[1] ـ ينظر : دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة، تر : صالح القرمادي ، ص 71 .و جان كانتينو ، دروس في علم الأصوات العربية ،ص 9- 10 . و محمود فهمي حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ط 4 ، القاهرة ؛ الدار المصرية السعودية ، 2006م ، ص 36 .

[2] ـ دي سوسير ، المرجع السابق ، ص 71 .

ولعل أصدق وصف للنظام الصوتي للغة الفصحى يعبر عن مراعاة هذا الجانب من التنوع المتأثر بالسياق هو وصف سيبويه الذي ذكر فيه إلى جانب الأصوات التي لا غنى عنها لتركيب الكلم في اللغة العربية وهي أصوات الهجاء المعروفة أصوات أخرى تتصل بالاستعمالات السياقية المتصلة بالتركيب أو بالظواهر اللهجية ، وهو ما أسماه بالحروف المستحسنة والحروف المستهجنة حيث يذكر إلى جانب الحروف الصامتة ما يتصل بها من الصوائت المتمثلة في حروف المد والحركات ، ويشير إلى بعض التنوعات الصوتية المتفرعة عن بعض هذه الفونيمات الأساسية والمعتمدة عند قراء القرآن الكريم، والشعر وهي :

أ) النون الخفيفة أو الخفية الساكنة التي تدغم في بعض الحروف كالياء والراء والميم واللام والواو في مثل : من يعمل ⟵/ مَيَّعمل/ من لم ⟵/ ملّم / ...

ب) والصاد التي تنطق زايا عند مجاورة الدال نحو مصدر، يصدق...

⟵ مزدر / ، يزدق ...

ج) الشين التي كالجيم في مجاورة الدال كذلك مثل: أشدق ⟵ /أجدق /

د) ألف التفخيم في مثل صلاة ⟵ / صَلَواة/ (الممالة إل الواو)

هـ) ألف الإمالة في مثل عِبَاد ، عِمَاد ⟵ /عِبياد / ، /عِمياد /

و) الهمزة بين بين التي تنطق ألفا ممدودة لأنها مفتوحة واقعة بين فتحتين في مثل : سَأَلَ ، جَأَشَ ⟵/سَال / ، /جَاش/ .[1]

ولئن كان هذا النسق الصوتي للغة العربية يمثل نموذجا يُطمأن إلى تمثيليته النسبية للغة العربية الفصحى ، فمن الباحثين الحداثيين من يرفض افتراض هذا الثبات ويجعل لكل

[1] - ينظر : الكتاب لسيبويه ، باب الإدغام ، ج 4 ،ص 431 . و ابن جنّي ، سرّ صناعة الإعراب ،ج1، ص 46 . و إبراهيم عبّود السامرائي ، المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ، ط1 ،الأردن ؛ دار جرير ، 2011م ،ص46 . و عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ص 257.

زمان من أزمنة اللغة نسقه الخاص ، وهي نقطة خلاف أساسية بين فئتين من الباحثين تحرص إحداهما على أنّ كلّ تنوّع صوتي مخالف لهذا النمط العام إنما هو نتاج لتنوّع لهجي أو سياقي ، وتدعو الثانية إلى وجود نسقين من العربية أحدهما قديم والثاني جديد .[1]

فونيمات اللغة العربية :

ـ الصوائت : وهي الحركات الضمة والفتحة والكسرة، فهي من الفونيمات ذات القيمة التمييزية في الكلمة العربية في الغالب الأعم ففي الكلمات (بُر ـ بِر ـ بر) فإن الفونيم الفارق بين الصيغ الثلاث هو / ـُ / ، / ـِ / ، / ـُ / ولذلك فإن الحركات تستقل برسم خاص في الكتابة الصوتية مثلها مثل سائر الفونيمات خلافا للرسم الكتابي الذي يجعل لها رسوما صغيرة فوق الحرف أو تحته أو بين يديه .

ويلحق علماء الأصوات العرب بهذه الوحدات بعض تنوعاتها الصوتية السياقية كالألف المفخمة بعد حروف الاستعلاء في مثل صار ، والألف الممالة إلى الياء بعد حروف الاستفال في مثل عباد وغيرها من التنوعات الصوتية المستحسنة التي ذكرنا .[2]

[1] ـ ينظر :محمد الأوراغي ، نظرية اللسانيات النسبية ، ص50-51.

[2] ـ ينظر : سيبويه ، الكتاب ، ج 4، ص 431 . و ابن جنّي ، سر صناعة الإعراب ، ج1 ، ص 73 .

جدول صوائت اللغة العربية

السمات التمييزية / الوحدات	شفوي	شجري	حلقي	ممدود	قصير	مفخّم	ممال	كتابته الدولية
ـُو	+			+	-			ū
ـِي		+		+	-			ī
ـَا			+	+	-			ā
ـُ				-	+			u
ـِ				-	+			i
ـَ				-	+			a
ألف التفخيم				+	-	+		ö
ألف الإمالة				+	-		+	ä

(1)

[1] ـ ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ،ص259 . و أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 313 . و مازن الوعر نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، ط2 ، دمشق : دار طلاس ، 1992م ، ص21 .

ـ الصوامت : وهي أغلب الأصوات ذات المخارج والصفات الخاصة في اللغة العربية ، ومنها تبنى الوحدات الصرفية ، وفق آلية تبادلية ترتيبية يراعى فيها مبدأ التقابل والاختلاف في السمات التمييزية الصغرى للصوت .وتُوزع هذه الصوامت بحسب مخارجها وصفاتها كما يأتي :

جدول صوامت اللّغة العربية :

السمات / الوحدات	شفوي	أسناني	لثوي	صفيري	شجري	أقصى حنكي	لهوي	حلقي	شديد ≠ رخو	مجهور ≠ مهموس	مفخم ≠ مرقق	الكتابة الصوتية
م	+	–	–	–	–	–	–	–	–	+	–	m
ب	+	–							+	+	–	B
ف	+	–							–	–	–	f
وَ	+	–							–	–	–	W
ظ		+							+	+	+	ǫ̣
ذ		+							–	+	–	Đ
ث		+							–	–	–	Θ
ل			+						–	+	– +	l/ l̩
ر			+						–	+	– +	r/ r̩
ن			+						–	+	–	N
ن خفيّة			+						–	+	–	n/ ~
ط			+						+	+	+	t̩ / t̪
د			+						+	+	–	D
ت			+						+	–	–	t
ص			+	+					–	–	+	ṣ
ص كالزاي			+	+					–	(+)	+	z ṣ

ز			+	+				+		–	+	Z
س				+				+		–	–	s
السمات / الوحدات	**شفوي**	**أسناني**	**لثوي**	**صفيري**	**شجري**	**أقصى حنكي**	**لهوي**	**حلقي**	**شديد ≠ رخو**	**مجهور ≠ مهموس**	**مفخم ≠ مرقق**	**الكتابة الصوتية**
يَ					+				–	+	–	Y
ض					+				–	+	+	ɖ/ ɖʕ
ش					+				–	–	–	ʃ
ش كالجيم					+				– +	+	–	dʃʒ
ج					+				+	+	–	dʒ
ك						+			+	+	–	K
ق							+		+	–	+	Q
غ								+	–	+	+	ɤ
خ								+	–	–	+	X
ع								+	–	+	–	ʕ/ ʢ
ح								+ وسط حلقية	–	–	–	ħ
هـ								+ أقصى حلقية	–	–	–	H
ء								+	+	+	–	ʔ
ء بين بين								+	– +	+	–	ʔ a

([1])

[1] ـ ينظر : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ،ص259 . و أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 314 . و مازن الوعر نحو نظرية لسانية عربية حديثة ، ص 19-20.

4.2 إشكالية الكتابة الصوتية :

تختلف رموز الكتابة الصوتية لفونيمات اللغة العربية الفصحى و لهجاتها المتعددة في البلاد العربية المترامية الأطراف باختلاف كيفية نطق بعض الأصوات ، وباختلاف الباحثين العرب المحدثين في رسم الرموز المعبّر بها عن هذه الأصوات ، حيث تختلف رموز بعض الأصوات كالجيم والطاء و الضاد، يرمز لها تمام حسان بـ / j/ و/ ţ / و/ ʤ / ويرمز لها أحمد مختار عمر بـ / dz/ و/ ţ / و/ ḍ /. ومثل الظاء ورمزها في الكتابة النطقية /ẓ / وتنطق في اللهجة المصرية زايا، وتكتب /z/ . والجيم المصرية رمزها الصوتي / g/ لأنها تنطق مثل الصوت اللاتيني /g/ وفي اللهجة الجزائرية تنطق القاف في مناطق كثيرة صوتا أقرب إلى الجيم المصرية أو /g/اللاتينية ، وتنطق في منطقة تلمسان وبعض مناطق المغرب همزة وتُكتب صوتيا /ڤ/ أو / قˀ/[1].

ويظهر من خلال تتبع دراسات الباحثين العرب للكتابة الصوتية للغة العربية أنها عرفت نماذج كثيرة ، واختلفت بين نموذج وآخر وهو ما يوضحه أحمد مختار عمر في كتاب الصوت اللغوي[2] ، كما أن أصوات العربية عنده تختلف عما هو عند تمام حسان أو عبد الرحمن الحاج صالح ، فهو يضيف اللام المفخمة ويرى أنها فونيم مستقلّ لقيمتها التمييزية المختلفة كما في (والله ـ واللاهي)فالصوتان يقعان في نفس السياق، ويمثلان قيمة تمييزية مختلفة، فهما إذن فونيمان مختلفان .[3]

ونجد من اللسانيين العرب المحدثين من يدرج الرموز الأبجدية العربية في الكتابة الصوتية باستعمال رسوم صغيرة للحرف العربي ، بالموازاة مع كتابة رموز الأبجدية الصوتية الدولية وهو ما نلمسه في دراسات اللغوي الجزائري "عبد الرحمن الحاج

[1] ـ الحاج صالح ، م س، ج1 ، ص 425 .
[2] ـ ينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 83.
[3] ـ ينظر : ينظر : أحمد مختار عمر دراسة الصوت اللغوي ، ص326. وعبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص 425.

صالح" في كتابه "بحوث ودراسات في اللسانيات العربية "، وكذلك عند اللغوي السوري مازن الوعر في كتابه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية". حيث تدرج الرموز الصوتية برسم عربي خاص كزيادة نقطة فوق الحرف أو تحته ، أو إدراج حرف صغير فوق الحرف تعبيرا عن تغيّر في نطقه مثل :

ب (المهموسة)	p	پ
م (مفخّمة)	ṃ	ᵐ
ر (مفخّمة)	ṛ	ᵣ
ق (كالهمزة في تلمسان)	q → A	قˀ [1]

والواقع أن الكتابة الصوتية باستعمال الرسوم اللاتينية تشكّل ظاهرة شائعة في الكتب والدراسات اللسانية ، كما أنها تشيع في ميدان تعليم اللغة لغير الناطقين بها ، وتعليم ودراسة الأصوات في الجامعات العربية ، غير أنّ مبادرة إدراج الرسم الكتابي العربي في الأبجدية الصوتية لا تحتاج إلى أكثر من الاتفاق والإجماع لتحقيقها من طرف المجامع اللغوية ومراكز البحث في الصوتيات لإرساء هذه الكتابة وتداولها في الدراسات اللغوية ، وفي ميدان التعليم والبرمجة وغيرها من الميادين ذات الصلة .

ولقد سبق المفكرون المسلمون إلى طرح مسألة التمييز بين اللغة في تجلّييها الصوتي والكتابي ومن بين هؤلاء القاضي عبد الجبار حيث يرى أنّ الكلام صوت والكتابة أمارة للكلام فأما أن تكون كلاما في الحقيقة فمحال ، ومن بين ما استدلوا به لبيان الفرق بين المظهرين أن الكلام منقض والخطّ باق و هذا يؤدي إلى التمييز بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة . كما تحدث فخر الدين الرازي عن الخاصية الغازية للكلام ، وقد ذهب إخوان الصفاء إلى مقارنة الإنجاز اللساني الصرف ـ وهو التصويت اللغوي ـ مع رموزه الخطّية

[1]ـ عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج1 ، ص 425 وما بعدها .

التي هي ترامز علامي، وأشاروا إلى الخاصية السيالة للكلام واعتبروا الكتابة قوّة صناعية تتوّج جدلية الترابط بين القوى المفكرة والحافظة والناطقة والسامعة .[1]

فلا خلاف كما يظهر من خلال هذه العبارات الدالة على تمييز العلماء المسلمين بين مظهري اللغة المكتوب والمنطوق ، غير أنّ الدعوة إلى وضع رموز للغة المنطوقة توجّه المتكلم والمتعلّم إلى إدراك كيفية النطق الصحيح ، لم تتحقق إلا من خلال علماء اللغة العرب المحدثين بعد اطلاعهم على الدراسات الغربية ، ومردّ ذلك أنّ الناطق بالعربية في ذلك الزمان إنما كان يعرفها بالمشافهة صليقة فلم يكن يحتاج إلى رموز تعرّفه على كيفية نطقها ولا أدلّ على ذلك من أن الكتابة العربية كانت أوّل ما وُجدت خالية من النقاط و علامات الترقيم ، فكان القارئ يميز الكلمات وإن تشابهت كتابتها لأن التلقي اللغوي المسموع عنده سبق التلقي المرئي.[2]

2 . 5 المقطع الصوتي

المقطع من المصطلحات الإجرائية التي تستقطب اهتمام الدارسين للمستوى الصوتي للغة فهو يمثّل وحدة صوتية أكبر من الفونيم وأقل من المورفيم ولذلك فهي تنتمي إلى مجال الدراسة الصوتية ولا تدخل في حيز الدراسة الصرفية ، إلا إذا اعتبرنا ما يسهم به المستوى الصوتي في بناء الوحدات الدالة وهو ما يدخل في إطار مشترك يطلق عليه الباحثون المستوى (الصرف ـ صوتي) (morpho- phonologique) .[3]

تتسلسل وحدات البنية اللغوية على خط الزمن وفق ما يعرف بمبدأ الخطية ، وتنطبق هذه الفكرة في تحليل جميع المستويات اللغوية ، وهو ما يُذكّر به دي سوسير عند الحديث عن المقطع (sylabe) وهو كما يعرّفه علماء الأصوات " أصغر مجموعة صوتية يمكن

[1] ـ ينظر المسدي ، التفكير اللساني ، ص ص274- 276 . ويُراجع :

[2] ـ ينظر : الزُبيْدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، القاهرة ؛ دار المعارف ،1984 ، ص21

[3]ـ ينظر : أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 70.

الوقوف عليها في اللغة " وهو وحدة صوتية أكبر من الفونيم غير أنه يشترك معه في خاصية الخلو من المعنى فهو مثل الفونيم وحدة غير دالة أو بالأحرى لا يلتفت إلى ما يمكن أن تحيل عليه من دلالة بقدر ما يلتفت إلى كيانها الصوتي .[1]

ويعرّف كذلك بأنه " مجموعة صوتية تحتوي على صائت واحد" فالمقطع هو في الأساس تكتّل مجموعة من الفونيمات تزيد أو تنقص باختلاف نوع المقطع وتتنوع هذه الفونيمات بحيث يكون بينها صائت واحد إلى جانب صامت أو صامتين أو ثلاثة .[2]

وقد دار الخلاف بين الباحثين العرب المحدثين حول معرفة اللغويين العرب القدماء لمصطلح المقطع بمفهومه المُعرّف حديثا لدى علماء الأصوات، وهي الفكرة التي يتداولها بعض اللغويين المحدثين الغربيين والعرب ومنهم " جان كونتينو " و" تمّام حسان "و" عبد الصبور شاهين" ،و "ريمون طحّان" [3] حيث يرى هؤلاء أن مصطلح المَقطع كان يعني المَخرج مثلما هو في عبارة ابن جنّي : " اعلم أنّ الصوت عرَض يخرج مع النفس مستطيلا متّصلا ، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته ، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا . وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها ..." [4]

يردّ المسدي على هؤلاء المنكرين لوجود هذا المصطلح في التفكير اللساني عند العلماء المسلمين بحيث يورد من أقوال المفكرين المسلمين والعرب ما يستدل به على معرفتهم بمفهوم المقطع الصوتي (syllabe) وهو من الأصل اللاتيني syllaba الذي يعود إلى اليوناني sullabé حيث استعمل بعض علماء العربية لفظة (السلابي) وأريد بها المقطع الصوتي ، يقول المسدّي : " وترد عبارة المقطع على لسان ابن رشد عند تمييزه فلسفيا

---

[1]- ينظر: دي سوسير ، دروس في الألسنية العامة ، ص94 .

[2] - ينظر :

– Jean Du bois ,Dictionnaire de linguistique, p45

وأحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي ، ص 283 . ومصطفى حركات ، اللسانيات العامة وقضايا العربية ، ص 32 .

[3]- ينظر : جان كونتينو ، دروس في علم أصوات العربية ، تر : صالح القرمادي، ص191 . و تمام حسّن مناهج البحث في اللغة ،ص139 .

[4] - ابن جني ، سرّ صناعة الإعراب ، ص 6.

بين جنس الصوت وجنس الكلام فيفصل بين المقطع الممدود والمقطع المقصور ، وهو تركيز جلي على قضية المدى الزمني الحاصر لفكرة التقطيع . أما **ابن سينا** فإنه ينصّ بالتصريح والتحديد على فكرة المقطع انطلاقا من تتبعه لأجزاء الحدث الكلامي التي يضبطها في سبعة ، وفي أعلى درجات السلّم يذكر ابن سينا المقطع ويفرّعه إلى ممدود ومقصور فيتطابق تحديده مع ما تضبطه الأصوات الحديثة من مقاطع قصيرة وأخرى طويلة ... ويزاوج ابن رشد بين مصطلحين هما «المقطع » و «السُلابي » وهو يحدد أن المقطع ناتج عن اجتماع الحرف المصوّت وغير المصوّت ، بمعنى أنه متنزل على محور الزمن طبق مسار توقيتي أدناه درجتان زمنيتان .[1]

ويبدو جليا تركيز "المسدي" على مركزية فكرة الزمن في تحديد علماء العربية لمصطلحات الإجراء الصوتي، والتي تعدّ مؤشرا للتمييز بين الصوت(الحرف) والمقطع من جهة لأن الفارق بينهما فارق مدّة وكمّية ، كما تمكّن من جهة ثانية من تمييز الخواص المرتبطة بالأصوات والمقاطع مثل خاصيتي التصويت وعدمه في الأصوات ، وخاصية القصر أو المد على مستوى الأصوات (الحروف) وعلى مستوى المقاطع الصوتية . كما يبدو من خلال استدلال المسدي بآراء الفلاسفة والمفكرين العرب تأكيده على أن التفكير اللغوي عند العرب ينبغي أن يُبحَث في إطاره الواسع الذي نشأ في خضمّه ، لأن المصطلحات اللغوية عند القدماء لم تكن حكرا على دراسات اللغويين .

أنواع المقاطع :

تقسم المقاطع باعتبار الطول والقصر وما تتشكل منه من صوامت أو صوائت إلى :

ـ مقطع قصير (ص ح) (cv): وهو ما تألّف من صامت وصائت قصير نحو : كَـ/تَـ/ بَ (ka/ta/ba)

[1] ـ المسدي ، التفكير اللساني ، ص262 .

ـ مقطع طويل (ص ح ح أو ص ح ص) (cvv/cvc): وهو ما تألّف من صامت وَصائت طويل نحو (ما) (mā)، أو من صامتين وصائت قصير نحو (لن ، من) (lan,man)

ـ مقطع فوق طويل (ص ح ح ص أو ص ح ص ص) (cvvc/cvcc)وهو ما تألف من صامتين مع صائت طويل أو من ثلاثة صوامت وصائت قصير مثل : بابْ ، حوتْ ، تينْ ... بدرْ ، بحرْ...عند الوقف في نهاية العبارة .

ومن حيث نهايتها إلى : مقطع مفتوح منته بصائت يكون قصيرا أو طويلا (ص ح) (cv) أو (ص ح ح) (cvv) ، ومقطع مغلق منته بصامت (ص ح ص) (cvc) أو (ص ح ح ص) (cvvc)،ومقطع مضاعف الإغلاق منته بصامتين (ص ح ص ص)(cvcc)[1]

بالنسبة لبعض الباحيثن كما نجد في دراسة لـ "عبد الحميد زاهيد" تختصر المقاطع في القصير (ص ح) (cv) ، والطويل (ص ح ح) (cvv) ، والمغلق (ص ح ص) (cvc) ، وفوق الطويل (ص ح ح ص) (cvvc) أو(ص ح ص ص) (cvcc) .[2]

وهو تصنيف أنسب من الناحية الإجرائية التطبيقية وأقرب إلى واقع اللغة العربية ، حيث نجد أن المقاطع الثلاثة الأولى في تقسيمه هي الأكثر انتشارا في النصوص والمدونات . والأكثر تواترا عند إحصاء البنيات .

وإذا ما قابلنا المقاطع الموجودة في اللغة العربية بأنواع المقطع في اللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية فإننا نلاحظ بأنها تشترك فيما يسمى أشهر المقاطع وأكثرها انتشارا في اللغات ، وهو المقطع المتوسّط (ص ح) أو (cv) كما تشترك في المقطع (ص ح ص) (cvc) أو (ص ح ح ص) (cvvc) أو المقطع (ص ح ص ص) (cvcc) غير أنّ ثمّة اختلافا من حيث غياب المقاطع التي تبدأ بالصائت أو التي يتوالى فيها صامتان في أوّل الكلمة في العربية انسجاما مع الخاصية المورفوفونولوجية التي تتسم بها الفصحى العربية والمتمثّلة في عدم الابتداء بالساكن .

---

[1]ـ ينظر تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 141. وأحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي،ص 300-301

[2]ـ عبد الحميد زاهيد ، نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية ، دراسة صوتية ، ط 1 ، مراكش : دار وليلي للطباعة والنشر ، 1999، ص26 .

أما للهجات فإنها قد تخالف الفصحى في بعض المقاطع[1] ، حيث ينعدم في الفصحى العربية المقطع (ح) (v) المتكوّن من صائت واحد كما في الفرنسية" a " في " a mangé" والمقطع (ح ص)(vc)[2] كما في الفرنسية " un " وكذلك المقاطع (ص ص ح) (ص ص ص ح) (ccv)(cccv) كما في الكلمات الفرنسية (prix - stricte) وذلك لعدم إمكان توالي صامتين أو ثلاثة صوامت ساكنة في أوّل الكلمة .[3]

تتميز العربية إذن على مستوى البنية المقطعية بتجنب توالي السواكن في بداية البنية ، وتحضر ربط توالي ساكنين في الوسط بمقطع واحد ، ويصدق الأمر نفسه على الساكنين في نهاية الكلمة ماعدا في حالة الوقف ، أضف إلى ذلك خاصية امتناع البدء بالساكن ، وهذا ما يجعل مقاطعها السائدة تختلف عن المقاطع الشائعة في اللغات الأوروبية .[4]

2. 6 النبر (Accent) : أو حسب المصطلح المستعمل في اللسانيات الأمريكية (Stress)

ويعرّف بأنه انطباع عن طاقة فيزيائية زائدة في النطق للمقطع المنبور ينتج عنها نطق هذا المقطع بزيادة في طوله وكثافته وعلوّه مقارنة بالمقاطع الأخرى في نفس الكلمة .

أو بأنه إضافة كمية من الطاقة الفزيولوجية لنظام إنتاج الكلام ...موزعة على القنوات الرئوية والنطقية والتصويتية .

أو حسب تعريف "جونز": هو نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز(proéminence) لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به .[5]

---

[1] ـ ينظر : كانتينو، م س ، ص 193.

[2] ـ يشير تمام حسان إلى وجود هذا النوع من المقاطع في العربية في همزة الوصل نحو (الـ)،(اجتهد) فالمقطع الأوّل من الكلمة (ح ص). ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، ص 141 .

[3] ـ ينظر : مصطفى حركات ، م س ، ص 33-34 .

[4] ـ محمد بلبول ، م س ، ص9 .

[5] ـ ينظر : Jean Du bois ,Dictionnaire de linguistique,p3

و كذلك : أحمد مختار عمر ، الصوت اللغوي ، ص357. و عبد الحميد زاهيد ، نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية ، دراسة صوتية ، 29- 33 .

و يصعب أحيانا أو يستحيل على السامع أن يتبيّن موقع النبر القوي والسبب هو أن العلوّ جزء لا يتجزأ من حقيقة الصوت(فعلوّ الصوت المتمثل مدى التراوح بين نقطتي غاية ابتعاده عن نقطة الصفر في مصدر الذبذبة وهو متوقف على مدى إثارة المصدر ، أما درجته فتتمثل في عدد الذبذبات أو الاهتزازات في الثانية وهي متوقفة على سمك المصدر أو دقته) ، ولذلك فإن الصوت المنبور بقوة قد يكون أقل علوا من صوت آخر منبور بضعف في حال اختلاف سمك المصدر ومدى إثارته من طرف المتكلمين .[1]

تُصنّف اللغات من حيث استعمالها للنبر إلى لغات نبرية ولغات غير نبرية **فاللغات النبرية** :هي التي تستخدم النبر كفونيم له قيمة تمييزية ويكون موضع النبر فيها حرا أو متغيّرا بحسب المعنى المراد، فيتغير معنى الكلمة بتغيير موضع النبر فيها من مقطع إلى آخر ، ونقول في هذه الحالة إن النبر **دلالي** ، ومن اللغات التي تستعمل هذا النوع من النبر الحر أو الدلالي اللغة الإنجليزية ، واللغة الروسية، واللغة الإيطالية، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

اللغة	الكلمة	المقطع المنبور	المعنى	مثيلتها فونيميا	المقطع المنبور	المعنى
الإنجليزية	‘import	الأوّل	استيراد	im’port	الثاني	يستورد
الروسية	‘mouka	الأوّل	الهمّ، القلق	mou’ka	الثاني	دقيق القمح الليّن
الإيطالية	‘ancora	الاوّل	حبر	An’cora	الثاني	أيضا
الإيطالية	‘debito	الأوّل	دَيْن	De’bito	الثاني	مَدِين

([2])

[1] - ينظر : أحمد مختار عمر ، الصوت اللغوي، 269 . وتمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 160. ومحمد رشاد الحمزاوي ، معجم المصطلحات اللغوية ، ص62

[2] - ينظر : - Jean Du bois ,Dictionnaire de linguistique,p3

يكون للنبر دور وظيفي في اللغات عموما حيث يقصد المتكلم إبراز المقاطع الهامة في خطابه بالضغط عليها، فيصنف النبر في هذه الحالة إلى نبر أوّلي وثانوي ومتوسّط وضعيف فعندما تُسأل لمن هذا الكتاب ؟ تجيب : هو للطالب . فتنبر المقطع الأوّل لكلمة طالب بنبر أوّلي، ومقطعها الثاني نبرا ثانويا. ومثاله في الإنجليزية في المركب الإضافي (motor-car designer) حيث ينبر المقطع الأول من كلمة(designer) نبرا أوّليا والمقطع الثاني منها نبرا ثانويا تنبيها إلى القيمة الدلالية لهذه الكلمة في التركيب .[1]

وقد اختلفت آراء الباحثين حول حقيقة وجود ظاهرة النبر في اللغة العربية الفصحى حيث ذهب بعض اللغويين ومنهم " برجست راسر " صاحب كتاب التطوّر النحوي للغة العربية " إلى أن النبر أو الضغط ـ كما يسمّيه ـ غير موجود في اللغة العربية كما يتّضح من وزن شعرها .. [2] ويرى آخرون أن النبر ظاهرة ترتبط في العربية بالاستعمالات اللهجية واللغات المنطوقة [3] بينما يذهب بعض اللغويين المقارنين ومنهم "كارل بروكلمان " صاحب كتاب " فقه اللغات السامية إلى وجود نوع من النبر الإيقاعي المرفولوجي الثابت في اللغة العربية، وهو نبر ـ كما يرى ـ تغلب عليه الموسيقية ويتوقّف على كمية المقطع ، فإنه يسير من مؤخّرة الكلمة نحو مقدّمتها حتى يقابل مقطعا طويلا فيقف عنده ، فإذا لم يكن في الكلمة مقطع طويل فإنّ النبر يقع على المقطع الأوّل منها .[4]

ومن خلال استقراء آراء الباحثين اللغويين العرب المحدثين يكاد يحصل الاتفاق على أن اللغة العربية من اللغات التي يكون النبر فيها ثابتا، مرتبطا بعدد المقاطع ونوعها في الكلمة؛ حيث يضغط المتكلّم على أطول المقاطع في الكلمة إن احتوت على مقطع طويل متخذا منه نقطة ارتكاز نطقي ، وعادة ما يتواجد هذا النوع من المقاطع الطويلة في آخر الكلمة ، وهذا مما يميز البنية الصرفية للكلمة العربية ، فإذا لم يوجد في الكلمة مقطع

---

[1]ـ ينظر أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص 358 .
[2]ـ ينظر أحمد مختار عمر ،دراسة الصوت اللغوي ، ص 360.
[3]ـ ينظر: فيشر ، دراسات في العربية ، ت: سعيد حسن بحيري ، ص 166 .
[4]ـ ينظر: رمضان عبد التواب ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1997م،ص 103 . وكذلك أحمد مختار عمر ، الصوت اللغوي ،ص 358.

طويل كان الضغط على المقطع المتوسط [1] الذي في آخرها أو وسطها أو أوّلها، وإلا فإن النبر يكون على المقطع القصير في أوّل الكلمة .

مثال النبر على المقطع الطويل آخر الكلمة : نستبينْ ، عيونْ ، إنسانْ، سافرْتْ ، إسمنْتْ، فردَوْسْ

ومثال النبر على المقطع المتوسّط في أوّل الكلمة: قلمٌ (تُنطق : قلمن) ، كَتَبَتْ ، سَفَرْ.

ومثال النبر على المقطع المتوسّط في وسط الكلمة: ينادي ، تعلّم ـ تعلْـلَم، لتكتبْ ، كتابٌ (تُنطق :كتابن).

و مثال النبر على المقطع المتوسط في أوّل الكلمة : دُبّرْ ، صقرٌ(تنطق : صقرُن) ، جادٌّ (تنطق : جادُن).

و مثال النبر في المقطع القصير في أوّ الكلمة : نَـجَحَ ، سَـمِعَ ، سُـبِقَ .[2]

جدول تقابلي للإجراء الصوتي في اللغة العربية :

يمكننا بالاستناد إلى نموذج الفئات الست عند **"براتور"** وضع جدول تقابلي نتوقع من خلاله بالتداخلات التي تعرض لدارس البنية الصوتية للغة العربية الذي يُطَبِّق إجراء لسانيا نشأ مع لغات أوروبية كالإنجليزية والفرنسية :

[1]ـ يختلف اللغويون العرب حديثا في تسمية المقطع (ص ح ح) (ص ح ص) وهو أكثر المقاطع ورودا في الكلمات العربية فمنهم من يسميه الطويل مثلما يسمى في اللغات الأوروبية ويسمي ما هو أطول منه فوق ـ الطويل، ومنهم من يسميه متوسطا لأن ثمة مقطعا أطول منه .

[2]ـ ينظر رمضان عبد التوّاب، المدخل إلى علم اللغة ، ص 103. و تمام حسان ، مناهج البحث ص160 . وأحمد مختار عمر ، الصوت اللغوي ، ص359.

	المتقابلات / المستويات	الوحدات الصوتية	الكتابة الصوتية	المقاطع	النبر
1	مستوى عدم النقل	الصوامت، الصوائت المخارج، الصفات التقابلات الصوتية	الرموز الكتابية المطابقة للنطق	Cv Cvv Cv	_
2	مستوى التفريق الناقص	الغين والراء تقابلان (R)	كتابة بعض الصوامت غ، ق، خ،	_	_
3	مستوى إعادة التفسير	الصوائت القصيرة الفونيم ، الألوفون	التنوين	cvcc	النبر الإيقاعي
4	مستوى التفريق الزائد	الصوائت الممالة والمنبورة والمدودة(é-è-au-ae…)	كتابة الحركات وبعض الصوامت(G)	V Vc Vvc	النبر الدلالي
5	نوع التدخّل	إيجابي /سلبي	إيجابي/ سلبي	إيجابي/ سلبي	إيجابي/ سلبي

([1])

[1]- ينظر دوجلاس براون، أسس تعلّم اللغة وتعليمها ، ص 186-187 .و كذلك :

- Olivier Soutet, Etudes de linguistique contrastive ,Paris ; presse de l'université paris_ Sorbonne , 2006, p p 21-61.

الفصل الثالث: نحو إجراء لساني للتحليل الصرفي

1- علم الصرف :

الصرف في اللغة : هو التغيّير والتحويل جاء في كتاب العين : تصريف الرياح تصرّفها من وجهة إلى وجهة ، وحال إلى حال ... وصرف الدهر : حدَثه [1] وفي المقاييس : الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلّ على رجع الشيء ، وإلى هذا المعنى يردّ صرف الدرهم كأن الدينار صُرف إلى الدراهم أي رُجع إليها ، إذا أخذت بدله ...ويقال لحدث الدهر صرف والجمع صروف وسمّي بذلك لأنّه يتصرّف بالناس ، أي يقلّبهم ويردّدهم ...ومنه الصريف للفضة لأنها تصرف أي تردّ إليها دنانير الذهب ...[2]

وفي الاصطلاح جاء في كتاب التعريفات للجرجاني أن الصرف " علم تعرف به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب " [3] فهو دراسة لبنية الكلمة أي لأصغر وحدة مفردة في نظر علماء اللغة القدماء فيما يتصل ببنائها وصياغتها ولا يتعرض لوظيفتها الإعرابية فالبحث في هذه الوظيفة من شأن علم قائم بذاته هو النحو . وفي كتاب "المنصف" "لابن جنّي" أن التصريف هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى [4]. ويرى ابن هشام أنه علم يهتم بتغيير بنية الكلمة سواء أكان لغرض لفظي أو معنوي .[5]

إنّ دراسة تغيير الكلمة من شكل إلى شكل آخر تكون إما لرصد الجانب اللفظي كالأصالة والزيادة والصحة والعلة والحذف والقلب والنقل وغيرها وإما لما يتعلّق بهذا التغيير من وجوه إفادة للمعنى .[6]

---

[1] ـ الفراهيدي ، كتاب العين ، ج 2، ص391.
[2] ـ ابن فارس ، مقاييس اللغة ، ج 3 ، ص 342 - 343 .
[3] ـ الجرجاني ، التعريفات ، ص 38.
[4] ـ ابن جنّي ، المنصف ، ج 1 ، ص ،3 .
[5] ـ ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، صيدا ـ بيروت ، المكتبة العصرية ،ج3،ص 302.
[6] ـ ينظر أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ط 1 ، الأردن ، دار دجلة ، 2007م ، ص 29 .

وفي المعاجم المختصّة الحديثة يعرّف علم الصرف أو المورفولوجيا (morphologie) انطلاقا من وجهات نظر مختلفة تتباين بتباين كيفية طرح وتناول هذا الجانب :

فمن وجهة النظر التقليدية أي منظور النحو التقليدي الغربي هو دراسة الأشكال التي تظهر تحتها كلمات لغة ما والتغيّرات في شكل الكلمات من أجل التعبير عن علاقاتها بكلمات أخرى من الجملة ، ومسارات تشكيل الكلمات الجديدة .

و عند **فندريس** المورفولوجيا هي دراسة المورفيمات التي تتميّز عن وحدات الدلالة أو السيمانتيمات (sémantèmes) .

وعند **سويت (sweet)** تدرس المورفولوجيا التنوّعات الشكلية لكلّ واحد من الأصناف النحوية ، فيتم تناول تصنيف الأسماء والتركيب والاشتقاق (مورفولوجيا معجمية) ، وترتيب الكلمات وأجزاء الخطاب كعناصر مشكّلة .

وعند مارتينيه تتعلق المورفولوجيا فقط بتنوّعات دوال المونيمات أو البدائل الصرفية (allomorphes). وتدرس المورفولوجيا المركّبية تنوّعات المونيمات النحوية (الروابط ، تصريف الأفعال ...) . مع تسمية غير دقيقة فإن المورفولوجيا المعجمية تدرس تنوّعات المونيمات في تركيب أو اشتقاق الكلمات مثلا (esque) في (livresque)[1]

ففي الدراسات اللغوية الأوروبية اختلف علم الصرف أو المورفولوجيا تعريفا ومنهجا بين مفهومي االنحو الأوروبي القديم، والدراسات اللسانية الحديثة حيث تجعله الدراسات القديمة حكرا على دراسة تنوّع أشكال أوبنيات الكلمات المفردة في تصريفها واشتقاقها في مقابل دراسة وظائف تلك الكلمات الذي يعدّ موضوعا لعلم التركيب (syntaxe) .[2] بينما يجمع الصرف في كثير من الدراسات اللسانية الحديثة بين بعدين هما :

[1] ـ معجم اللسانيات ، بإشراف جورج مونان ، ت : د جمال الحضري ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر (مجد) ، ط1 ، بيروت ، 2012م ، ص 452

[2] ـ ينظر :
- jean Dubois , dictionnaire de linguistique , p 344

ـ دراسة قواعد بناء الكلمات المفردة أي البنية الداخلية للكلمات، ووصف تنوع أشكالها بحسب ما تدل عليه من جنس وعدد و زمن وشخص و صيغة اسمية أو فعلية، وكذلك نظم المفردات داخل التركيب مع مراعاة بنيتها الداخلية؛ أي النظر في التناسب والتطابق بين الكلمات المتجاورة من حيث ملامح الجنس والعدد والشخص والصيغة وغيرها . ويعبّر عن هذا البعد الثاني لمفهوم علم الصرف بمصطلح يربطه بعلم النحو أو التركيب وهو مصطلح **"صرف ـ نحويات"** أو **"صرف ـ تركيبيات" (morphosyntaxe)** .[1]

فالتصريف عند المحدثين يتعلق بجانبين من جوانب البنية اللغوية أوّلهما بنية الكلمة وما يتصل بها من تشكيلات صرفية وما / تشير إليه من دلالات توحي ، في ذهن المتكلّم ، بالعدد ، والنوع ، والشخص ، والزمن ، والنسبة. وثانيهما دور هذه الأشكال في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة . وهكذا فإن الأشكال التصريفية هي " تلك الأشكال التي تحدد الوظيفة النحوية الخاصة بما يتولّد من صور الكلمة ويمكن وصف التصريف بأنه خطوة تمهيدية للنظم "[2] ولعل الاتصال الوثيق بين بنية المفردات ووظيفتها النظمية والتركيبة هو سبب التلازم بين علم الصرف وعلم التركيب في منظور الدراسات الحديثة .

وينبّه كثير من الباحثين في هذا المجال إلى أن الدراسات اللغوية العربية التأسيسية بداية من سيبويه لم تفصل بين البحثين النحوي والصرفي لوعيها بالاتصال الوثيق بينهما، وهي بذلك تتوافق مع طرح الدرس اللساني الحديث الذي يجعل من دراسة بنية الكلمة خطوة من خطوات الدراسة التركيبية لأن الكيفية التي يكون عليها التركيب متعلّقة بالكيفية التي تكون عليها المفردات المشكلة له ،والكيفية التي تكون عليها المفردة متعلّقة بمكوّناتها الصوتية .

---

[1] - **Morphologie :** En grammaire traditionnelle , la morphologie est l études des formes des mots (flexion et dérivation) , par opposition à l étude des fonctions ou syntaxe .

- … En linguistique moderne , le terme de morphologie a deux acceptions principales morphologie et la description a la fois des règles de la structure interne des mots et des règles de combinaison des syntagmes en phrases . jean Dubois , dictionnaire de linguistique , p 344 .

وينظر : عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في اللسانيات الحديثة ، قرطاج : مطبعة التسفير الفني ، ط1 ، 2007م ، ص 140 .

[2] ـ أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق، ص 29/ 30

ولا أدل على وجود هذا التوجّه الذي يربط بين مستويات البنية اللغوية في البحث اللغوي العربي منذ بداياته من أنّ البحوث النحوية والدراسات العربية القديمة منذ سيبويه والأخفش والمبرّد [1] لم تفصل بين النحو والصرف والأصوات فصلا تاما. وإنّ التأليف في هذه المجالات منفصلة مستقلّة لم يظهر إلا في مراحل لاحقة عند المازني في التصريف ،وابن جنّي في التصريف الملوكي .[2]

ويرد في المعاجم المختصّة في هذا السياق مصطلح ثالث يربط علم الصرف بعلم الأصوات هو مصطلح **" صرف ـ صوتيات "** (Morphophonologie) أو (Morphonologie) ويدرس التحوّلات الصوتية التي لها دور تصريفي مثل تحوّلات الصوائت والمقاطع وغيرها . [3]

[1] ـ وذلك نحو قول سيبويه في باب اسم الفعل : " هذا باب من الفعل سُمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث : وموضعها من الكلام الأمر والنهي ، فمنها ما يتعدّى المأمور إلى مأمور به ، ومنها ما لا يتعدّى المأمور ، ومنها ما يتعدّى المنهي إلى منهيّ عنه ، ومنها ما لا يتعدّى المنهيّ .أمّا ما يتعدّى فقولك : رويدا زيدا ، فإنّما هو اسم قولك : أرود زيدا ، ومنها هلمّ ذيدا إنّما تريد هات زيدا ، ومنها قول العرب حيّهَلَ الثريد ، وزعم أبو الخطّب أنّ بعض العرب يقول حيَّهَلَ الصلاةَ فهذا اسم [ائت الصلاة]، أي ائتوا الثريد [وأتوا الصَّلاةَ] " سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ص ، 241

[2] ـ ينظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية ، ص 266. وحول فكرة الشمولية في النحو ينظر : ينظر : فؤاد بوعلي ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ،ص ص43 ـ 45.

[3] ـ ينظر : - jean dubois , dictionnaire de linguistique , p 344

2- موضوع علم الصرف :

يتناول علم الصرف أو المورفولوجيا الناحية الشكلية التركيبية للأبنية ، والموازين الصرفية ، وعلاقاتها التصريفية من جهة ، والاشتقاقية من جهة اخرى [1]

فهو يتطرّق لمسألتين رئيسيتين هما : **"التصريف"(flexion)** و **"الاشتقاق"dérivation)**، تتفرع عنهما شعبتان هما :

المورفلوجيا الاشتقاقية (morphologie dérivationnelle)

والمورفولوجيا التصريفية (morphologie inflectionelle) [2]

غير أن تركيز البحث الصرفي الحديث هو في مسألة التصريف لأنّ الاشتقاق يعدّ من مباحث علم اللغة التاريخي ؟

2. 1 تعريف الاشتقاق (dérivation)

ترتبط مسألة الاشتقاق غالبا بالجانب التأصيلي للكلمات وهو مبحث ذو طبيعة تاريخية حيث يتم تناول تطوّر اللّفظ من صيغة إلى أخرى ، ويكون له أحيانا صلة بمقارنة اللغات ،واستعاراتها للألفاظ، وتحوّلات الألفاظ أثناء هجرتها من لغة إلى اخرى ، و يعني في مفهومه الإجرائي البحث في منشأ اللفظ من نواته اللّفظية وما يزاد عليه أو ينقص منه [3]. وقد ورد هذا التمييز بين التصريف والاشتقاق عند ابن جنّي حيث ذهب إلى أنّهما متقاربان في المعنى فهما متعلقان بتكوين المفردة وما يزاد فيها وما ينقص غير أنّ وجه الفرق بينهما " أنّ التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف .

[1] - ينظر : مناهج البحث في اللغة ، ص170 .
[2] - ينظر أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق التصريفية ، ص 28 .
[3] - ينظر: -Robert Galisson , Dictionnaire de didactique des langues , p45.

إنّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ..."[1] فالتصريف بحث في ضوابط وقوانين تشكيل تغيّر المفردات فهو أقرب إلى القياس الذي هو أساس علم الصرف؛ حيث يتم ضبط الصيغ والزيادات والأوزان التي تتحكم في توليد المفردات في اللغة . أمّا الاشتقاق فهو أقرب إلى البحث اللغوي المعجمي النقلي الذي نعرف من خلاله أصول المفردات وتغيّراتها وعلاقاتها اللفظية والمعنوية ، ولذلك كان له ارتباط بالجانب التاريخي التأصيلي وعلى هذا الأساس يمكن ردّ فكرة الاشتقاق الأكبر ، والأصول الثنائية ،عند ابن جني وكذا فكرة التقاليب الستة ذات المعنى المشترك إلى البحث الاشتقاقي المعجمي لأنّ هذا النوع من التوسّع في الاشتقاق لا يمكن البرهنة عليه إلا في إطار تاريخي تأصيلي .

2. 2 تعريف التصريف (flexion)

ويرتبط التصريف بوصف بنية الكملة في لغة معينة حيث يتمّ" تمييز العناصر اللفظية في العبارة لدراستها في إطار النظم ، وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البنيوية ، وتفسير ما فيها من تبدّل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ، مع بيان ما تحتمله من تغيّر صوتي ، في موقعها الخاص من التركيب . وبذلك يتعرض التحليل للوزن الصرفي ، ونوع الكلمة وصفاتها ، ومعناها الصرفي ، والتبدّلات الصوتية الطارئة والمحتملة : من إبدال وإعلال وإدغام وحذف وزيادة وتخفيف وإمالة ووقف والتقاء ساكنين ، مع بيان التقلبات المعنوية بين الجمود والاشتقاق " [2] فنجد البحث التصريفي وفق هذا التعريف مرتبطا بوصف الألفاظ اللغوية وما يلابسها من أوضاع وما يطرأ عليها من تغيّرات لفظية ومعنوية وما يربطها من علائق تجعل منها جزءا منسجما في التركيب أو العبارة اللغوية.[3]

[1]- ابن جنيّ ، الإنصاف ، ج 1 ، ص 4 .
[2] - فخر الدين قباوة، التحليل النحوي ، ص120-121.
[3] - ينظر: -Robert Galisson , Dictionnaire de didactique des langues , p 224

3ـ نظريات في علم الصرف :

يصعب على الدارس تصنيف وجهات النظر المختلفة في تناول البنية الصرفية في اللغات ، ويرجع هذا الاختلاف إلى التباين في الوحدة اللغوية المتخذة موضوعا للدراسة في هذا المستوى ، بالإضافة إلى وجود دراسات صرفية لا تتقاسم وجهة نظر واحدة فيما يخص الوصل أو الفصل بين البحثين التركيبي والصرفي .

فهناك وجهة النظر التقليدية التي تتخذ الكلمة المفردة موضوعا لعلم الصرف في مقابل ما تركّب أو ائتلف من كلمتين فأكثر فصار حريا بالتناول في المستوى التركيبي . والكلمة (mot) في عرف النحاة هي ما وضع لمعنى مفرد نحو خَرَجَ و قَلَمٌ و عَنْ ، غير أن هذا المفهوم ـ في نظر اللسانين المحدثين ـ يبقى فضفاضا غير مانع فقد يدخل ضمن هذا المفهوم ، الجذر المعجمي المجرّد نحو: كتب ، أو متصلا بالسوابق أو اللواحق نحو : يكتب ـ يكتبون ، أو مرتبطا بالمخصصات أو الإضافات ، نحو الكتاب أو كتاب النحو ، وفي بعض اللغات ينظر إلى ما يعرف بالصيغ المشتركة باعتبارها لفظا واحدا أي كلمة في نحو : (طابق أرضي ، سكّة حديدية ، ...) في الفرنسية(rez de chaussée, chemain de fer) حيث تُعامل كلمتان مركّبتان معاملة الكلمة الواحدة[1] .

ارتكز البحث الصرفي في الأنحاء القديمة على دراسة المفردة بضبط صيغتها وما يطرأ عليها من تغيّر لفظي بالزيادة أو النقصان أو القلب أو الإبدال تأثّرا بالنهج التاريخي المقارن الذي كان يهتم برصد الجانب التحوّلي للمفرادات عبر الزمان وعبر اللغات . وهذا يعدّ في رأي الباحثين المحدثين اختزالا لوظيفة الصرف في تعداد الصيغ ومعرفة الأصلي من الزائد، و اهتماما بالنظام الذي يسمح بوجود كيانات صيغية بناء على معايير لسانية ترتبط بلغة من اللغات .[2]

وهناك وجهة النظر البنيوية التي استبعدت الدرس الصرفي الخالص من برنامجها الوصفي وجعلت منه مسألة لا جدوى منها ، فالصرف (المورفولوجيا) هو ميدان لدراسة

[1] ـ ينظر : -Olivier Soutet , Linguistique , p 246.

[2] ـ ينظر : محمّد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص 6 .

بنية الكلمة ، والكلمة في اعتبارهم مقولة ملتبسة لا تصلح أساسا لوصف صوري. ويفصح مارتينه (1965) عن هذا المعنى بقوله: «بما أن الكلمة وحدة غير محتفظ بها في اللسانيات العامة، بوصفها وحدة ضرورية بين المونيم، أصغر دليل، والجملة، أصغر سلسلة كلامية كفيلة بالتمثيل لمجمل البنية التركيبة في اللغة، فلا مجال لمعالجة تركيب المونيمات في الكلمة travaill-i-ons في استقلال عن معالجة تركيب الكلمات في الجملة». >> وهكذا فإنّ دراسة الكلمات انتقل من الاهتمام بها في مبحث مستقلّ يحدد آليات تكوينها وخصائصها الداخلية، إلى دراستها ضمن المبحث التركيبي ، حيث اقتفى التوليديون التحويليون (تشومسكي وأتباعه) أثر البنيويين بدراسة توزيع العناصر الدالة (المورفيمات) ضمن المستوى التركيبي، أما دراسة بدائلها السياقية فتكفلها الفونولوجية. ويظهرذلك جليا في عمل تشومسكي «البنيات التركيبية» (1957). فهذا العمل يقدم أجوبة تركيبية وكذا فونولوجية عن قضايا تتصل ببنية الكلمة. حيث يقترح تشومسكي أن تتكفل التحويلات بإنجاز عمليات كانت تعود إلى الصرف، مثل تكوين المشتقات والوحدات المعجمية المؤلفة ، وإلصاق الزوائد الصرفية (flexion). وقد ظهر العمل بهذه الآلية كذلك في نموذج النظرية المعيار (1965).[1]

وهناك وجهة النظر المعجمية التي ترى أنّ تأليف الوحدات في مستوى الجهاز الذهني المولّد للبنية اللغوية يعير الاعتبار للوحدات المعجمية الأساسية (الاسم ، الفعل ، الصفة) حيث يتم الربط بين هذه الوحدات في مستوى المكوّن التحويلي بمراعاة سمات معيّنة تتعلّق بملاءمة الجنس والعدد والإحالة ، لتّمثّل هذه التركيبة صوتيا في مستوى البنية السطحية أو الظاهرة ، وعلى هذا الأساس فإنّ القضايا التي يعالجها الصرف تكون مدرجة ضمن قضايا التركيب ، ويكون الصرف في هذه الحالة غير ذي جدوى .

وهناك وجهة النظر التي تنظر إلى مسألتي الصرف والتركيب على حدّ سواء من الأهمية ، فتجعل للكيانات الصرفية وجودا في البنية القاعدية جنبا إلى جنب مع الوحدات

[1] - محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية، ص17- 18.

المعجمية الأساسية ، تتحقق بها المعايير الصرف ـ تركيبية ، التي تشكّل المكوّن الأساس لإنتاج البنية .

3. 1 ـ الصرف القائم على الصُرفية : تحلل الكلمة وفق هذا الاتجاه إلى مكوّنات فرعية في المعنى ، وبهذا يكون تعريف بنية الكلمة منطبقا على الأجزاء الصغرى للكلمة وليس على الكلمة ككلّ ، ويحيل مفهوم الصرفية (الصرفيم) كمفهوم جوهري في التحليل الصرفي على أصغر وحدة دالة ، وفق تحليل بنوي قائم على فصل المكوّنات الظاهرة في صورة العبارة اللغوية والتي تتراتب وتتسلسل في الخطاب ، ويكون لهذه المكوّنات بدائل ممكنة في مواقعها ، وتتكوّن التراكيب اللغوية من خلال عمليات الاستبدال ، الجذوع أو اللواصق . (نحو زيادة الياء المشددة لتوليد النسبة ، في مثل " حجريّ " وله صلة بنظرية س- في النحو التوليدي التي تعالج الفضلات والمخصصات في المركّب الاسمي ، حيث اللاحقة (يّ) هي بمثابة المخصص للمقولة المعجمية (الصفة) (حجريّ).[1]

وقد ازدهرت هذه النظرة الهيكلية البحت في عهد اللسانيات البلومفيلدية ، ثمّ استثمرت في بدايات الاتجاه التوليدي أو مايسمى نموذج البنيات التركيبية . كما اقترح " مككارثي " 1979 م نموذجا صرفيا تمّ تكييفه ليتناسب مع اللغة العربية يتشكّل من مقولات عروضية تتناسب مع ما يشكّله الوزن أو الصيغة من أهمية في البنية الصرفية للعربية .[2]

3. 2 ـ الصرف القائم على المعجميّة : وقوامه نظريات صرفية تميّز الوحدات الصرفية ذات الجذور المعجمية المسمات المعجميّة (lexème) والتي تدخل في القائمة المفتوحة للمعجم من الوحدات الصرفية المقيّدة والتي تدخل في القائمة المغلقة (المورفيمات

[1] ـ ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص 450 - 451 .

[2] ـ ينظر : محمّد بلبول بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص70. و عبد الرزاق تورابي ، البنية الصرفية للغة العربية ، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ، جامعة محمّد الخامس ، الرباط ـ المغرب ، كلية الآداب ،2002- 2003 م ، ص 42 - 43 .

النحوية) ، وتتمثل المقولات المعجمية أو الطبقات المعجمية الكبرى في : الاسم والفعل ، والصفة . وقد رأى أصحاب الصرافة القائمة على المعجمية أن المعجميات و الصرفيات الحرّة هي العناصر الدنيا في اللغة وأنها تكون مزوّدة بسمات نحوية ودلالية و صواتية ، وأما الصرفيمات المقيّدة أو اللواصق بمختلف أشكالها وأنواعها ، فليست عناصر نحوية مثل المعجميات ، بل هي مجرّد تحقيقات صواتية للعمليات التي تنطبق على العناصر النحوية الأساسية . ففي نحو(كتبوا)، تضمّ الوحدة المعجمية التي تدرج ضمن مقولة الفعل (كتَبَ) سمات تركيبية ودلالية وصواتية ،أمّا بالنسبة للاحقة(وأ)، فإنّها في جانبها النحوي لا تمثّل سوى تعديلات مختلفة للائحة سمات الأصل الفعلي ، وفي جانبها الصواتي عبارة عن إلصاق ـ وأ . أي أن التعبير الصواتي لعملية صرافية يكون مستقلا تماما عن هذه العملية في حدّ ذاتها .

وقد خلص (بيرد 1995) إلى أنّ القواعد المحددة للتمثيل الصواتي للصرفيات النحوية المقيّدة يجب أن تكون مستقلّة عن القواعد التي تحدّد تمثيلاتها النحوية أو الصرف ـ تركيبية ، فهذه القواعد تمدّ الجذوع المعجمية بتوظيفات مقولية ثلاثة ، بينما تتهجّى الصرافة لاصقة واحدة ، مثل اللاحقة : وأ ، لوسمها بالجمع المذكّر . وقد قسّم بيرد العمليات الصرافية إلى اشتقاق ـ معجمي، واشتقاق ـ صرفي وهو ما يقابل التقسيم التقليدي: اشتقاق وتصريف.[1] كما تتبنّى دراسة "بريزنن" (1978) تفسيرا للتحويلات هو أقرب لتفسيرات الصرف المعجمي حيث تقترح معالجة العلاقة بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول بواسطة قاعدة معجميّة .[2]

وفي نفس الإطار تقريبا تندرج نظرية أندرسن (1992) (Anderson) التي تركّز على العلاقات بين الكلمات وليس على الدلائل الصغرى التي يستعان بها لتأليف الكلمات ، فهو يقترح الاستغناء عن الصرفيات لأن الحاجة إلى الصرافة تنبع من كونها ليست التركيب وليست الصواتة .و الأساس في نظرية أندرسن ، هو أنّ بنية الكلمة لا تقوم على الصرفيات ، وإنّما على أنّ الكلمات ترتبط بعضها البعض من خلال عمليات يطلق عليها

[1]ـ ينظر : محمّد بلبول ، المرجع السابق، ص 22 . و عبد الرزاق تورابي ، البنية الصرفية للغة العربية ، ص 44 -45.

[2]ـ الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص 76 .

قواعد بناء الكلمة (Word formation rules). والصرف الاشتقاقي يرتبط بالمعجم[1] ، فالحدس بوجود تعالق بين الكلمات ، والذي كان ينظر إليه من خلال الصرفيات ، يمكن النظر إليه من خلال تقاسم أصل معيّن ، أو تقاسم سمة صرفية مثل [+ جمع] أو أنّ اشتقاقها يستدعي نفس القاعدة . [2]

3. 3- نظرية الصرف الموزّع :

يقترح أصحاب الصرف الموزّع(هالي ومارنتز (1993))إعادة تعريف الصرفية لتسمح بخرق القاعدة واحد ـ إلى ـ واحد بين المعنى والصورة الصواتية ، فلا ينتظر أن تحقق كل الصرفيات أصواتيا ، كما أن بعض السمات النحوية تحقق تحقيقات مختلفة ، أو أنّ سلسلة صواتية واحدة تحقق سمات نحوية مختلفة ... فالعمليات التركيبية هي التي تؤلّف العجر النهائية لخلق كلمات قبل الإدماج المفردي ، ويتنبأ هذا بأن بنية الكلمة يحددها التركيب وليس التفريع المقولي الذي تحمله اللاصقة ، فالمفتاح الأساسي للنظرية هو من جهة ، ما يسمى بالإدماج المتأخّر للمفردات بعد التركيب ، ومن جهة أخرى ، طبيعة الصرفيات كأجزاء (pieces) ، لا كسيرورة عند أصحاب المعجميات ، وتمتاز هذه النظرية بالإدماج المتأخّر (late insertion) للوحدات المفرديّة في العجر النهائية التي تنتظم مبادئ وعمليات التركيب وهذا يكون بمثابة التحقيق الصواتي لهذه العجر النهائية. [3]

تضعنا وجهات النظر المختلفة هذه في صورة غامضة لوضع الإجراء الصرفي ومدى حاجة الدرس اللغوي إليه ، حيث يقوم الخلاف من جانب حول انتماء الكلمة إلى المعجم أو إلى الصرف أو إلى النحو ، ومن جانب آخر بين الذين يفضّلون النحو المؤسس على الصياغم و[من يفضلون] النحو المؤسس على الكلمات ، وينزع تيار ثالث منزعا أكثر

[1]- الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص 72 .
[2]- عبد الرزاق تورابي ، م س، ص48.

[3]- ينظر : عبد القادر الفاسي الفهري ، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ط1 ، الدار البيضاء- المغرب : دار توبقال ، 1998م ، ص 39. وعبد الرزاق تورابي ، البنية الصرفية للغة العربية ، ص53.

تشدّدا بالتشكيك في جدوى وموضوعية الدرس الصرفي ، غير أنّ بعض الأفكار الناهضة ضمن النماذج المتأخرة لتيار النحو التوليدي أعادت النقاش حول مسألة أهميّة المكوّن الصرفي ، وتذهب بعض النماذج التوليدية الحديثة ومنها ما جاء في دراسة " سلكرك"(1982) إلى أنّ " الإلصاق الصرفي مادة لقواعد المكوّن الصرفي الذي يعتبر جزءا من المعجم ، وتفترض أنّ هذه القواعد تأخذ شكل قواعد إعادة كتابة مستقلّة سياقيا ، وتقوم هذه القواعد بتحديد خصائص بنية الكلمة (w structure) ويعتبر عمل " سلكرك " صيغة للفرضية المعجمية القوية ، ونجد الموقف نفسه عند " مككارثي " (1979) الذي يقترح معالجة الاطرادات الصرفية عبر قواعد صرفية للحشو المعجمي ، بصرف النظر عمّا إذا كانت ذات طبيعة اشتقاقية أو صُرفية، جمع التكسير مثلا يعالج ضمن نظرية الصرف مستقلّ القطع معالجة معجمية ... "[1]

فهذا يبيّن عودة اعتبار المكوّن الصرفي والمكوّن الاشتقاقي والمعجمي و الدلالي ، من خلال إعطاء دور لمعطيات هذه المكوّنات ضمن البنية القاعدية لإنتاج جمل غير لاحنة ، وأزاحت بذلك ما يعرف بهيمنة المكوّن التركيبي الذي طغى على النماذج الأولى في النظرية التحويلية لصالح نماذج يؤسس لربط الصرف بالتركيب وإلى ربط هذين المستويين بالمستوى الصوتمي والدلالي أيضا .[2]

ومما يثير الاهتمام أيضا في بعض النماذج الحديثة في اللسانيات و النحو التوليدي ،أنها أعادت النظر في بعض القضايا الصرفية في ضوء دراستها للغات ذات خصائص صرفية مختلفة عن اللغات التي اهتمت بها النماذج الأولى ، وهي اللغات الهندو- أوروبية ، وهي تطبيقات يشترك أعضاؤها في التشكيك في نتائج الفونولوجية الخطية والاهتمام بمعطيات لغات غيرت التصور المعياري للوقائع والعمليات الفونولوجية ولعلاقة الصرف بالفونولوجية.[3]

[1]- محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص 21.
[2]- ينظر : عبد الحميد عبد الواحد ، الكلمة في اللسانيات الحديثة ،142.
[3]- ينظر: محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية ، ص 5.

لقد أسهمت دراسة لغات كالعربية ولغات سامية أخرى في تدقيق الأساليب التمثيلية وتطوير الأدوات التصويرية، للنحو الوظيفي أو التوليدي أو غيرها من النماذج التي وصفت المستوى الصرفي بإدراج مفاهيم الصيغة ، والوزن ، والاشتقاق، والسلامة ، والتكسير.

4 ـ وحدة التحليل الصرفي : من الكلمة إلى المورفيم

دأب علماء اللغة على إطلاق مصطلح الكلمة على الوحدة الأساسية للتحليل الصرفي و**الكلمة** في تعريفهم : هي اللفظ المفرد المستقلّ بمعناه الإفرادي ، أو اللفظ الموضوع لمعنى مفرد [1] ، ويقسمونه إلى اسم وفعل وحرف. وعند اللغويين المحدثين الكلمة

(mot / word) هي بمثابة وحدة الكلام أو جزئه ، وتكون مكوّنة من مقطع واحد أو عدّة مقاطع متّصل بعضها ببعض ، ولا تكاد تنفصم في أثناء النطق بل تظل واضحة مميّزة في السمع [2]. فيمكننا القول إنّ تحديد الكلمة يكون بالنظر إلى معيارين يجعلان منها وحدة لفظية ومعنوية :

ـ معيار اللفظ : حيث يشترط في الكلمة الاتصال المقطعي ، فإمّا أن تكون مقطعا واحدا ، أو عدة مقاطع غير منفصلة نطقا .

ـ معيار المعنى : حيث تدل على معنى إفرادي موحّد ، حتى وإن كثرت قطعها أو مقاطعها . وعلى سبيل المثال فإنّ كلمات (بيتَ بيتَ) أو (شذر مذر) أو (أخولَ أخولَ) في العربية تمثّل وحدات لفظية ومعنوية مع أنّ كلّا منها متكوّن من أكثر من قطعة صرفية، وكذلك بالنسبة للكلمات المركّبة(Synthème) في اللغة الفرنسية . [3]

[1] ـ الجرجاني ، التعريفات ، ص 155.
[2] ـ محمّد رشاد الحمزاوي ، المصطلحات اللغوية ، ص 165 .
[3] ـ ينظر : أندري مارتيني ، مبادئ في اللسانيات العامة ، وكذلك :
- Olivier Soutet , Linguistique, 1ere édition , QUADRIGE/PUF ,France,2005, p 246.

ويبقى مفهوم الكلمة في نظر الدارسين المحدثين ـ كما أشرنا ـ مبهما و ملتبسا بالنظر إلى اختلاف صيغها ومكوّناتها من لغة إلى أخرى. ويميل المحدثون إلى استعمال مصطلح المورفيم (morphème) بدل مصطلح الكلمة الذي يبدو فضفاضا ؛ فالمورفيم هوالذي تنتهي إليه عملية تقطيع الوحدات الدالة في السلسلة الكلامية.

وهناك تعريفات كثيرة **للمورفيم** تصب في مفهوم موحّد حيث اتفق على اعتباره (أصغر وحدة لغوية ذات معنى في بناء اللغة وتركيبها)، و هو وحدة التحليل الصرفي أو الوحدة الصرفية، ويطلق عليها في العربية مصطلحات عديدة منها الصرفيم ـ المصرف ـ اللفظم ـ الصُرفة ـ الصرفية . [1]

ويمكن أن يكون المورفيم متكوّنا من فونيم واحد بشرط أن يكون حاملا لمعنى (تاء التأنيث الساكنة مثلا أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة أو نون التوكيد الخفيفة ...)ولا يمكن تجزيء المورفيم لأن ذلك يفقده معناه .

ويمكن إجمال سمات المورفيم فيما يأتي :

ـ مُكوَّن صوتيا من فونيم فأكثر .

ـ يكون كلمة أو جزءا من كلمة

ـ يكون حاملا لمعنى .

وتتضح قيمة المورفيم بشكل أكبر في نوع خاص من اللغات هو اللغات الإلصاقية التي تقوم بنيتها الصرفية على إسباق أو إلحاق المورفيمات المتصلة بالجذور .[2]

[1] ـ ينظر أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق،ص 36 . و محمّد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، ص 179.

[2] ـ ينظر أشواق محمّد النجار، م س ،ص 38 .

كما تختلف تعريفات "المورفيم " من اتجاه لساني إلى آخر :

حيث تستخدم كلمة مورفيم**(morphème) وحدة بنوية صغرى** عند اللسانيين الأمريكيين بالمعنى الذي لكلمة مونيم (monème) عند اللسانيين ذوي التكوين الجونيفي .

عند **"بلومفيلد "** : المورفيم هو الشكل الفعلي الأدنى ، ونتعرّف عليه من حيث إنّه لا يتشابه من منظور دلالي وصوتي مع أيّ من الأشكال الأخرى . يميّز بلومفيلد بين المورفيمات الحرّة(free morphemes) والمورفيمات المتّصلة(bound morphemes) .

عند "مارتيني" ، يتم تعريف المورفيمات كمونيمات نحوية في مقابل اللكسيمات

(الوحدات المعجمية)، والمونيمات المركّبة أو الوحدات المركّبية (synthèmes) . تنتمي الوحدات المعجمية إلى قوائم غير محدودة أو مفتوحة بينما الوحدات النحوية تنتمي إلى قوائم محدودة أو مغلقة . تواتر هذه الأخيرة هو نتيجة لذلك أكثر ارتفاعا.[1] و يرد في هذا السياق عند **"مارتيني"** وأصحاب الاتجاه الوظيفي مصطلح **"مونيم "(monème)** وهو وحدة دنيا للتمفصل الأوّل لها شكل (هو دالّها) ومعنى (هو مدلولها) . وهكذا فإنّ كلمة (retournez) " التفتوا " تنتج عن تأليف ثلاثة مونيمات (re) (tourn) (ez). وهوبهذا المفهوم مرادف تقريبي لـ (morphème) في المصطلحية الأمريكية ، مع الانتباه إلى عدم خلطه بـ (morphème) (= مونيم نحوي) في مصطلحية مارتيني .[2]

يقول **" مارتيني "** من اللازم ابتكار مصطلح مونيم (monème) لتعيين الوحدة الدنيا ذات الدلالة ، ولكي أحدد بعدي إزاء المورفيم (morphème) البلومفيلدي . ولكنني كنت أتوجه إلى فرنسيين ودون أن أفكر مليا بترجمات متوقعة ، وخشيت أن يكون هؤلاء الفرنسيون قد تأثروا بالمصطلحية التقليدية التي تميز بين المورفيمات أو الوحدات النحوية الدنيا والمداليل (sémentèmes) ، أو الوحدات المعجمية. وبما أن هذه المصطلحية بدت أنها تتضمن أن المورفيمات النحوية لا معنى لها ، وهذا أمر سخيف ، لم استطع الاحتفاظ

[1] ـ معجم اللسانيات ، بإشراف جورج مونان ، ت : د جمال الحضري ،ص 453
[2] ـ نفسه ،ص456 .

بمدلل (sémentèmes) واقترحت إذا (lexème) لكسيم/ مفردة مجردة للوحدة المعجمية واحتفظت بمورفيم للوحدة النحوية ."[1]

و يميّز " سوتي" بين "المورفيمات المعجمية " (lexèmes) و"المورفيمات النحوية " (grammèmes) كما يشير إلى أن المورفيم الواحد قد يتجلّى صوتيا بصور مختلفة دون أن تختلف هذه الصور فيما تحيل عليه من مدلول حيث في الفرنسية مثلا (-v) (all) (ir) هي تنوّعات صرفية (allomorphes) لنفس المورفيم الجذري للفعل ذهب (aller) .[2] كما يشير إلى أن اللسانيات الحديثة تخلّت عن مفهوم الكلمة لصالح المورفيم الذي تنتهي إليه عملية تقطيع الوحدات الدالة في السلسلة الكلامية ويُقصد بالوحدة في هذا التعريف العنصر اللّغوي الدال أو ما يسمى"المونيم"(monème) .[3]

5 ـ أنواع المورفيمات :

تُصنّف الوحدات الصرفية الصغرى إلى مورفيمات حرّة(free morphemes) ومورفيمات مقيّدة (bound morphemes)فالحرّة هي التي يمكن استعمالها مستقلة نحو : رجل ، ولد ، بنت ... والمقيّدة هي التي لا يمكن استعمالها كوحدة مستقلة في اللغة بل يجب أن تكون متصلة بمورفيم آخر مثل : كتابان ←— كتاب + ان متكونة من مورفيمين الأوّل حر والثاني مقيّد لأنه يدل على التثنية، ولا يستعمل بمفرده ويجب اتصاله بمورفيم حرّ .

---

[1] ـ أندري مارتيني وظيفة الألسن وديناميتها، ترجمة نادر سراج، ص75/74.

[2] ـ ينظر : - Olivier soutet , Linguisique , p245-246 . .

و كذلك : - jean dubois , dictionnaire de linguistique , p 310-311 .

[3] ـ "المونيم"(Monème) هو الوحدة اللّغوية الدنيا(Unité minimale) ولها شكل(دال) ومعنى(مدلول) ومثال ذلك في العربية كلمة(ستعلمون) المتكونة من ثلاث وحدات صغرى(س- تعلم- ون).وهي تسمية قريبة في مدلولها من مصطلح:"المورفيم"المستعمل في اللّسانيات الأمريكية للإشارة إلى أصغر عنصر له معنى في التعبير اللّغوي . يُنظر:.de Georges Mounin, dictionnaire de linguistique.p.218 . ويُنظر تعريف المورفيم (Morphème): Charles .F.Hockett- **A cours in modern linguistics,** p123.

يعرف النوع الأوّل بالمورفيمات الجذرية أو المعجمية ، ويعرف النوع الثاني بالمورفيمات غير الجذرية أو المورفيمات النحوية (عند مارتيني : المونيمات المعجمية ذات القائمة المفتوحة،والمونيمات النحوية ذات القائمة المغلقة) [1]

تصنف المورفيممات أيضا إلى تتابعية(séquentiel) وغير تتابعية (non séquentiel) الأولى تكون وحداتها الصوتية متّصلة نحو (مصريون) (مصر + يّ + ون) والثانية تكون وحداتها الصوتية (الصوامت أو الصوائت المشكلة لها) منفصلة ومثال ذلك في العربية ما يتعلّق بالأبنية فبنية (كاتب) تتكوّن من وحدتين صرفيتين غير تتابعيتين (ك+ ت+ ب) و الصائت الطويل (ا) وهو كذلك وحدة غير تتابعية . ومثله (اعترف ، تحاور ، اشتدّ) تتكون من (ع+ر+ف) غير متتابعة و (ا + ت) غير متتابعة وقس على ذلك . [2]

وهناك نوع من المورفيمات يعرف بالمورفيم الصفري (zéro morphème) (المونيم الصفري عند مارتيني) وذلك في حالة وجود مورفيم حرّ مجرّد من اللواصق أو المورفيمات المتصلة به وتجرده من تلك اللواصق يدل في حد ذاته على مقولة نحوية بطريق المقابلة أو المخالفة ... يعبّر المورفيم الصفري في العربية عن فكرة الغيبة ، والإفراد ، والتذكير في الفعل الماضي في نحو (حَضَرَ) في مقابل (حضرَتْ) أو (حضَرتُ) أو (حضرا- حضروا ..) لذلك يمكن القول إن المورفيم لصفري من للواصق التي تحدد النوع والشخص والعدد وقد يعبّر عن المورفيم الصفري في العربية بالدلالة العدمية كدلالة الحذف أو الاستتار.[3]

---

[1]- ينظر :

- André Martinet , syntaxe générale , p29-30.

[2] - ينظر :أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق،ص 39 .

[3] - ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص36.

1.5 ـ مورفيمات اللغة العربية : إشكالية التحليل المورفيمي

ينطلق التحليل الصرفي عند اللغويين العرب من مفهوم الكلمة؛ حيث تنصبّ إجراءات التحليل في المستوى الصرفي على الكلمة المفردة التي تصنّف مبدئيا وفق التقسيم الثلاثي إلى الاسم والفعل والحرف باعتماد الأدلة والقرائن اللفظية التركيبية التي تحدّد من خلالها: الأسماء المعربة ، والأفعال المتصرفة التي تكون موضوعا لعلم الصرف .[1] أما حروف المعاني ، وما يشبهها من أسماء مبنية وأفعال جامدة ، فلا تستجيب للإجراءات الصرفية ، لما هي عليه من الجمود وعدم التصرف .

وقد حدّد العلماء خصائص مميزة لكل من الاسم والفعل ، تكون أدلة لتعيين نوع الكلمة ، فيستدل على الاسمية بالدلالة على المسمى وبقبول علامات الجر والتنوين والنداء والتعريف والإسناد إليه والإضافة والتصغير و النسبة...ويستدل على الفعلية بالدلالة على الحدث المقترن بالزمن وبقبول ميزات لفظية معيّنة كوجود تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء المخاطبة ونون التوكيد في آخره ،أو وجود أحرف المضارعة والسين وسوف وقد ولن سابقة له. وتكون هذه الأدلة بمثابة معايير يستعين بها المحللون ، للحكم على الكلمة بوضعها في حقل الاسمية أو الفعلية .[2]

ويتمّ في مرحلة ثانية التصدّي لمعرفة أحوال الكلم المفردة التي تدخل في حيز البحث الصرفي من عدد حروف، و وزن، و تجرّد، وزيادة، وإعلال، وإبدال، و قلب وحذف، وإمالة، وتخفيف، وإدغام.[3]

وهكذا فإنّ أوّل الإشكالات التي تواجه عملية الإجراء اللساني الصرفي لبنية اللغة العربية هي كون المحلل والدارس اللساني يتعامل مع هذه البنية من منطلق معرفة خلفية تتمحور حول صرف الكلمات والأوزان وهي معرفة تتعارض في كثير من الأحيان مع

[1]ـ محمّد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص 05.
[2]ـ ينظر : فخر الدين قباوة، التحليل النحوي ، ص123.
[3]ـ ينظر :محمّد محي الدين عبد الحميد، دروس التصريف، ص 05.

مع الإجراء الصرفيمي الذي تعتمده جلّ النظريات اللسانية الحديثة والذي يوسم بالصرف المستقلّ أو صرف القطع .

إنّ الإجراء الصرفي عند علماء اللغة القدماء يتمحور كما ذكرنا آنفا حول مصطلح الكلمة ، وكيفية اشتقاق الكلمات الذي ينبني على آليتين أساسيتين هما : الجذر والوزن ،فالجذر هو : مجموعة مرتبة من السواكن لا تتخللها الحركات تكون بمثابة الأصل الاشتقاقي لكلّ كلمة نحو (كـ ت ب) ، و الوزن أو الصيغة : هو القالب والهيكل الذي توضع فيه المادة اللفظية للجذر، وهو يؤول إلى مجموعة من الحركات التي تمتزج مع صوامت الجذر لتشكّل ما يسمّى بالكلمة. " ويستتبع هذا أن مفردات اللغة العربية، المحقق منها والمحتمل التحقيق، مبرمجةٌ خصائصها في نظام الصيغ ولائحة الجذور." [1] والتصريف على هذا الأساس يكون جذريا صيغيا تماشيا مع خاصية الاشتقاق الغالبة على اللغة العربية ، فلا يكون اشتقاق الكلمة بإضافة السوابق واللواحق كما هو في اللغات الإلصاقية أو كما هو معمول به في إجراءات الصرف القِطَعي ، بل يكون كما رأى "جان كونتينو" بالرجوع إلى الجذر الاشتقاقي والأخذ منه على منوال أو وزن من الأوزان والقوالب القياسية أو السماعية المعروفة التي تكون عليها الكلمات، ويتّضح ذلك في المقابلة الصرفية بين مثالين من اللغة الفرنسية واللغة العربية

في الفرنسية : تصغير (قطّ) chat + on ⟶ chaton

في العربية : تصغير(قطّ)⟵ ق ط ط + فعيل ⟵قطيط [2]

أمّا الإشكال الثاني فهو أنّ بنية اللغة العربية لا تتناسب أحيانا مع إجراءات الصرف المستقل القطع الذي تقترحه الاتجاهات البنوية والتوزيعية وبعض الاتجاهات داخل تيار النحو التوليدي .

[1]- محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية، ص47.

[2]- ينظر : محمد بلبول ، بنية الكلمة في اللغة العربية، ص49.

إنّ البنية الصرفية للغة العربية هي تأليف لأبجديات صرفية بصورة لا سلسلية ، وأهم مكوناتها هي : الجذور ، الصيغ أو الحركات ، اللواصق والأبنية الصرفية.[1] ومن بين أنواع اللواصق أو المورفيمات غير الجذرية في اللغة العربية :

السوابق : لواصق المضارعة (أنيت) ،الـ (التعريف) ، الهمزة ، السين ...

المقحمات : همزة التضعيف (تفعّل) ، ألف (فَاعَلَ) ، تاء (افتَعَلَ)...

اللواحق : الضمائر المتّصلة (فعلتُ، فعلوا، فعلن ...) ، ون (جمع المذكر) ، ان (المثنى) ، ات (جمع المؤنث) ، التنوين (دال على التنكير او الاستقبال)، الهمزة المتطرّفة بعد مدّ (للتأنيث) ، الألف المقصورة (للتأنيث) ، نونا التوكيد (الساكنة والمشدّدة) ،ياء النسبة المشدّدة .[2]

تحمل البنية الصرفية للغة العربية بعض الخصائص التي ينطبق عليها الصرف التقطيعي الخطيّ من خلال احتوائها على هذه النماذج من الصرفيمات الإلصاقية ، ولكنها تحتاج إلى إجراءات خاصة للتعامل مع مكوّناتها المميّزة كما هو الحال مع مكوّن الصيغة أو الوزن . وما يملي هذا الطابع الإجرائي الخاص حسب قول "المسدّي " "... هو أن اللغة العربية لغة اشتقاقية لأنها تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض، و هو أنموذج متميز تماما من أنموذج اللغات الغربية المشهورة و السائدة كالإنكليزية و الفرنسية ، فكلتاهما من اللغات المسماة بالانضمامية تماما كالألمانية التي تذهب بهذه الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الالتصاقية المتتابعة. و تتأتى ميزة اللغة العربية هذه بحكم أنها تجمع السمة الاشتقاقية مع السمة الإعرابية مما لم يجتمع على سبيل المثال في اللغة اللاتينية."[3]

ويفسّر "الأوراغي" بالاستناد إلى فكرة التوسيط اللّغوي مسألة الجمع بين خاصية الاشتقاق والإلصاق في العربية حيث أنها تعتمد الجذر المعجمي الموضوع في قالب

[1]- ينظر : عبد الرزّاق تورابي، البنية الصرفية للغة العربية ، ص57.

[2]- ينظر: أشواق محمّد النجار، دلالة اللواصق،ص 70.

[3]- المسدي، العربية و الإعراب، ص44

الوزن لتوليد المفردات حينا وتعمد إلى إضافة السوابق واللواحق حينا آخر ، يفسّر هذه الخاصية الصرفية المزدوجة بقوله : " كلّ اللغات البشرية قبل أن تُقِرّ نسقها الصرفيّ على نمط ممكن تكون مخيّرة بالنسبة إلى معجمها بين وسيطي **الجذر** أو **الجذع** ، باختيار بعض اللغات "وسيط الجذر" لمعجمها تضطر إلى اختيار وسيط "الوزن" لصرفها ، وباختيار بعضها الباقي لوسيط الجذع سيضطرّها إلى اختيار " وسيط الإلصاق " لصرفها ...ويحتمل بعضها الآخر كالعربية الجمع بين إتاحات الوسيطين ، كأن تصبّ الجذر مجرّدا (درس) في الصيغة (فَعَلَ) للحصول على (دَرَسَ) ، ثمّ تصبّه مزيدا في صيغة (تَفَاعَلَ) ويكون الناتج (تَدَارَسَ)، وتلصق بالناتج "علامة مفكوكة " تتألّف من سابقة (يـ...) ولاحقة (...ون) ويكون الناتج (يتدارسون)."[1]

فهو يطلق مصطلح **الجذر**على المادة اللفظية الثابتة التي توضع في الوزن في حالة الاشتقاق ، ويطلق مصطلح **الجذع** المادة اللفظية الأصلية التي تضاف إليها السوابق أو اللواحق أو الأحشاء في حالة الإلصاق ، ويرى أنّ العربية من اللغات التي تستعمل كلا الوسيطين .

يضعنا هذا النقاش الدائر حول التوصيف البنيوي الأنسب لفكرة الوزن في صرف اللغة العربية في صورة اختلاف حول الملاءمة الإجرائية لمورفيم الوزن أو الصيغة يوّلدها ـ ما يطلق عليه بعض الباحثين ـ غياب شفافية اشتقاقية مماثلة لتلك التي توّفرها الخاصية الإلصاقية البحت للغات الهندية الأوروبية [2] .

و يحتدّ الخلاف عند نقطة تحديد طبيعة هذه الأوزان التي تتراوح بين الطابع الصرفي (مورفيم الصيغة) والطابع الصوتي (تتابع من السكنات والحركات) .ولذلك فإنّ من يحلل البنية الصرفية لكلمة مكتوب ـ على سبيل المثال ـ يكون أما خيارين تحليلين :

[1]ـ محمّد الأوراغي ، نظرية اللسانيات النسبية ، ص 210- 211 .
[2]ـ ينظر: محمد بلبول ،بنية الكلمة في اللغة العربية، ص 49 .

الأوّل : مَـ (سابقة) + كتب (جذع) + و (حشو) + (ـَ ..ـُـ..ـْ) قالب صوتي .

الثاني : كتب (جذر) + مفعول (مورفيم الصيغة).

مخطط تقابلي للإجراء الصرفي :

الكلمة الوزن التكسير اللواصق(إسباق، إلحاق ، حشو)

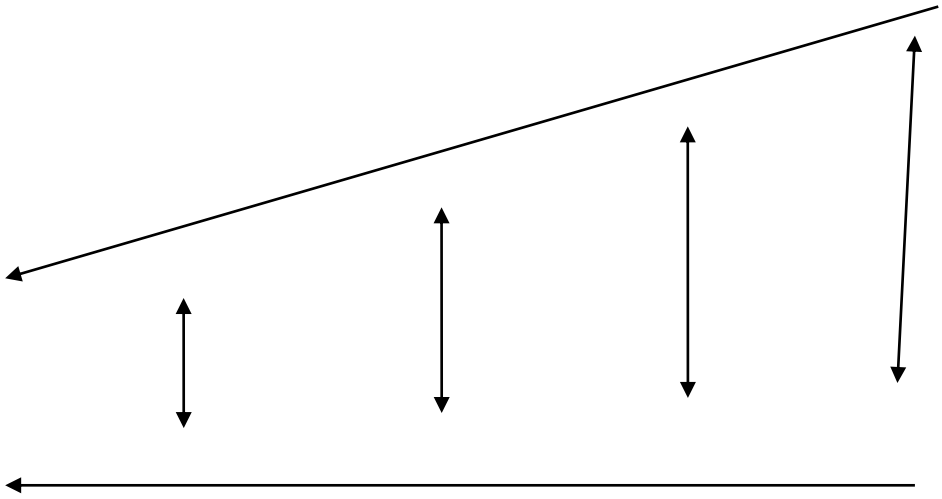

المورفيم الإلصاق الإلصاق اللواصق (إسباق، إلحاق ، حشو)

([1])

[1] - Olivier Soutet , Etudes de linguistique contrastive , p p 21-61.

خاتمة :

أخيرا و بعد هذه الرحلة التي قضيناها بين ثنايا تاريخ اللّغات الواصفة متتبعين مسارها التطوّري وما أحاط بها من سياق منشأ ومآل ، وما أثّر فيها من المعارف الحافة بها ، وما تولّد عنها من إجراءات وصفية أنضجها الرواح والغدو بين المسائل النظرية المبدئية ، والقضايا الإجرائية الخاصة، وما تبيّن من خلال قراءة هذه الحصائل من وجهة النظر التقابلية ، فقد صار بالإمكان سوق جملة من النتائج النظرية و التطبيقية المستخلصة ، والتي نوردها في النقاط الآتية :

ـ يعنى علم اللغة التقابلي بالمقابلة بين نظامين لغويين للغتين مختلفتين تنتميان إلى أسرة لغوية مختلفة كالإنجليزية والعربية بهدف التوصل إلى مواطن الاختلاف بين اللغتين في صورتهما الحاضرة دون النظر إلى أصولهما التاريخية ، فينظر في البنية اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية بين النظام اللغوي الأول والثاني ، و يسعى إلى هدف تعليمي يتمثل في الوقوف على أوجه الاختلاف حتى يستفيد منه علم اللغة التطبيقي لحصر الصعوبات التي تواجه أبناء أحد النظامين اللغويين عندما يتعلمون النظام اللغوي الآخر، و يختلف عن علم اللغة المقارن الذي يبحث في لغتين أو أكثر من أرومة واحدة كالإنجليزية والألمانية والسويدية مثلا ، أو كالعربية والعبرية والسريانية ، بهدف التوصل إلى الأصول التاريخية المشتركة ، والبحث عن الصيغة الأقدم على مستوى البنية اللغوية.

ـ إنّ الجدل حول ماهية اللسانيات وعلاقتها بالعلوم اللسانية القديمة ، ومدى تداخل مصطلحات وإجراءات هذين المجالين مردّه لا محالة إلى فصل هذه العلوم عن سياق نشأتها ، وافتقاد النقاشات الدائرة في المراجع والدراسات إلى أدوات نظر صارمة تستند إلى مبادئ محددة في نقد ودراسة الأسس التي تقوم عليها العلوم ، وأهم هذه الأدوات تحديد الحيز الزمني لنشأة هذه العلوم وربطها بالظروف العلمية والاجتماعية والحضارية التي أنتجتها .

ـ إنّ التعريف الأقرب إلى الإحاطة بمفهوم اللسانيات هو أنها :علم حديث له مبادئ محددة في دراسة اللغة وله منهج وإجراءات خاصة يتبعها في تحليل البنية اللغوية، وهذه المبادئ والإجراءات لا تنفصل انفصالا تاما عن مبادئ العلوم اللغوية القديمة بقدر ما تميل إلى مبادئ العلوم الحديثة ، وإنّ تعريف اللسانيات الذي تتداوله الأدبيات الأكاديمية " اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة " يوقعنا في تلق خاطئ للمفهوم، إذ يصح القول إن اللسانيات هي دراسة اللغة وفق مبادئ العلم الحديث وإجراءاته ، في مقابل دراسة القدماء للغة وفق مبادئ العلم القديم ، لأن منهج وفلسفة العلم اختلفت بين قديم وحديث.

ـ تربط الدراسات الإبستمولوجية التي تتبنى استراتيجية البحث في المحاور المتحكمة في مناهج العلوم بين منهج اللسانيات الحديثة ومنهج العلم الحديث من حيث تبنيه لجملة من المبادئ والأسس والممارسات البحثية، منها المنهجية التجريبية ،ومنها فكرة التجريد التي يتلخّص مفهومها في النفوذ إلى القوانين العميقة التي تحكم الظواهر ، وفكرة الأمثلة المتمثلة في انتقاء الظاهرة المدروسة والاستغناء بها كعينة تمثيلية لدراسة ما يتصل بها من الظواهر . فالنظريات اللسانية تشبه نظريات الفيزياء والعلوم الطبيعية من حيث إنها تتعامل مع الواقع ، وتعمد إلى استقرائه ، ودراسة قوانينه.

ـ إنّ نقطة الخلاف الرئيسة بين منهج علوم اللغة العربية ومنهج اللسانيات الحديثة ليست في خطوات وإجراءات الوصف، بقدر ما هي في الغاية المبتغاة من هذا الوصف، حيث يمكن لكلّ نحو من الأنحاء أو وصف من الأوصاف اللسانية أن يكون علميا ما دام متبعا للخطوات الإجرائية الموافقة لمبادئ وإجراءات المنهج العلمي بغضّ النظر عن النقطة التي ينتمي إليها في المعلم الزمني أو التاريخي ، غير أن هذا النحو أو الدراسة التي نصفها بالعلمية في إجراءاتها تصير معيارية إذا كانت تستهدف توجيه السلوك اللغوي نحو نموذج أو معيار ثابت للاستعمال اللغوي ،لأن اللغة من منظور الدراسات الحديثة كائن دائم التغيّر وأي محاولة لتثبيته إنما تكون على صعيد الوصف اللغوي أو مستوى اللغة الواصفة وليس على صعيد الاستعمال اللغوي .

ـ تعدّ المصطلحات الإجرائية التي أنتجتها المنظومة اللسانية أو النحوية لوصف بنية اللغات نحو مصطلح : الفونيم ، المورفيم ، المقطع ،الاسم ، الفعل ،الحرف ،المركّب ، الفاعل ، المفعول، الوحدة المعجمية ، الوحدة الدلالية، الملمح الدلالي ... تعدّ كلّها عناصر مشكّلة لمعجم مصطلحي لما نسميه لغة اصطناعية واصفة للّغات الطبيعية ، وما دامت اللغات الطبيعية تختلف نمطيا ، فيكون منها الإلصاقي ،والعازل ، والتصريفي ، والإعرابي ، والرتبي ، فإنه من الضروري أن يمرّ الإجراء التقابلي عبر مقابلة هذه المصطلحات الإجرائية الواصفة ، واختبار كفايتها الوصفية من لغة إلى أخرى ، لأن الإجراء اللساني أو النحوي الذي يصف اللغات على اختلافها ينبغي أن يستوعبها جميعا .

ـ هناك جوانب تدخّل إيجابية وسلبية تفرزها المقابلة بين اللغة الواصفة للغة العربية الفصحى وهي النموذج الوصفي الذي وضعه اللغويون والنحاة في الزمن المثالي للفصاحة ، وبين المصطلحات الإجرائية الواصفة المقترحة في إطار النماذج اللسانية الحديثة ، ويتجلّى هذا التدخّل في المستوى الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي من خلال فصائل متعّددة .

ـ في الجانب الصوتي الفونيتيكي والفونولوجي يكون التدخّل في الغالب إيجابيا وهو ما يسمّى في مجال الدرس التقابلي مستوى عدم النقل؛ هناك اتّفاق نسبي بين العربية واللغات الأوروبية في الجانب الفيزيائي الميكانيكي الكامن وراء حدوث الأصوات ، و كيفيات تشكّلها في الجهاز الصوتي ،وهي مسألة تكاد تكون جامعة بين لغات العالم ، ولذلك فإنّ المصطلحات الوصفية والتعريفات المستعملة تتقارب حينا وتتطابق أحيانا و من ذلك مصطلحات : الصوامت ، والصوائت ، والهمس والجهر ،والتقابل الصوتي ، والمقطع ، وتندرج أحيانا في خانة إعادة التفسير كما هو الحال في مصطلحات الشدّة والرخاوة والتوسّط والإفراد والتركيب في مقابل الانفجار والاحتكاك عند اللسانيين، أو في مسألة التقابل بين مفهوم الصائت في اللغات الأوروبية ومفهوم الحركة في العربية . وتدرج بعض المصطلحات الأخرى في خانة مايسمىّ بالتفريق الزائد كما هو الحال

بالنسبة للنبر الوظيفي، وحتّى الإيقاعي في اللغة العربية حيث ينبغي لمتلقّي هذا المفهوم في اللّغة العربية أن يتعلّم فرقا جديدا .

ـ في المستوى الصرفي : تتّسع هوة التدخّل السلبي حيث تصطدم إجراءات التحليل السلسلي التقطيعي، وتحديد مورفيمات البنية اللغوية بالخاصية اللاسلسية لصرف العربية ، فترسم معالم تحليلية تقع في حيّز ما يعرف في الدرس التقابلي بالتفريق الناقص ، خاصة فيما تعلّق بمورفيم الوزن أو الصيغة ، وتصبّ أحيانا في خانة عدم الفرق إذا تعلّق الأمر بالخاصية الإلصاقية الواردة في لائحة الاستخدامات الصرفية في اللغة العربية جنبا إلى جنب مع آلية الاشتقاق .

ـ في المستوى التركيبي : تشكّل مصطلحات إجرائية من قبيل المركّب الفعلي ، والمركّب الفعلي المتقطّع ، الجملة الفعلية ورتبة عناصرها ، وظاهرة الإعراب، نقاط اختلاف وفروق تندرج تقابليا في مستوى الدمج، والتفريق الناقص، و إعادة التفسير .

ـ وفي المستوى الدلالي : يكون التدخّل إيجابيا حيث أنّ ثمّة تطابق إجرائي مردّه إلى شمول ظاهرة المعنى وتقاربها بين اللغات ، وهذا ما يوسّع قابلية تطبيق إجراءات التحليل الدلالي المستمدّة من المنهج اللساني الحديث لدراسة المظهر الدلالي للغة العربية ، ويتيح مقاربة الإجراءات التحليلية الدلالية التي عرفتها الدراسات التراثية في ضوء أدوات المنهج الحديث .

تكشف النتائج المحصّلة من الدراسة التقابلية لهذه الفصائل المنتقاة من البنية الصوتية والصرفية والتركيبية و الدلالية عن جملة من الفروق المؤدّية إلى التأثير الإيجابي أو السلبي في تطبيق الإجراءات الوصفية، وهو ما يؤكّد صحّة الفرضية التي انطلقنا منها، ويدعونا إلى مراعاة الخاصية الإعرابية والاشتقاقية لبعض اللغات ومنها العربية ، وأخذها بعين الاعتبار في التحليل اللساني في إطار نماذج لسانية حديثة تسعى إلى استيعاب اللغات على اختلاف وسائطها وخصائصها ، وإنها لغاية لا تتأتى إلا بتضافر الجهود والبحوث العلمية التي تعزّز مسار البحث في هذا الموضوع وتطرق الدقائق والتفاصيل الثاوية خلف عتباته .

❖ قائمة المصادر والمراجع :

ـ القرآن الكريم .

❖ المصادر والمراجع باللغة العربية :

- **المصادر :**

ـ ابن جني ، الخصائص ،تح : محمد علي النجّار، ط1 ،القاهرة ؛دار الكتب المصرية ، 1952 .

ـ ابن جنّي ، سر صناعة الأعراب ، تح : حسن هنداوي ، ط2 ، دمشق ؛ دار القلم ، 1993.

ـ ابن جني ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تح : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ،ط1 ، القاهرة : وزارة المعارف؛ إدارة إحياء التراث القديم ، 1952 .

ـ ابن السراج ، الأصول ، تح : عبد الحسين الفتلي ، ط 3 ، بيروت ؛ مؤسسة الرسالة ، 1996 .

ـ ابن سينا رسالة أسباب حدوث الحروف ، تح : محمّد حسّان الطيّان ويحي مير علم ، دمشق : مطبوعات مجمع اللّغة العربية ، 1983 م.

ـ ابن عقيل، شرح الألفية ،تح: محمد محي الدين عبد الحميد،ط2، القاهرة ؛ دار الطلائع،2009م .

ـ ابن فارس(أبو الحسين أحمد)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ،تح: أحمد حسن بسج ، ط 1 ،بيروت : دار الكتب العلمية ،1997م .

ـ ابن يعيش ، شرح المفصّل للزمخشري ،ط1 ، بيروت ؛ دار الكتب العلمية ،2001م .

ـ الأنباري (أبو البركات) ،الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تح : جودة مبروك محمد مبروك، ط1 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ، 2002م

ـ الأنصاري (ابن هشام) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، صيدا ـ بيروت ؛ المكتبة العصرية .

ـ الأنصاري (ابن هشام) ، شذور الذهب ، تح: محمّد السعدي فرهود وعبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف ، القاهرة ؛ دار الكتاب المصري ، 1999 م .

ـ الأنصاري (ابن هشام) ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، ط 1 ، الجزائر ؛ بيت الحكمة للنشر، 2013م .

ـ الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر)، البيان والتبيين، تح : عبد السلام محمد هارون، ط 7 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ، 1998م.

ـ الجرجاني (عبد القاهر) ، العوامل المائة ، ط 1 ، بيروت ؛ دار المنهاج ، 2009م .

ـ الجرجاني (علي بن محمّد السيّد الشريف)، التعريفات ، تح : محمّد صدّيق المنشاوي ،(د ط)، القاهرة ؛ دار الفضيلة ،2004م .

ـ الزُبيْدي ، طبقات النحويين واللغويين ، تح : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط 2 ، القاهرة ؛ دار المعارف ،1984.

ـ الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو القاهرة ؛ دار الفضيلة ، 2004 م .

ـ الزمخشري (أبو القاسم) ، المفصّل ، ط 2 ، لبنان ؛ دار الجيل، (د ت) .

ـ سيبويه ، الكتاب ، تح: عبد السلام هارون، ط3 ، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ،1988م .

ـ السيوطي (جلال الدين) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،ط 3 ، القاهرة :مكتبة دار التراث .

ـ طرفة بن العبد ، ديوان طرفة بن العبد ، لبنان ؛ دار بيروت للطباعة والنشر ، 1986م . ـ القاضي (أبو الحسن عبد الجبار الأسد آبادي ، ت 415هـ)،المغني في أبواب التوحيد والعدل ،قوّم نصه : إبراهيم الأبياري بإشراف طه حسين ، القاهرة ، 1961، ج7(خلق القرآن) .

المراجع :

ـ إبراهيم (حمادة)، الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحيّة لغير الناطقين بها ، القاهرة : دار الفكر ،1987 .

- إبراهيم (رجب عبد الجواد) ، دراسات في الدلالة والمعجم ،القاهرة :دار غريب ، 2001م.

- إسماعيلي علوي (حافظ) ومحمد الملاخ ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات ،ط1 ، الجزائر؛ منشورات الاختلاف ، بيروت الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009م .

- أنيس (إبراهيم) ، من أسرار اللغة ، ط 8 ، القاهرة:مكتبة الأنجلومصرية، 2003م .

- الأوراغي (محمد) ، نظرية اللللسانيات النسبية ، دواعي النشأة والتطوّر ، ط 1 ، الجزائر ؛ منشورات الاختلاف ، 2010م .

- الأوراغي (محمد) ، الوسائط اللّغوية أفول اللسانيات الكلّية ، ط 1 ، الرباط ؛ دار الأمان ، 2001م.

- الأوراغي (محمد) ، الوسائط اللّغوية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية ، ط 1 ، الرباط ؛ دار الأمان ، 2001م .

- إيفيتش (ميلكا) ، اتجاهات البحث اللساني ، تر : عبد العزيز مصلوح و وفاء كامل فايد ، ط 2 ، الكويت؛ المجلس الأعلى للثقافة ، 2000م .

- أورو (سيلفان) ، تاريخ التفكير اللساني،نشأة اللغات الواصفة في الشرق والغرب، تر: عبد الرزاق بنور، تونس ؛ منشورات دار سيناترا ـ المركز الوطني للترجمة، 2010م.

- بالمر (ف.ر)، علم الدلالة إطار جديد، تر : صبري إبراهيم السيّد، الإسكندرية؛دار المعرفة الجامعية،1995 .

- البدراوي (زهران) في علم اللغة التقابلي دراسات نظرية ، ط 1 ، القاهرة؛ دار الآفاق ،2008م.

- بن محمود (محمد زين) ، الفصائل النحوية في اللغة العربية والملايوية دراسة تقابلية ، القاهرة؛ مكتبة الآداب ، دط، 2004م .

- براون (هـ . دوجلاس) ، أسس تعلّم اللغة وتعليمها ، ترجمة : عبده الراجحي و علي علي أحمد شعبان ، بيروت؛ دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، دط، 1994.

ـ بلبول (محمد) ، بنية الكلمة في اللغة العربية تمثيلات ومبادئ ، ط 1 ،المغرب ؛ منشورات فكر ، 2008م .

ـ بوعلي(فؤاد) ، الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي ، ط 1 ، إربدـ الأردن: عالم الكتب الحديث، 2011م .

ـ بوول (جيفري) ، النظرية النحوية ، تر : مرتضى جواد باقر ، ط 1 ، بيروت ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ، 2009م

ـ بيرو (جان) ، اللسانيات ، تر: الحوّاس مسعودي و مفتاح بن عروس ، الجزائر ؛ دار الآفاق ، 2001م .

ـ تشومسكي(نعوم) ، **المعرفة اللّغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها،** ترجمة: محمد فتيح ،الطبعة الأولى، القاهرة ؛ دار الفكر العربي،1993 .

ـ تشومسكي (نعوم)، اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير ، تر : محمد الرحالي ، ط1 ، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد ، 2013م.

ـ الجابري(محمد عابد) ، مدخل إلى فلسفة العلوم ، العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي ، ط 8 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2014 م .

ـ جاكوبسون (رومان) وموريس هالة ، أساسيات اللغة ، تر: سعيد الغانمي ، ط1 ، لبنان/المغرب ؛المركز الثقافي العربي ،2008م .

ـ جاكوبسون (رومان) ، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة ، تر : علي حاكم صالح وحسن ناظم ، ط 1 ، لبنان/المغرب ؛ المركز الثقافي العربي ، 2002م.

ـ جحفة (عبد الحميد) ، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ط 1 ، المغرب ـ الدار البيضاء ؛ دار توبقال، 2000م .

ـ الحاج صالح (عبد الرحمن) ، بحوث ودراسات في علوم اللسان مدخل إلى علم اللسان الحديث نشأته وأطواره، الجزائر ؛موفم للنشر 2007م

ـ الحاج صالح (عبد الرحمن) ، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، الجزائر ؛موفم للنشر 2007م

ـ الحاج صالح (عبد الرحمن) ، منطق العرب في علوم اللسان ،الجزائر؛ موفم للنشر،2012م .

ـ حجازي (محمود فهمي) ، علم اللغة العربية :مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية ، الكويت ؛ وكالة المطبوعات (د ط) (د ت).

ـ حجازي(محمود فهمي)، مدخل إلى علم اللغة ، ط 4 ، القاهرة ؛ الدار المصرية السعودية ، 2006م .

ـ حسان (تمام)، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب.(د ط)القاهرة :عالم الكتب ،2009م .

ـ حسان (تمام) ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ط4 ؛ القاهرة : عالم الكتب ، 2000م .

ـ حسان (تمام) ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط 3 ، القاهرة ؛ عالم الكتب ، 1998م.

ـ حسان (تمام) ، مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ؛ مكتبة الأنجلو ـ المصرية ،1990م .

ـ حركات (مصطفى) ، اللسانيات وقضايا العربية ، ط 1 ، بيروت ؛ المكتبة العصرية ، 1998م .

ـ حميدة (مصطفى) ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ،(ط1 ،مصر: الشركة المصرية العالمية للنشر ،)1997 .

ـ داود (محمد محمد) ، الدلالة و الحركة دراسة لأفعال الحركة في اللغة العربية المعاصرة في إطار المناهج الحديثة ، القاهرة ؛ دار غريب ، 2002م.

ـ دي سوسير(فردينان) ، دروس في الألسنية العامة ، تر : صالح القرمادي ،تونس ؛ الدار العربية للكتاب ، 1985م .

ـ ديكسون (روبرت وليم) ، هل بعض اللغات أفضل من بعض، تر : حمزة بن قبلان المزيني ،ط1 ، الأردن ـ عمان ؛ دار كنوز المعرفة ، 2018م .

ـ الراجحي (عبده) ، علم اللغة التقابلي وتعليم العربية ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 1998م .

ـ الراجحي (عبده) ، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ،ط1 ، الرياض ؛ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، 1999م

ـ الراجي (عبد ه) ، النحو العربي والدرس الحديث: بحث في المنهج الإسكندرية ـ مصر ؛ دار المعرفة الجامعية.

ـ راسر(برجست)، التطور النحوي للغة العربيّة، مراجعة :رمضان عبد التوّاب، ط 2، القاهرة ؛ مكتبة الخانجي ،1994 .

ـ الرحالي (محمّد)، تركيب اللغة العربية :مقاربة نظرية جديدة ، ط 1، الدار البيضاء- المغرب : دار توبقال،2003م .

ـ رشيد المومني (أسماء) ، لسانيات تقابلية الاستفهام بين العربية والإنجليزية ،الأردن : إربد ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2007 م ، ص3.

ـ روبنز (روبرت هنري) ، موجز تاريخ علم اللغة ،تر : أحمد عوض ، الكويت؛المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ،1997م.

ـ زاهيد (عبد الحميد) ، نبر الكلمة وقواعده في اللغة العربية ، دراسة صوتية ، ط 1 ، مراكش : دار وليلي للطباعة والنشر ، 1999م .

ـ زكريا (ميشال) ، مباحث في النظرية الألسنية و تعليم اللّغة، الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985.

ـ الزنّاد (الأزهر) ،نظريات لسانية عرفنّية ، ط 1 ، لبنان ؛ الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010م .

ـ زوين (علي)، منهج البحث اللغوي، بين التراث و علم اللغة الحديث، ط1، بغداد؛ دار الشؤون الثقافية العامة، 1986م.

ـ سابير (إدوارد) ، **اللّغة مقدمة في دراسة الكلام**، ترجمة: المنصف عاشور تونس: الدار العربية للكتاب ، 1995م .

ـ السامرائي (إبراهيم عبود) ،المصطلحات الصوتية بين القدماء والمحدثين ،ط1 ،الأردن ـ عمّان ، دار جرير للطباعة والنشر ، 2011م .

ـ السبيهين (محمّد بن عبد الرحمن بن عبد الله)، مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي ، الرياض ؛منشورات جامعة الإمام محمّد بن سعود ، 2005م.

ـ السعران (محمود) ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،(د ط) بيروت ؛ دار النهضة العربية (د ت).

ـ شمس الدين (جلال) ، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريا وتطبيقيا ، دراسة بنيوية، الإسكندرية؛ مؤسسة الثقافة الجامعية،1995 .

ـ الصالح (صبحي) ، دراسات في فقه اللغة، ط2؛ بيروت ، المكتبة الأهلية، 1962.

ـ ضيف (شوقي) ، تجديد النحو ، ط 5 ، القاهرة ؛ دار المعارف ، 2003م .

ـ عاشور (المنصف)، التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كليلة ودمنة: دراسة إحصائية وصفية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1982م .

ـ عبد التوّاب (رمضان) ، فصول في فقه العربية ، ط 6 ، القاهرة؛ مكتبة الخانجي،1999م.

ـ عبد التوّاب (رمضان) ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1997م .

ـ عبد الحميد (محمّد محي الدين) ، دروس التصريف ،بيروت ؛ المكتبة العصرية ، 2003م.

ـ العبيد (عبد الله بن محمد بن صالح) ،الدلالة عند الأصوليين ، دراسة مقارنة ، ط 1 ، بيروت ؛ دار البشائر الإسلامية ، 2007م.

ـ غلفان (مصطفى) ، اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة حفريات النشأة والتكوين ، الدار البيضاء : شركة النشر والتوزيع المدارس ، ط 1 ، 2006م .

ـ غلفان (مصطفى) ، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ،ط 1 ، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد ، 2013م .

ـ غلفان (مصطفى) ، اللسانيات التوليدية ، من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي ، ط1 ، الأردن ؛ عالم الكتب الحديث ، 2010 م.

ـ غلفان (مصطفى) ، اللسانيات العربية : دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، منشورات كلية الآداب عين الشق ، الدار البيضاء 1998م .

ـ الفاسي الفهري (عبد القادر) ،البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة والجملة، ط1 ، الدار البيضاء ؛ دار توبقال،1990م.

ـ الفاسي الفهري (عبد القادر) ، اللّسانيات و اللّغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، ط:1 ، بيروت :منشورات عويدات، 1986م.

ـ الفاسي الفهري (عبد القادر) ، المعجمة والتوسيط نظرات جديدة في قضايا اللّغة العربية ، ط1 ، بيروت ؛ المركز الثقافي العربي ،1997.

ـ الفاسي الفهري (عبد القادر) ، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، ط1 ، الدار البيضاءـ المغرب : دار توبقال ، 1998م .

ـ فيشر(ڤولفديتريش) ، دراسات في العربية ، تر: سعيد حسن بحيري ،ط 1 ، القاهرة: دار الآداب ،2005م .

ـ قباوة (فخر الدين) ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ، ط 1 ، بيروت؛ مكتبة لبنان ناشرون، 2002م.

ـ قريرة (توفيق) ، المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ، ط1، تونس : دار محمّد علي،2003م.

ـ المبارك (محمد)،فقه اللغة وخصائص العربية ، ط1 ، بيروت ؛ دار الفكر ،1975م .

ـ مارتينيه (أندري) ، مبادئ في اللسانيات العامة ، تر: سعدي زبير ، الجزائر دار الآفاق ، 1999م .

ـ مارتينيه (أندريه) ، وظيفة الألسن وديناميتها، تـ : نادر سراج ،ط 1، بيروت :دار المنتخب العربي ، 1996م.

ـ مختار عمر(أحمد)، دراسة الصوت اللغوي ، ط 4 ، القاهرة ؛ عالم الكتب ، 2006 .

ـ مختار عمر(أحمد)، علم الدلالة ، (ط5 ، القاهرة ؛ عالم الكتب ، 1998).

ـ المخزومي (مهدي)، النحو العربي قواعد وتطبيق ، ط2 ، بيروت ؛ دار الرائد، 1986 م .

ـ المخزومي (مهدي) ، النحو العربي نقد وتوجيه ، ط2؛ بيروت: دار الرائد العربي، 1986م.

ـ مزوز (دليلة) ، الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة دراسة تحليلية نقدية،ط1 ،إربد ـ الأردن ؛ عالم الكتب الحديث، 2011م.

ـ المسدي (عبد السلام)، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ط 2؛ تونس؛ الدار العربية للكتاب، 1986. (وأصل الكتاب رسالة دكتوراه دولة نوقشت بالجامعة التونسية عام 1979أشرف عليها الدكتور عبد القادر لمهيري .)

ـ المسدي (عبد السلام) ، العربية والإعراب ، ط1 ،ليبيا ، دار الكتاب الجديد ، 2010م.

ـ المسدي (عبد السلام) ، اللسانيات وأسسها المعرفية ، (د ط)،تونس؛ الدار التونسية للنشر 1986م.

ـ المطلبي (غالب فاضل) ، ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009م.

ـ المكي (سميّة)، الكفاية الوصفية للنحو العربي والنحو التوليدي ، ط 1 ، بيروت ؛ دار الكتاب الجديد المتّحدة ، 2013 م .

ـ مونان(جورج) ، مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيّب البكوش ، تونس: منشورات سعيدان، 1994م.

ـ النجار(أشواق محمّد) ، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ط 1 ، الأردن ، دار دجلة ، 2007م.

2008 ـ الوعر (مازن)، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة ، ط 1 ، دمشق ؛ دار المتنبّي ، 2001 م

ـ الوعر (مازن) ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، ط2 ، دمشق : دار طلاس ، 1992م .

المجلات والدوريات والمنشورات :

ـ مجلة الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة،الجزائر،العدد الثالث ، نوفمبر 2003م، ص12-13 .

ـ اللسانيات ، مجلة معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر. العدد : 5 ، 1989م.

ـ مجلة بحوث جامعة حلب ، سورية ، سلسلة الآداب و العلوم الإنسانية ، العدد 26-1994م .

ـ مجلة الأبحاث ،كلية الآداب والعلوم ـ الجامعة الأمريكية ، بيروت ـ لبنان ، العدد 31، 1983.

ـ مجلة تكامل المعرفة ، جمعية الفلسفة :المغرب ، عدد : 9 (خاص باللسانيات) ، 1984م.

ـ مجلة فكر ونقد ، ثقافية شهرية ، بإشراف : محمد عابد الجابري ، الرباط ـ المغرب ، الأعداد : 72 (أكتوبر ، 2005) ، 79 (ماي، 2006) ، 96 (مارس، 2008) .

الرسائل الجامعية:

ـ إسماعيلي علوي (حافيظ) ، تلقّي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة ، رسالة دكتوراه ،بإشراف الدكتور : مصطفى غلفان ، جامعة الحسن الثاني ،كلّية الآداب والعلوم الإنسانية ، بنمسيك ، الدار البيضاء ـ المغرب ، 2002- 2003م .

ـ تورابي (عبد الرزّاق) ، البنية الصرفية للغة العربية ، رسالة دكتوراه، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ، جامعة محمّد الخامس ، الرباط ـ المغرب ، كلّية الآداب ،2002-2003 م .

ـ حنون (مبارك) ، بنية الوقف وبنينة اللغة ، رسالة دكتوراه ، بإشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ،جامعة محمّد الخامس ، الرباط ـ المغرب ، كلّية الآداب ،1996-1997 .

ـ الرّحالي (محمّد) ، الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية "، رسالة دكتوراه ، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ،جامعة محمّد الخامس ، الرباط ـ المغرب ، كلّية الآداب ،2000- 2001م .

ـ السلامي (فاطمة) ، خصائص الملحقات في اللغة العربية " التمييز نموذجا "، رسالة دكتوراه ، إشراف الدكتور: عبد القادر الفاسي الفهري ،جامعة محمّد الخامس ، الرباط ـ المغرب ، كلّية الآداب ،2000- 2001م .

ـ غلفان (مصطفى) ، الكتابة اللغوية العربية الحديثة ، دراسة تحليلية نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية ، أطروحة دكتوراه الدولة ، كلية الآداب ، عين الشق ، الدار البيضاء 1991.

ـ مديحي (عمر) ، التقابل اللغوي بين اللغتين العربية والعبرية (مستويات صوتية وصرفية) ، رسالة دكتوراه ، بإشراف الدكتور أحمد شحلان ، والدكتور التهامي الراجي الهاشمي ، جامعة الحسن الثاني ،كلّية الآداب والعلوم الإنسانية ، بنمسيك ، الدار البيضاء ـ المغرب، 2001م .

المعاجم :

بالعربية :

ـ ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون ،بيروت ؛ دار الفكر للطباعة والنشر ، 1979م .

ـ ابن منظور ، لسان العرب، ط 4 ، بيروت : دار صادر ،2005م .

ـ الحمزاوي(محمّد رشاد) ، المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ، تونس؛ الدار التونسية للنشر ، 1987م .

ـ ديكرو (أزوالد) و جان ماري سشايفر ، القاموس الموسوعي لعلوم اللسان ، تر : منذر العياشي ، ط2، الدار البيضاء ؛ المركز الثقافي العربي ، 2007 م ،

ـ الصحاري (سلمة بن مسلم العوتبي) ،كتاب الإبانة في اللغة ، تحقيق : عبد الكريم خليفة وآخرون ، ط1 ، سلطنة عمان ؛ مؤسسة عمان للصحافة والأنباء والنشر، 1999م.

ـ صَليبَا (جميل) ، المعجم الفلسفي، لبنان؛ الشركة العالمية للكتاب ، 1994م.

ـ الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ،كتاب العين ، تحقيق عبد الحميد هنداوي ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط 1 ،2003 م .

ـ المسدي (عبد السلام) ، **قاموس اللّسانيات** ،تونس ؛الدار العربية للكتاب ،1984م.

ـ مونان (جورج)، معجم اللسانيات ،ترجمة : جمال الحضري ،ط 1 ، بيروت ؛ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 2012 م .

المراجع باللغة الأجنبية:

- BOUTON(Charles) ,La linguistique appliquée , 2eme édition ,France imprimerie des presses universitaires ,1979 .

- Besse (Henri) et Rémy Porquier , Grammaire et didactique des langues ,Paris : Hatier ,1984 .

-Bloom Field (Leonard), Language ,09TH Edition; great britain: Unwin university books, 1970.

- Martinet (André) , élément de linguistique générale, paris : Armand colin , 4eme édition .

- CHOMSKY (Noam), Aspects of the theory of syntax, Third paper back printing; U S A: Massachusetts Institute of technology, 1980.

- CHOMSKY (Noam), a review of B.F Skinner's verbal behavior, In :Jerry-Fodor/Jerrold Katz, The structure of language, New Jersey :Prentice-hall, Englewood Cliffs,1964.

- CHOMSKY (Noam). **La linguistique cartésienne,** traduit par : Nelca de Lanoe et Dan seperber. Paris, Editions du seuil, 1969.

- Fisiak , j . some intrudactory notes conserning contrastive linguistics , Oxford;prgmon institute,1981.

-Gleason, (Henries) . An introduction to descriptive linguistics ,New work – Holt ,Renihart and Winston, 1961.

- Martinet(André) , Syntaxe générale , Paris ; Armand colin éditeur , 1985 .

- Hockett (.F. Charles) **A cours of modern linguistics**, England: Macmillan publishing CO, 1958.

- Jakobson(Roman),Essais de linguistique générale ,traduit par Nicolat ruwet , paris ;les éditions de minuit,1962 .

- ROBINS (R.H). **Brève histoire de la linguistique de Platon a chomsky**, traduit de l'anglais par : Maurice borel. Paris : Editions de seuil, 1976.

- Soree (Anna) , Typologie et linguistique contrastive ,théories et applications dans la comparaison des langues . 1ere édition , Allemagne ; Berne, Editions Peter Lang .

- Soutet (Olivier) , Etudes de linguistique contrastive ,Paris ; presse de l'université paris - Sorbonne , 2006 .

- Soutet (Olivier) , Linguisique , 1ere édition , France,QUADRIGE/PUF , 2005.

- TOURATIER (Christian) , La sémantique ,Paris ; Armand colin, 2004.

المعاجم باللغة الأجنبية :

- Dubois (Jean), dictionnaire de linguistique , France ; - Larousse,Bordas , 2002 .
- Mounin(Georges), dictionnaire de linguistique.2eme édition - , Quadrige/p u f ,1995.
- GALISSON (Robert) et Daniel COSTE et autres , Dictionnaire de didactique des langues ,France ; HACHETTE ; 1976.

فهرس الموضوعات :

مقدّمة .....أ

مدخل : الإطار النظري للبحث.....8

1- اللسانيات التقابلية: من دراسة اللغات الطبيعية إلى دراسة اللغات الاصطناعية.....9

1. 1 اللسانيات التقابلية 12

1 .2 فرضية التحليل التقابلي 14

1. 3 الإجراءات.....19

1. 4 مستويات المقابلة.....22

1. 5 ما تقدمه اللسانيات التقابلية في مستوى اللغة الواصفة 28

2- اللسانيات 29

1.2 اللسانيات في اللغة و الإصطلاح 29

2.2 اللسانيات ومنهجها 33

2. 3 اللسانيات ومبادئ العلم الحديث : 37

2. 4 اللسانيات / أسس العلم الحديث نظرة إبستيمولوجية : 39

2. 5 أصولها الفلسفية : 41

3 - علوم اللغة ومنهجها : 52

3. 1 الأسس والمعالم المعتمدة في صناعة النحو العربي 53

3. 1 .1 حصر العيّنة 54

أ- التحديد الزماني 55

ب ـ التحديد المكاني 56

3. 1 . 2 القياس 58

3. 1. 3 التقسيم / التقعيد 61

الفصل الأول : الإجراء اللساني واختلاف خصائص اللغات 66

1ـ المفهوم اللغوي والاصطلاحي للإجراء.....67

2ـ الإجراء البنوي: 71

2. 1 منطلقات الإجراء البنوي، فردينان دي سوسير.....71

3 ـ امتدادات الإجراء البنوي : 85

3 . 1 الإجراء التوزيعي 85

3 . 2 الإجراء الوظيفي 89

3 . 3 الإجراء التوليدي 90

4 ـ اللغات التصريفية واستثناءات التحليل 93

5 ـ خصائص اللغة العربية في ضوء المنهج التقابلي..... 100

5. 1 الخصائص الصوتية 108

5 . 2 الخصائص الصرفية ـ النحوية 111

الفصل الثاني : نحو إجراء لساني للتحليل الصوتي 115

1ـ الإجراء الأصواتي (الفونيتيكي) 119

2ـ الإجراء الصوتي الوظيفي (الفونولوجي): 123

2. 1 بين الفونيم والألوفون 126

2 . 2 التقابلات الصوتية : 128

2 . 3 النظام الصوتي للغة العربية الفصحى.....131

2. 4 إشكالية الكتابة الصوتية.....139

2 . 5 المقطع الصوتي.....141

2. 6 النبر وأنواعه 145

الفصل الثالث : نحو إجراء لساني لتحليل المستوى الصرفي 151

1- علم الصرف 151

2- موضوع علم الصرف.....155

2. 1 تعريف الاشتقاق 155

2. 2 تعريف التصريف.....156

3- نظريات في علم الصرف..... 157

3. 1 ـ الصرف القائم على الصُرفية.....159

3. 2 ـ الصرف القائم على المعجميّة.....159

3. 3- نظرية الصرف الموزّع.....161

4 ـ وحدة التحليل الصرفي : من الكلمة إلى المورفيم 163

5 ـ أنواع المورفيمات : 166

5. 1 مورفيمات اللغة العربية : إشكالية التحليل المورفيمي 168

الفصل الرابع : نحو إجراء لساني لتحليل المستوى التركيبي.....174

1- مفهوم التركيب 174

2- التركيب بين التحليل النحوي والتحليل اللساني : 177

3- من خصائص التحليل النحوي : 180

4 - المُركّبات. 183

4 .1 المركّب الاسمي.....185

4 .2 المركّب الفعلي 186

5- الجملة.....188

5 .1 أنواع الجملة من الوجهة التقابلية 191

5. 2 اتجاهات في تصنيف الجملة 197

5. 3 تعدد أنماط الجملة من منظور اللسانيات النسبية 207

6- العلاقات التركيبية.....213

الفصل الخامس : نحو إجراء معجمي - دلالي لتحليل بنية اللغة العربية 223

1 - المعجم في اللغة والاصطلاح 223

1.1 الوحدة المعجمية.....224

2- الدلالة في اللغة والاصطلاح 225

2 . 1 مفهوم الدلالة 225

2. 2 علم الدلالة.....228

2. 3 بين علم الدلالة وعلم المعاجم.....229

3 - مشكلة دراسة المعنى 230

3. 1 دراسة المعنى عند القدماء 231

4- وحدة التحليل الدلالي 237

5 - تحليل السيمات 242

6 ـ الحقول الدلالية 247

7ـ تقابلية الإجراء المعجمي ـ الدلالي في اللغة العربية 249

خاتمة 252

ـ قائمة المصادر والمراجع 256

ـ فهرس الموضوعات.